الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم النفس
تخصص : علم النفس العيادي و الصحة العقلية

مذكرة تخرج تكميلية لنيل شهادة الماستر في علم النفس العيادي والصحة العقلية

العوامل المؤثرة في ظاهرة العود إلى الجريمة

دراسة ميدانية لعينة من ثلاث ولايات في الغرب الجزائري

من إعداد الطلبة:

سبايس بومدين

بوبكر عبد القادر

تحت إشراف الأستاذة :

د/ بلعباس نادية

أعضاء لجنة المناقشة

-	د/ قويدر بن احمد	رئيسا
-	د/ بلعباس نادية	مؤطرا
-	الاستاذة بوزيدي هدى	مناقشا

السنة الجامعية :2016/2015

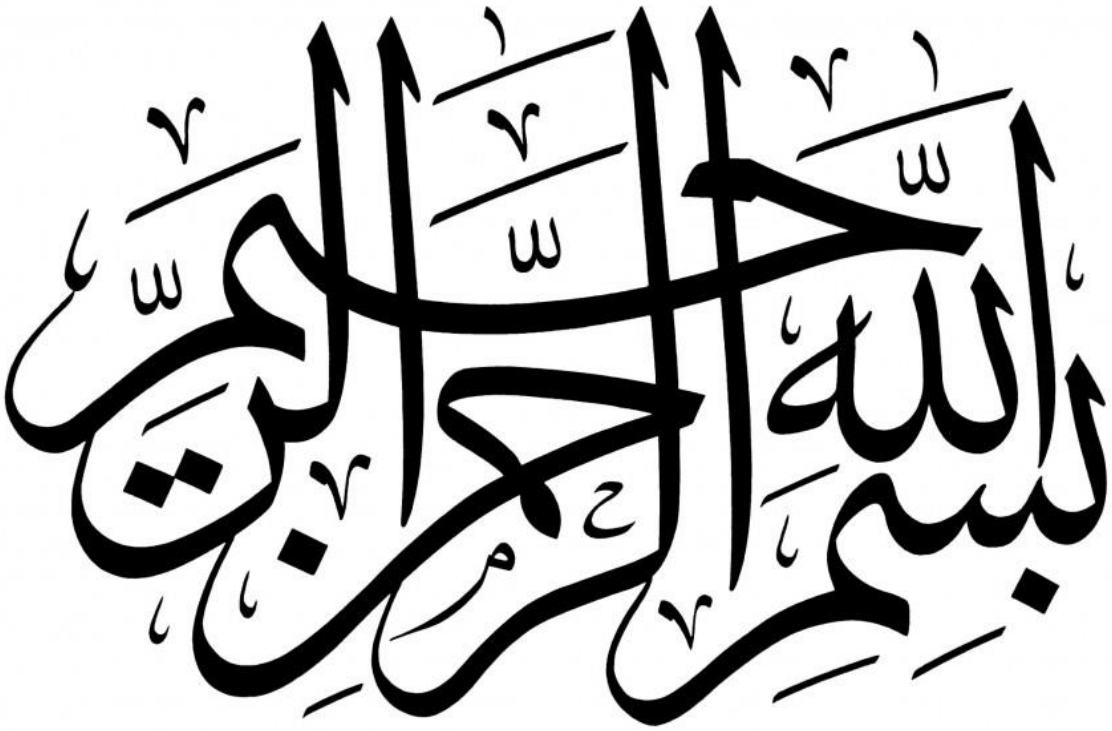
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الحمد لله الذي تواضع لقدرته كل شيء والحمد لله الذي خضع لملكه كل شيء ربنا تقبل
إنك أنت السميع العليم نهدي ثمرة جهدنا المتواضع
إلى كل طالب علم
إلى من أشعل لهيب العلم في كياننا وأناروا لنا درب النجاح والتوفيق إلى كل من
علمنا حرفا من الابتدائية إلى الجامعة إلى كل طلبة وأساتذة
والى الأصدقاء دفعة **2016** ، وإلى كل من هم في ذاكرتنا ولم تذكرهم مذكرتنا....

*بومدين *

الإهداء

الحمد لله حمدا كثيرا على توفيقنا و إرشادنا إلى سبيل العلم راجين أن يتوج بالمنفعة.

وبهذه المناسبة أتقدم بجزيل الشكر بصفة خاصة إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما و إلى ابن العم و الأخ بو بكر محمد, الدكتور كمال كحلي .الدكتور بن احمد قويدر .الدكتورة بلعباس نادية ,عائلة ملولح ,الشيخ ابن الشنفرة .و إلى كل من الحضور و من تصفح هذه المذكرة دون أن ننسى طلبة السنة الثانية ماستر .و بكل تواضع نعتذر على كل خطا ورد منا سهوا أو عن غير قصد .

*بو بكر *عبد القادر*

كلمة شكر

نتقدم بالشكر الجزيل الى جميع اساتذتنا الكرام الذين قدمو لنا الكثير باذلين بذلك جهودا
كبيرة فلهم منا اسمى ايات الشكر و الامتنان و التقدير و المحبة
*كن عالما..فان لم تستطع فكن متعلما ،فان لم تستطع فاحب العلماء،فان لم
تستطع فلا تبغضهم*
و نخص بالتقدير و الشكر استاذتنا الكريمة الدكتورة بلعباس نادية التي مدت لنا المساندة
و زودتنا بالمعلومات اللازمة لاتمام هذ البحث.

المحتوى	الصفحة
إهداء	أ
كلمة شكر	ج
فهرس المحتويات	د
الملخص	ز
قائمة الجداول	ط
المقدمة	01
الفصل الأول: تحديد المشكل و فرضياته	
أولا :أسباب اختيار الموضوع	06
ثانيا :أهداف الدراسة	07
ثالثا :أهمية الدراسة	07
رابعا :الإشكالية	08
خامسا :الفرضيات	09
سادسا :التعاريف الاجرائية	10
الفصل الثاني: ظاهرة العود الى الجريمة.	
I- اهم التعاريف المتعلقة بالجريمة	
- الجريمة بمفهومها الاخلاقي	14
- الجريمة من الناحية الواقعية	14
- الجريمة من الناحية القانونية	14
- الجريمة من الناحية الاجتماعية	15
II- اهم النظريات العلمية المفسرة لظاهرة العود الى الجريمة	
- النظرية البيولوجية التقليدية و نقدها	16
- النظرية البيولوجية الحديثة و نقدها	18
- المدرسة الاشتراكية و نقدها	20
- المدرسة الفرنسية و نقدها	21
- المدرسة الاجتماعية الامريكية و نقدها	22
- مدرسة التحليل النفسي و نقدها	24
- المدرسة النفسية الواقعية و نقدها	25

الفصل الثالث: العوامل المؤدية للعود الى الجريمة	
I- العوامل العضوية الموروثة او المكتسبة	
- الوراثة	26
- الجريمة و الضعف العقلي	27
- الجريمة و الصرع	27
- الجريمة و المرض العقلي ذو اصل عضوي بالمخ	28
III-العوامل لاسباب نفسية او عقلية وظيفية	
- الجريمة و العصابيين	29
- الجريمة و المرض العقلي ذو اصل نفسي وظيفي	34
- الجريمة و السيكوباتيين	35
- الادمان و المخدرات و الكحول	37
IV- الاثر النفسي الذي تسببه العوامل الاقتصادية و الثقافية و السياسية و الاجتماعية في ظاهرة العود الى الجريمة	
- العوامل الاقتصادية	38
- العوامل الثقافية	39
- العوامل السياسية	40
- العوامل الاجتماعية	40
V- **خلاصة الفصل:** اقتراحات و حلول	42
الفصل الرابع : الا جراءات المنهجية للدراسة	
I - الدراسة الاستطلاعية	
- تخطيط الدراسة	47
- نموذج الدراسة	49
- مجال و حدود الدراسة	49
- تصميم و تنفيذ الدراسة	50
II- دراسة الخصائص السيكومترية لاداة البحث	
- **دراسة الصدق**	52
- **اختبار الثبات لاداة الدراسة**	52
III- الدراسة الاساسية	

– المنهج	53
– الاداة	53
– خصائص العينة	54
الفصل الخامس: عرض النتائج و مناقشتها	
• عرض نتائج الدراسة	60
• مناقشة فرضيات الدراسة	70
خلاصة	79
الخاتمة	80
الملاحق	
قائمة المصادر والمراجع	

تعاني المجتمعات البشرية على اختلاف نظمها قوة وضعفاً من ظاهرة العود في الجريمة, وتمثل هذه الظاهرة الخطيرة عبئاً ثقيلاً يواجه المختصين في مجال مكافحة الجريمة. وبرغم الجهود التي يبذلها المختصون في هذا المجال والمتمثلة في الندوات والمؤتمرات والبرامج التي تهدف إلى معالجة المجرم ومكافحة الجريمة. قبل دخول المجرم السجن وأثناء وجوده فيه وبعد خروجه منه. إلا أن الأمر ما زال يؤرق الباحثين بسبب الإحصائيات التي تؤكد وجود هذه الظاهرة الخطيرة. وهذا ما يدعو المختصين في هذا المجال إلى البحث وطرح الحلول المناسبة لهذه الظاهرة التي يُعاني منها الإنسان المجرم وغيره كما تعاني منها المجتمعات علماً بأن ما كتب في موضوع العود في الجريمة يغلب عليه الطابع القانوني أكثر من النفسي مع الاختلاف في تناول هذا الموضوع حسب وجود أسباب هذه الظاهرة وآثارها،ولهذا فإن هذا البحث يُعنى بالدرجة الأولى بما هو موجود في مجتمعنا في الوقت الحاضر أخذاً في الاعتبار الأسباب الداعية إلى عودة المجرم إلى الجريمة. وهي بلا شك أسباب قد تختلف عما هو موجود في البلدان الأخرى.

وعلى ضوء ذلك جاءت اشكالية البحث

ماهي اهم العوامل التي تقف وراء ظاهرة العود الى الجريمة ؟

و تقوم عليها **فرضيات**

1. هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين قواعد المجتمع والعوامل المؤدية لتكرار الجريمة
2. توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العودة للجريمة والعوامل المؤدية لتكرار الجريمة
3. توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الدوافع النفسية والعوامل المؤدية لتكرار الجريمة
4. توجدعلاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المقصود من الجريمة والعوامل المؤدية لتكرار الجريمة
5. ليس هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العامل الوراثي والعوامل المؤدية لتكرار الجريمة
6. ليس هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المناخ والعوامل المؤدية لتكرار الجريمة.
7. توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الحلول المقترحة والعوامل المؤدية لتكرار الجريمة.

عينة الدراسة :

و لهذا اخترنا عينات من ثلاث ولايات في الغرب الجزائري(وهران تيارت تسيمسيلت) من مجتمعنا وقد اخترنا طريقة الاستقصاء عن طريق قائمة الأسئلة (الاستبيان) لجمع البيانات الأولية تم اختيار عينة عشوائية مكونة من 20 حالة للتأكد من التصور العام للبحث و التعرف على قوة الأداة المستعملة في البحث عن الظاهرة المدروسة و البحث عن أفضل الطرق لتحليل البيانات ، ومن ثم تعديلها، ثم تطبيقها على 50 حالة ونحن نرى ان العودة الى الجريمة هي نتاج تظافر العوامل التي تحيط بالإنسان و هذا ما يشير اليه Menheim الذي يرى ان الجريمة تنشا من التقاء مجموعتين من العوامل احدى هاتين عضوي او نفسي و اخرى اجتماعية و اقتصادية، التقاء هذين العاملين بالعامل العضوي او النفسي يكون بمثابة العامل المحول فالعامل العضوي لا يتمخض لوحده عن الجريمة و العودة اليها و مثل ذلك العامل الاقتصادي .

رقم الجدول و الشكال	عنوان الجدول	الصفحة
1	الجدول رقم 1 : نتائج اختبار ألفا كرومباخ لمتغيرات الدراسة	52
1	الشكل رقم1: نموذج الدراسة	49
2	الشكل رقم 2:نافذة spss20	51
2	الجدول رقم 2 : تركيبة عينة الدراسة حسب الجنس	53
3	الشكل رقم 3: تركيبة عينة الدراسة حسب الجنس	54
3	الجدول رقم 3 : تركيبة عينة الدراسة حسب السن	54
4	الشكل رقم 4: تركيبة عينة الدراسة حسب السن	55
4	الجدول رقم 4 : تركيبة عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي	55
5	الشكل رقم5: تركيبة عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي	56
5	الجدول رقم 5 : تركيبة عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية	56
6	الشكل رقم 6: تركيبة عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية	57
6	الجدول رقم 6 : تركيبة عينة الدراسة حسب المهنة	57
7	الجدول رقم 7: تركيبة عينة الدراسة حسب المهنة	58
7	الشكل رقم 7: تركيبة عينة الدراسة حسب عدد الاولاد	58
8	الشكل رقم 8تركيبة عينة الدراسة حسب عدد الاولاد	59
8	الجدول رقم 8 : مدى موافقة أفراد العينة على عبارات المحور الأول	61
8	الجدول رقم 10 : مدى موافقة أفراد العينة على عبارات المحور الثاني	62
11	الجدول رقم 11: اتجاه إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني	63
12	الجدول رقم 12 : مدى موافقة أفراد العينة على عبارات المحور الثالث	64
13	الجدول رقم 13 : اتجاه إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثالث	65
14	الجدول رقم 14 : مدى موافقة أفراد العينة على عبارات المحور الرابع	65
15	الجدول رقم 15 : اتجاه إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الرابع	66
16	الجدول رقم 16 : مدى موافقة أفراد العينة على عبارات المحور الخامس	66
17	الجدول رقم17 :اتجاه إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الخامس	67
18	الجدول رقم 18 : مدى موافقة أفراد العينة على عبارات المحور السادس	67
19	الجدول رقم 19 : اتجاه إجابات أفراد العينة على عبارات المحور السادس	67
20	الجدول رقم 20: مدى موافقة أفراد العينة على عبارات المحور السابع	68

21	الجدول رقم 21 : اتجاه إجابات أفراد العينة على عبارات المحور السابع	69
22	الجدول رقم 22: إنحدار متغير العوامل المؤدية لتكرار للجريمة على متغير قواعد المجتمع	70
23	الجدول رقم 23: معامل الإرتباط بين المتغيرين	70
24	الجدول رقم 24: إنحدار متغير العوامل المؤدية لتكرار الجريمة على متغير العودة للجريمة	71
25	الجدول رقم 25: معامل الإرتباط بين المتغيرين (العودة للجريمة والعوامل المؤثرة لتكرار الجريمة)	72
26	الجدول رقم 26: إنحدار متغير العوامل المؤثرة في تكرار الجريمة على متغير العوامل النفسية	73
27	الجدول رقم 27: معامل الإرتباط بين المتغيرين	74
28	الجدول رقم 28: إنحدار متغير العوامل المؤدية للعودة للجريمة على متغير المقصود من الجريمة	74
29	الجدول رقم 29: معامل الارتباط بين المتغيرين (المقصود من الجريمة ، العوامل المؤثرة لتكرار الجريمة)	75
30	الجدول رقم 30: إنحدار متغير العوامل المؤدية لتكرار للجريمة على متغير العامل الوراثي	76
31	الجدول رقم 31: معامل الارتباط بين المتغيرين (العامل الوراثي ، العوامل المؤثرة لتكرار الجريمة)	76
32	الجدول رقم 32: إنحدار متغير العوامل المؤدية لتكرار للجريمة على متغير المناخ الاجتماعي	77
33	الجدول رقم 33: معامل الارتباط بين المتغيرين (المناخ الاجتماعي ، العوامل المؤثرة لتكرار الجريمة) الجدول رقم 34: إنحدار متغير العوامل المؤدية لتكرار للجريمة على متغير االحلول المقترحة	78
35	الجدول رقم 35: معامل الارتباط بين المتغيرين (الحلول المقترحة ، العوامل المؤثرة لتكرار الجريمة)	79

مقدمة:

يعود ظهور الجريمة الى قدم ظهور الانسان، بحيث ما كانت لتوجد لو وجد الانسان بمفرده فأول جريمة ظهرت على الأرض كانت قتل قابيل لأخيه هابيل الذي ذكر في العهد القديم و في القران الكريم (سامية حسن الساعاتي-بدون سنة- ص 110)

حيث يقول تعالى : واتل عليهم نبأ ابني ادم بالحق اذ قربا قربانا فتقبل من احدهما و لم يتقبل من الآخر قال لاقتلنك قال انما يتقبل الله من المتقين، لئن بسطت الى يدك لتقتلني ما انا بباسط يدي لاقتلك اني أخاف الله رب العالمين ، اني اريد ان تبوء باثمي و اثمك فتكون من أصحاب النار و ذلك جزاء الظالمين ، فطوعت له نفسه قتل أخيه فقتله فاصبح من الخاسرين (سورة المائدة الاية (27-28)

. فكانت عقوبة القتل الطرد من المجتمع الذي يعيش فيه القاتل، و لما كانت الجريمة شيء ينفر منه المجتمع كان العود الى ارتكابها من اكبر المخالفات، حيث كان العائد يلقى ابشع العقوبات، و ذلك لردعه و التخلص من جرمه وحماية لأمن الجماعة و سلامتها (د.عبد الرؤوف عبيد – سنة 1983-ص34)

حيث يرى افلاطون ان سبب الجريمة ليس طبيعي بل نتيجة لشيطان يوحي الى المجرم بفعل الجريمة (د. حسن بركاهم- السنة الجامعية- 95-96)

فيعتبره مريضا، و يتمثل دواءه في انزال العقوبة عليه. كما يرى الفيلسوف الاغريقي (بروتاغوراس) انه اذا لم تأثر العقوبة في المجرم فلا يبقى سوى قتله او طرده (د. مصطفى العوجي – سنة 1980-ص 34)، و نجد ان القانون الروماني يطبق اقصى العقوبات على العائدين حيث يعتبرهم مخترقين للقانون الجزائي، فكانت عقوبتهم تتمثل في نفيهم و تحديد اقامتهم، و خلال القرون الوسطى كان التشديد في العقوبة يرتكز على العود الخاص فنجد القانون الفرنسي يأمر بفقع عين السارق في المرة الأولى ثم جدع انفه في الثانية ثم قطع راسه في الثالثة، و كانت العقوبات تأخذ صورا مختلفة فكانت تنتقل من القتل الى النفي الى التجديف مدى الحياة حتى ظهرت الثورة الفرنسية حيث أصبحت العقوبات تحدد على حسب نوعية العود نوعية الجرائم فنجد ان العود في ظهوره مر بثلاث مراحل فأول مرحلة اهتمت به على أساس فعل يستوجب تشديد العقوبة و اطلق عليه مصطلح (récidive) اما المرحلة الثانية فقد اعتبرت المجرم العائد اكثر خطورة على المجتمع فلذالك يستلزم ابعاده على المجتمع و قد اطلق على هذه الفترة (récidivant) و كان يعتقد في هذه الفترة ان العائد غير قابل للإصلاح.

اما المرحلة الثانية فقد انتقل الاهتمام فيها من الفعل الاجرامي الى شخصية المجرم فاعتبر العائد شخصا اضطرته بعض العوامل النفسية و الاجتماعية و البيولوجية، و قد اطلق عليه هذه المرة(récidivisme) و قد كان الاهتمام في هذه المرحلة بتقديم تدابير احترازية حيال العائدين (د احمد حبيب السماك – سنة 1985 – ص 17)

حيث اصبحت الجريمة علما يهتم بجمع الاحصائيات حول المجرمين و العائدين و انواع جرائمهم و اهم الظروف المسببة لحدوثها، و تم انشاء نظريات تفحص هذه الظاهرة فمن بين هذه النظريات نجد النظرية

البيولوجية بزعامة العالم الايطالي (سيزار لمبروزو) الذي يرى ان السلوك الاجرامي متصل في سلوك الانسان، و انه هناك حتمية بيولوجية تدفع لارتكاب الاجرام، و قد اعتمد في نظريته على شكل المجرمين و اوصافهم و من بين المتقدمين هناك (earnest hooton) الذي يعتبر ان للمجرمين اوصاف جسمية معينة، كما تطرقت نظريات اجتماعية لهذه الظاهرة فدور كايم يعتبر الجريمة جزء من المجتمع السليم بل من عوامل صحته حدوث الجريمة فالعالم الجنائي الهولندي (william bonger) يرى ان الاحوال الاقتصادية السيئة و خاصة الطبقات الفقيرة تدفع لارتكاب الجريمة، كما ان الجانب النفسي حيث اعتبر فرويد ان الجريمة تحدث بسبب الصراع الذي يكون ناتج عن ارتكاب خطايا التي تولد الشعور بالذنب فالقيام بالجرائم يعطي لهم ارتياح نفسي كما اعتبر(MACKORD) ان حرمان الطفل من العطف يساعد في تكوين السلوك الاجرامي . كما كان هناك من العلماء من اهتم بالعوامل المختلفة لتفسير هذه الظاهرة من عدة جوانب (william healy)الذي يرى ان الشخصية عند تكوينها تتأثر بالعوامل البيولوجية و النفسية و الاجتماعية.

وأهمية هذا البحث تنطلق من كونه يدرس ظاهرة جديرة بالاهتمام وهي العودة الى الجريمة، فالشخص الذي ارتكب جريمة وحكم، وبعد ما انقضت فترة حكمه وجدنا بعض الأشخاص يعودون الى الفعل الإجرامي مرة أخرى، ويسعى البحث الى معرفة مدى نسبة هؤلاء بالنسبة للآخرين والأسباب التي دفعتهم مجددا إلى ارتكاب الجريمة، ولا يسعى البحث فقط الى وصف و تفسير البيانات الميدانية بل يسعى إلى وضع التوصيات والمقترحات تمهيدا لمعالجتها من قبل الهيئات ذات العلاقة.

و احتوت هذه الدراسة على:

الفصل الأول :إشكالية الدراسة:

و اشتمل هذا الفصل على اشكالية الموضوع و تساؤلات الدراسة و اهم الاسباب التي ادت الى دراسة الموضوع مع ابراز اهمية و اهداف الدراسة بالإضافة الى تحديد المفاهيم الاساسية للموضوع

الفصل الثاني : ظاهرة العود الى الجريمة

و تم التطرق في هذا الفصل الى اهم التعاريف المتعلقة بالجريمة و اهم النظريات العلمية المفسرة لظاهرة العود الى الجريمة

الفصل الثالث : العوامل المؤدية للعودة الى الجريمة

وفي ضوء ما اوضحناه في الفصول السابقة فان لعوامل الجريمة اسباب يمكن تصنيفها حسب العلة الاساسية و علاقتها بعوامل عضوية وراثية او مكتسبة وعوامل نفسية او عقلية وظيفية و الاثر النفسي الذي تخلفه الظروف الاقتصادية مع وضع اقتراحات و حلول

الفصل الرابع : الإجراءات المنهجية للدراسة

احتوى هذا الفصل على المنهج المعتمد في الدراسة و الأدوات المستخدمة في جمع البيانات من الميدان و ايضا مجالات الدراسة المكاني و الزماني.

الفصل الخامس : نتائج الدراسة و الاختبارات الإحصائية

و اشتمل هذا الفصل على عرض البيانات و تحليلها مع عرض و مناقشة النتائج بالإجابة على كافة التساؤلات الفرعية و اختبار الفرضيات.

الفصل الأول: تحديد المشكل و فرضياته

تمهيد:

إن حجم ظاهرة العود الجريمة في المجتمع سواء من منظور كمي أو كيفي، و ارتفاع نسبة المجرمين، علما أن زيادة الجرائم بين أفراد المجتمع وخاصة الشباب لها علاقة بتكرار الجريمة للفرد الواحد من تدمير للمجتمع و الفرد على حد السواء، حيث يؤثر ذلك بدوره وبصورة سلبية حادة على مدى تماسك المجتمع الذي نحن في حاجة إليه.

ومن هذا المنطلق فإن التعرف على حجم الظاهرة ومدى انتشارها في مجتمعنا وخاصة بين الشباب والعائد إلى الاجرام مرة أخرى يكتسي أهمية بالغة بالنظر لحجم هذه الآفة، وأضرارها على الفرد والمجتمع والأسرة بالتركيز أكثر على ظاهرة العود إلى الجريمة وعلاقتها بالوسط الاجتماعي والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسرة و الفرد، الناتجة عن التحولات والتغيرات التي طرأت على المجتمع، والأمر في مجمله لا ينفصل عن جدلية العلاقة القائمة بين الفرد والمجتمع، إلا أن انعكاساتها تتوقف على ما يقدمه المجتمع من معطيات قد تساعد على التكيف أو تؤدي إلى انعدامه بصورة شبه تامة.ففي الجزائر بينت الإحصائيات استفحال هذه الظاهرة خاصة جراء أوضاعها المتدهورة بشريا و ماديا، بسبب النزوح الريفي الذي شهدته البلاد، حيث يرى كثير من الباحثين أن ظاهرة هي ظاهرة حضرية أكثر منها ريفية، فدراستها أمر هام لوجود مشكلة التغير الاجتماعي في المجتمع، بسبب توسع سكان الريف في الهجرة من بلادهم إلى المدن الكبرى و ما يقترن بها من التغير النوعي في السكان، فكما نعلم أن سكان المدن يختلفون اجتماعيا و اقتصاديا و ثقافيا و حضاريا و هذا قد يثير بعض المشكلات الاجتماعية، أهمها ما يصاحب الهجرة من مظاهر الانحلال الاجتماعي من جريمة و انحراف، (منير العصرة،، 1993 ، ص180)

و بلغة الأرقام فحسب محمد بوخبزة ضيع المجتمع الريفي الجزائري في السنوات1960 – 1977أكثر من ثلاث ملايين و سبعمائة ألف فردا في أواخر سنة 1979 و على مجتمع مدني يقدر ب 7.645.000 فإن ما يبلغ 4.600.000ذات أصل ريفي، مع الأخذ كمرحلة أولية الحرب التحريرية، فهذا الرقم يمثل أكثر من % 60 من المجتمع المتحضر(M'hammed boukhobza(1989,P 212, – ويضيف مصطفى بوتفنوشت عامل النمو الديموغرافي الذي أثار منذ مدى بعيد البنية الاجتماعية، ففي سنة 1977 بلغ المجتمع الجزائري 17 مليون نسمة بالتقريب، فبعد خمسة و عشرين سنة تضاعف العدد من 7,5 مليون نسمة سنة 1950 أي بمقدار خمس مرات سجلت مقارنة بالفئات العمرية الأخرىMostefa boutefnouchet 1982, p 201 , و قد بلغ النمو الديموغرافي للجزائر مؤخرا 4,6 بالمائة سنة 2011 و النمو الاقتصادي ايضا تعدى 4.3 بالمائة خلال سنة 2012وفقا لتوقعات البنك العالمي بعدما بلغ 2.1 بالمائة سنة 2009 ، فتعرضت بذلك البنية الاجتماعية الجزائرية جراء هذه التحولات إلى خصائص جديدة، مثلت هذه الأخيرة بعناصر ثقافية ذات الصلة الوطيدة بنظام القيم عند الأفراد، فقد أشار الباحثون في علم النفس أن هذا التغير الاجتماعي السريع يجعل الفرد مضطرا لإعادة النظر دوما بسلم قيمه و معاييره السلوكية (مصطفى حجازي، ،1995 سنة ، ص 95) لتكون أحداث السنوات الأخيرة من عنف إرهابي و سلوكات إجرامية، طبعت بمظاهر القتل، التدمير، سفك الدماء، تخريب الممتلكات و

الذي مس كل شرائح المجتمع بما فيها فئة المراهقين، إحدى العوامل المساهمة في اضطراب بنية المجتمع الجزائري و تمرد أبناءه، فقد سجل خلال السنوات 1979و >> 1980 ما يقارب 471 جناية و 17905 جنح و مخالفات اقترفها أحداث من كلا الجنسين و ما يتراوح 9558 من جرائم الأحداث في الفترة الممتدة من 1 جانفي 1980إلى 31 ديسمبر 1980 على مستوى القطر الجزائري، إذ ترتفع نسبة الاحداث المنحرفين في الولايات ذات الكثافة السكانية الكبيرة كالجزائر العاصمة و وهران و تيارت، بينما تقل في الولايات ذات الكثافة السكانية المنخفضة و الصحراوية كقالمة و تبسة، بشار و ادرار خلال هذه السنوات (عبد القادر قواسمية سنة، 1992، ص70) و أعلنت مصالح الدرك الوطني عن3123 حدثا منحرفا سنة 2004 و قدمت خلية الحماية التابعة لها حصيلتها لسنة 2005 شملت

- 3485 مجرم معرض لخطر معنوي من بينهم 1074 فتاة
- 3162 مجرم موقوف في قضايا مختلفة
- 2845 طفل مشرد

و سجلت سنة 2006 ما يقارب 13558 جريمة تورط فيها 7232 حدثا تتراوح أعمارهم بين 13 و 16 سنة، مشيرة إلى أنه خلال السداسي الأول من سنة 2007 كانت الجزائر العاصمة في طليعة مختلف ولايات القطر من حيث عدد الجريمة، إذ قدر ب 74 حدثا، تليها ولاية باتنة ب 50 حدثا و ولاية ورقلة ب 49 حدثا، فتسلل بذلك الانحراف إلى مختلف ولايات أقصى الجنوب مثل اليزي و تمنراست ولم تسلم حتى المناطق الريفية من هذه الجرائم (عبد القادر قواسمية، سنة، 1992 ، ص 70) التي تنوعت بين السرقة، الضرب و الجرح العمدي، تحطيم الممتلكات، قتل عمدي، تكوين جمعية أشرار، استهلاك و حيازة المخدرات، العنف ضد الأصول، جرائم جنسية و جرائم آداب عامة، من ثم فإننا نذهب إلى القول استنادا إلى هذه الإحصائيات أن مشكلة الانحراف تزداد استفحالا و تنوعا بازدياد العجز عن معالجتها و باطراد القصور في فهمها و دراستها ترجع إلى عدة عوامل، تتفرع منها عوامل ثانوية أو أسباب ليس لها نفس التأثير عن مثيلاتها، فكانت المحاولات الأولى في تفسير السلوك المنحرف ذات طابع اجتماعي، فاعتبرته ظاهرة اجتماعية عادية لا يمكن أن تفهم إلا من خلال دراسة بنية المجتمع و مؤسساته المختلفة و اعتمدت الدراسات التكوينية في تفسيرها للجريمة و الجنوح بتشخيص الملامح المورفولوجية و الجسمية التي يتميز بها المجرم، فرجحوا دور العوامل النفسية من دوافع انفعالات و عقد نفسية تكونت في الفترة الأولى للنمو النفسي للشخص المنحرف و تعددت بذلك العوامل المولدة للسلوك الانحرافي من عوامل فردية تمثلت في التكوين العضوي، التكوين النفسي و كذا الوراثي للمجرم و عوامل بيئية من أسرة، مدرسة، جماعة الرفاق، البيئة المهنية، فمما لا شك فيه أن الإنسان حدثا كان أم راشدا يتأثر بالبيئة الاجتماعية التي يترعرع فيها عن طريق الاتصال، التفاعل الاجتماعي و مفاهيم المجتمع و قيمه و ضوابطه الاجتماعية، فتشكيلات المجتمع و تنظيماته و أوضاعه وقواعده تتحكم في بناء شخصية المجرم و تؤثر في نفسه و سلوكه الاجتماعي، فإما أن تجعله مستقيما أو منحرفا جانحا، فقد أثبتت دراسات علم النفس التكويني و ان الطفل الصغير يتأثر بالوضع الاجتماعي و البناء النفسي بدرجة أكبر بالنسبة للكبار و أن إهمال مرحلة

النمو التي يمر بها، تؤدي إلى فشل التدابير الاجتماعية و القانونية والوقائية لتأهيله و تطوير تنشئته، بالتالي لن تنجح في وقاية المجتمع<< (هيثم البقلي، بدون سنة، ص(23)

و لا يكفي مجتمع الأسرة كي يؤهل الطفل لتكيف اجتماعي سليم، بل لا بد أن يخرج من إطار العائلة كي يتعلم كيف يواجه الحياة خارجها، من هنا تعرض ضرورة الدخول إلى مجتمع آخر حاسم في التكوين الاجتماعي السليم لكل فرد، هو مجتمع المدرسة، فهو أول مجتمع يواجهه الطفل بعد فترة من عمره تنتهي بانتهاء سنوات المدرسة أو بالفشل المدرسي، فقد لا يروق لبعض الصغار التواجد في هذه المؤسسة، فلا يتكيف معها و لا يتأقلم على الحياة مع زملائه، مما قد يؤدي به إلى سلوك سبيل الانحراف. إن شعورنا بمشكلة المنحرفين و تفاقم خطورة هذه الظاهرة و تباين آراء الباحثين حول العوامل المؤدية إلى حدوثها و كذا انتشارها، بإلقاء اللوم و المسؤولية كاملة على الأسرة ، من أهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختيارها كموضوع للبحث إذ: دلت قراءاتنا الأدبية على تزايد عدد الأحداث المحالين إلى المحاكم في مختلف أنحاء القطر الجزائري، الأمر الذي يؤشر بوجود مشكلة حقيقية تستدعي الدراسة، خاصة إلى أن هذه الإحصائيات الجنائية لا تشكل حسب رأينا بأي حال من الأحوال الحجم الحقيقي لجرائم الأحداث، إنما تمثل فقط الجرائم المنظورة المعلن عنها و التي كانت تحت أنظار السلطات المعنية و قدمت إلى المحكمة، فهناك جرائم لم يتم التبليغ عنها و سويت المعنين وعلى هذا الغرض وجب علينا أن نوضح بصورة أدق ظاهرة العود الى الجريمة.

أولا :أسباب اختيار الموضوع

يرجع اختيارنا لموضوع العود للجريمة لعدة أسباب

نوجزها فيما يلي:

أ -استفحال ظاهرة تكرار الجريمة وتزايدها بشكل كبير ومستمر بين جميع فئات المجتمع، خاصة بين المراهقين والشباب، وهذا ما تؤكده الإحصائيات التي تنشرها مصالح الأمن والصحف الوطنية. و ما الت اليه دراستنا

ب -التقارير الدولية التي تثير الرعب وتترجم مدى خطورة هذه الظاهرة على مجتمعنا وعلى الشباب بصفة خاصة.

ج-قلة الدراسات والبحوث العلمية التي تناولت موضوع العود للجريمة لدى الشباب.

ثانيا :أهداف الدراسة

تعتبر ظاهرة الجريمة و العود اليها من الظواهر التي تشكل عائقا في جميع المجتمعات ومن بينها المجتمع الجزائري، ولقد أجريت العديد من الدراسات والبحوث حول الجريمة نظرا لتعقدها وانتشارها الدائم والمستمر في مجتمعاتنا، وحاولنا التطرق لجانب من جوانبها، ألا وهو ظاهرة العود للجريمة وذلك للتقرب أكثر من المجرم للكشف عن الأسباب والعوامل المؤدية الى العود للجريمة مرة أخرى.

-إثراء الدراسات

-السعي الى الكشف عن المشاكل التي يواجهها العائد الى الجريمة .

-محاولة التعرف على خبرات الآخرين الذين مروا بهذه المرحلة.

-الوصول الى توصيات من شأنها أن تحد من انتشار هذه الظاهرة ولاسيما بين الشباب الجزائري ومحاولة إيجاد حلول وقائية علاجية للحد من الظاهرة والعود إليها.

- معرفة الأسباب الاجتماعية التي تجعل الشخص يعود الى الجريمة من جديد.

-. معرفة العوامل النفسية التي تجعل الشخص يعود الى الجريمة.

-. معرفة الظروف الاجتماعية والأسرية التي تحيط بالشخص بعد خروجه من مؤسسة الإصلاح.

-. معرفة تأثير العامل الاقتصادي الذي دفع الشخص الى ارتكاب الفعل الإجرامي.

-كما جاءت هذه الدراسة نتيجة التغيرات والتحولات المتعاقبة التي عرفها المجتمع الجزائري وتنامي مستوى وعي الشباب الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وما قد يصاحب ذلك من انتشار الجريمة في المجتمع الجزائري وانتشار الجرائم بمختلف أشكالها.

-كما كذلك محاولة معرفة الأسباب والعوامل المؤدية الى العود للجريمة لاسيما بعد علاجهم من طرف الأطباء و المختصين النفسيين في المراكز الخاصة بهذا الجانب.

ثالثا :أهمية الدراسة

عندما نكون بصدد دراسة مشكلة الجريمة والعود إليها، فنحن نعالج وندرس موضوعا مهما وذو تأثيرات خطيرة على الفرد والأسرة والمجتمع، في حين تزداد فيه الأرقام والإحصائيات الصادرة من الديوان الوطني لمكافحة الجريمة، و تدق ناقوس الخطر على مستقبل المجتمع واقتصاده، ومستقبل الشباب الذي يعد عماد المجتمع والبلاد، في الوقت الذي تكشف فيه الدراسات الأضرار والأخطار الناجمة عنه إلى إدراج الطفل ضمن بوادر الإجرام والانحراف، فيتكون أو قد نعيش في مجتمع مستقبلا مغاير للذي نعيشه اليوم، بارتفاع معدلات الجريمة وأشكالها، وفي ذلك الوقت يكون قد فاتنا الأوان، ولا نستطيع التحكم في المؤشرات الخطيرة للإجرام، فتصبح ظاهرة العود الى الجريمة من الظواهر الاجتماعية العادية، وتزداد خطورتها في المجتمع، ويكون الإدمان عليها ضمن العادات والتقاليد وهذا بالإضافة الى تأثيرات على العقول، ولذلك يجب علينا الاهتمام أكثر بجدية بهذه الظاهرة قبل أن تثبت الدراسات والبحوث أن الفاعلين للعمليات الانتحارية والإجرامية بالمجتمع هم من فئات الشباب العائد للجريمة، بمختلف أنواعها. وعليه لم تقتصر المشكلات الاجتماعية على نقص المياه والكهرباء والبطالة والفقر والغلاء المعيشي وأزمة السكن، بل امتدت لتشمل مشكلات الجريمة والعودة إليها، وانتشار الجرائم والعنف بمختلف أشكاله، فضربت نسيج الاجتماعي في الصميم، وأصبحت تؤثر على النظم الاجتماعية كالعائلة والمدرسة والجامعة والمؤسسات الإنتاجية وغيرها، وأصبحت كل هذه المشاكل الناجمة عن التحولات تهدد أمن واستقرار المجتمع، لهذا كان الاهتمام بموضوع الجريمة والعود إليها للكشف عن الأسباب والعوامل واقتراح نصائح وحلول تجنبنا النتائج السلبية التي لا نريد توقعها.

رابعا :الإشكالية

إن مشكلة الجريمة والعود إليها من المشكلات الجادة التي أصبحت تشكل الشغل الشاغل للأفراد وللمجتمعات على حد سواء، وقد ينشأ لدى الفرد حالة إدمان لأنه لا يدرك أن الافة تجعل المرء يعتمد عليها دون بذل أي جهد خاص في حياته. لذلك كان اهتمام السلطات الحكومية والهيئات المعنية ، وكذا المهتمين بالطب النفسي والصحة العقلية، موجه نحو ظاهرة العود الى الجريمة ، ومن الواضح أن هذا الاهتمام يرجع الى ما يترتب على الآثار خطيرة، حيث تشكل عائقا في طريق التطور الاجتماعي للفرد، حيث أصبحت ظاهرة اجتماعية مرضية تدفع إليها عوامل عديدة، لها تأثيرات لم تقتصر المباشرة منها وغير المباشرة في وقتنا الراهن على الفرد فحسب، بل على المجتمع من حيث الضرر الذي يسببه لعائلته، مما قد يؤدي الى اضطرابها وخسارة للفرد الذي قد يكون استثماره للإنماء الاقتصادي والحضاري، وكذلك لما تخصصه جهود وطاقات المجتمع ومختلف المؤسسات لأغراض الوقاية والعلاج، كما أن العائدين الى الجريمة يشكلون خطرا على حياة الآخرين، من حيث أنهم عنصر قلق واضطراب لأمن المجتمع، حيث يسعى كل منهم للخروج عن القيم والمعايير والنظم الاجتماعية والقانون العام، لارتكابهم العديد من الجرائم لبلوغ حاجاتهم، فيما قد يصبحوا شخصيات بسيكوباتية أو إجرامية حاقدة على المجتمع يكون الإجرام والضغط سبيلا لتحقيق أهدافهم، والمجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات الأخرى أصبح يعاني من مخاطر هذه الآفة وما الإحصائيات والأرقام التي يقدمها رجال الأمن والدرك والجمارك إلا تأكيدا على ذلك ولهذه المشكلة علاقة وارتباط مع التفكك الأسري خاصة أن الاهتمام الأسري يعتبر عاملا حاسما في الوقاية على سلوكات الأبناء من الانحراف، وبالتالي الحد من هذه المشكلة لأن الوالدين والأقرباء وأفراد الأسرة يعتبرون مصدر تأثير كبير، في سلوك الفرد، فإذا كانت العائلة ممتدة وموحدة فإن تأثيرها سيكون قويا جدا على الفرد، ولذلك فالأسرة مازالت من النظم الأساسية ذات التأثير الفعال في حياة أفرادها، كما أنها عامل مهم في تفسير بعض مشكلات المجتمع والشباب خاصة.

وقد أجريت العديد من البحوث والدراسات التي أكدت على علاقة الظروف السكنية للأسرة والتنشئة الاجتماعية السيئة والتفكك الأسري بسبب هجر أحد الوالدين أو الطلاق، أوالوفاة وأوقات الفراغ بالسلوكات الانحراف، و لمعرفة الأسباب الحقيقية لتنامي هذه الظاهرة في مجتمعنا كانت دراستنا تهدف الى معرفة العلاقة المتشابكة بين هذه الظروف والعوامل السابقة، وظاهرة العود للجريمة وبناءا على ذلك يوجد في المجتمع الجزائري متغيرات اقتصادية و اجتماعية و تاثر افراده بالعوامل الوراثية و النفسية

فماهي اهم العوامل التي تقف وراء ظاهرة العود الى الجريمة ؟

- و منه نطرح بعض التساؤلات حول موضوع الدراسة الراهنة كالآتي:

1. هل هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين قواعد المجتمع والعوامل المؤدية لتكرار الجريمة
2. هل هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العودة للجريمة والعوامل المؤدية لتكرار الجريمة
3. هل هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الدوافع النفسية والعوامل المؤدية لتكرار الجريمة

4.هل هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المقصود من الجريمة والعوامل المؤدية لتكرار الجريمة .

5.هل هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العامل الوراثي والعوامل المؤدية لتكرار الجريمة

6.هل هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المناخ والعوامل المؤدية لتكرار الجريمة.

7.هل هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الحلول المقترحة والعوامل المؤدية لتكرار الجريمة.

خامسا :الفرضيات

هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين قواعد المجتمع والعوامل المؤدية لتكرار الجريمة

2.توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العودة للجريمة والعوامل المؤدية لتكرار الجريمة

3. توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الدوافع النفسية والعوامل المؤدية لتكرار الجريمة

4. توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المقصود من الجريمة والعوامل المؤدية لتكرار الجريمة .

5.ليس هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العامل الوراثي والعوامل المؤدية لتكرار الجريمة

6.ليس هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المناخ والعوامل المؤدية لتكرار الجريمة.

7. توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الحلول المقترحة والعوامل المؤدية لتكرار الجريمة.

التعاريف الاجرائية

تطرق هذا الفصل الى توضيح المفاهيم الخاصة بموضوع البحث و التي تمثل المفاهيم الاساسية فيه و هي الجريمة و العود

أولا: الجريمة:

1- معنى الجريمة لغة:

الجريمة هي الجناية و الذنب، وجمعها جرائم (بطرس البستاني – سنة 1998 –ص 742)

جرم إليهم و عليهم جريمة، و أجرم هي جنى جناية (بن منظور-بدون سنة-ص445)

،الجريمة هي الذنب و جمعهما جرائم و هي العظيمة (الشيخ محمد رضا-سنة1959-ص515).

- **الجريمة في اصطلاح القانون:**

الجريمة كل امر ايجابي أو سلبي يعاقب عليه القانون، سواء اكان مخالفة أم جنحة، ام جناية الجريمة (ابراهيم مصطفى-بدون سنة- 111)

جناية أو جنحة او مخالفة حسبما يعاقب عليها بعقوبة جنائية أو جناحية أو تكريرية، وتكون مقصودة و غير مقصودة.(المادة 119) من قانون العقوبات الجزائري (جرجس جرجس-بدون سنة-ص125)

الجريمة فعل أو امتناع ينص عليه نص تشريعي و يعاقب عليه (جرجس جرجس-بدون سنة-ص125)

فاذا كانت الجريمة تشمل كلا من الجنحة و المخالفة و الجناية سنعمل على توضيح هذه المصطلحات و ما تعنيه في إطارها القانوني.

1- أهم المفاهيم المتعلقة بالجريمة:

الجناية: جريمة يعاقب عليها القانون بعقوبة شانئة، وهي تعتبر من أشد الجرائم التي تحكم فيها المحكمة، أحيانا بعقوبة الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة، وفي الاصطلاح اللغوي تعتبر الجناية نوعا من الذنوب التي تستوجب العقاب في الدنيا، و في الآخرة، بحسب التعاليم الدينية (جرجس جرجس-بدون سنة-ص125)

وكذلك عرفت بأنها جريمة يطبق عليها القانون عقوبة جنائية شائنة، كالإعدام و السجن المؤبد و السجن المؤقت و الحجر القانوني و الحرمان من الحقوق الوطنية، وهي كذلك عمل يخل بالنظام و الأمن و مناقض للقيم الاجتماعية، وينبذه الضمير و تختلف بين:

- الجنايات ضد الشيء العمومي (أمن الدولة–الدستور–السلم العمومي–النظام العام–الأمن العمومي)

الجنايات ضد الأشخاص(الأشخاص–عائلة–أخلاق حميدة–الأموال....) (ابتسام القرام-سنة 1992-)

- **الجنحة:** هي شكل من أشكال الجريمة، و لكنها تختلف عنها من حيث جسامتها، اذ تعتبر فوق المخالفة ولكنها دون الجناية، وهي في كل الاحوال، اتيان العمل الغير المشروع التي توافرت فيه نية الجرم، والذي يؤدي الى الاضرار بالمجتمع او بالأشخاص و في الفقه الجنائي، عرفت في معناها العام، كل جريمة في نظر القانون الجنائي، أما معناها الضيق فهي تخص نوعا معينا من الجرائم التي قسمها قانون العقوبات الى ثلاثة أقسام:
- **الجنايات:** والتي تؤدي الى العقوبات شائنة و مقيدة للحركة.
- **الجنح:** و التي تطبق عليها العقوبات الخاصة بها.

المخالفات: و التي تطبق عليها العقوبات الخاصة بها (جرجس جرجس-بدون سنة-ص130)

.الجنحة فعل لا شرعي يستحق التعويض، يرتكب قصد الاضرار، عكس شبه الجنحة التي يفترض فيها هذا القصد (ابتسام القرام-سنة 1992- ص88)

المخالفة: خاصة كل مخالف للقوانين و الانظمة (ابتسام القرام-سنة 1992- ص 150) وعرفت كذلك بالتصرف الذي لم يراع فيه الشخص المخالف القوانين النافذة و المرعية الاجراء، حيث يعتبر تصرفه عملا خارجا على القانون، كأن يوقف سيارته في مكان يمنع الوقوف فيه، أو ينطلق بها بسرعة تتجاوز الحد القانوني، كأن يوقف القانوني المسموح به، و يتوجب على المخالف دفع غرامة مالية بسبب ارتكابه المخالفة، وكذلك تعتبر من المخالفات تلك التصرفات التي يلجأ إليها متعهدوا البناء او البناؤون في تغيير الشكل الهندسي للعقار المبني بحسب ماتمت به الموافقة عليه من قبل السلطات البلدية، ويتوجب عندئذ على المخالف أن يهدم المخالف التي لم يراع فيها القانون (جرجس جرجس-بدون سنة-ص279)

الجريمة اجرائيا: هي كل السلوكات الاجرامية التي يكررها المجرم ، فالشخص الذي ارتكب جريمة وحكم، وبعد ان قضى فترة حكمه وجدنا بعض الأشخاص يعودون الى الفعل الإجرامي مرة أخرى و تمثلت دراستنا على عينة تتنوع جرائمها حول السرقة و الاعتداءات الجنسية، الفعل المخل بالحياء

ثانيا:العود

1- معنى العود لغة:

العود هو ثاني البدء، وعاد اليه يعود عودة، وعودا بمعنى رجع (ابن منظور- بدون سنة-ص192)
العود يقال رجع عودا على بدء. لك أن تعود في الأمر (ابراهيم مصطفى-بدون سنة-ص 735)
عادا عودا وعودة و معادا و عودا و عيادا إليه و عليه وله وفيه بمعنى رجع (الشيخ احمد رضا- سنة1958- ص236.)

1- العود في اصطلاح القانون:

العود هو تكرار لجرم او مخالفة، وهو قيام مجرم بارتكاب جريمة أخرى ، زيادة عن التي ارتكبها في السابق، وذلك بعد صدور حكم نهائي (ابتسام القرام-سنة 1992- ص233)
العود هو حالة الشخص الذي يرتكب جريمة أو أكثر بعد الحكم عليه نهائيا، من اجل جريمة سابقة، فهذه الحالة إذن من تكرار وقوع الجرائم متماثلة يرتكبها شخص واحد مع هذا الظرف الجوهري، وهو أن إحدى هذه الجرائم قد حكم فيها نهائيا قبل ارتكاب الأخرى (جندي عبد المالك-بدون سنة- ص 230)

أنواع العود: أ- العود العام و العود الخاص:

1- **العود العام (المطلق):** وهو ما تكون العقوبة فيه مبنية على ارتكاب الجاني جريمة جديدة، دون التوقف عن مماثلتها لجريمته السابقة.

وقد كان هناك احتجاج من طرف أنصار هذا الفريق، بأن تشدد العقوبة سواء كانت الجرائم المرتكبة متماثلة، أو غير متماثلة، ففي كلتا الحالات يكون فعل الجريمة خروجا على القانون، فتنوع الجرائم يكون أكثر خطورة من أن تكون الجريمة من نوع واحد (احمد حبيب السماك –سنة1985-ص59)

2- **العود الخاص(النسبي):**هو ما تكون العقوبة فيه مبنية على ارتكاب الجاني جريمة مماثلة للجريمة السابقة ،وقد احتج أنصار هذا العود بان عود الجاني لنفس الجاني لنفس الجريمة يدل على عدم جدوى انذار العقوبة السابقة، ان مثل هذا الجاني بحاجة الى تداركه لعقوبته اشد لكي لا يعتاد هذه الجريمة او يتخذها حرفة له (احمد حبيب السماك –سنة1985-ص61)

ب- **العود المؤبد و العود المؤقت:**

1- العود المؤبد:

هو أن الجاني عند قيامه بالجريمة الثانية لا يراعا فيها المدة بين الجريمة الاولى و الثانية، و فسر انصار هذا الاتجاه بان عود الجاني يدل على اصراره على الاجرام، وان هذا الاصرار حالة نفسية لا تخضع للتقادم، بل تضل لاصقة بالجاني إلى الأبد، و انه لا يمكن اعتبار من تمر على عقوباته فترة طويلة دون أن تثبت

عليه جريمة جديدة، بأنه ابتعد عن الجريمة، وبأنه قد أصبح صالحا، إذ قد يكون ذلك راجعا لقدراته على إخفاء جرائمه (احمد حبيب السماك –سنة1985–ص65.)

2– العود المؤقت:

هي أن يقوم الجاني بجريمة ثانية، وذلك بعد مدة قصيرة من انتهاء العقوبة السابقة، وذهب أنصار هذا العود إلى انه كلما زادت المدة بين الجريمة الواقعة و العقوبة السابقة، يكون احتمال إضرار الجاني على الجريمة قليل، فأثر العقوبة إنما يكون ماثلا أمام الجاني متى ارتكب جريمته الثانية، دون أن تمضي مدة طويلة على عقوبته الثانية (احمد حبيب السماك –سنة1985-ص64)

ج – العود البسيط و العود المتكرر:

1– العود البسيط:

يكفي لوجوده أن يكون الجاني قد صدر عليه سابقا حكم بات واحد، وذلك قبل ان يرتكب جريمته الجديدة التي يعتبر بموجبها عائدا (احمد حبيب السماك –سنة1985-ص66)

و ما يميز هذا العود، كونه يكتفي بوجوده حكم واحد فقط، قد سبق و لا يكون اكثر من ذلك.

2– العود المتكرر:

هو الذي يكون صدور الحكم فيه أكثر من مدة، اي ان الجاني قد سبق تطبيق العقوبة عليه، وذلك اكثر من مدة، و يعتبر العود من الناحية الاجتماعية دليلا على حالة شخص جعل نفسه بكثر ما عرف عنه من إجرام، بأنه ثائر على الهيئة الاجتماعية، مصر على مخالفة النظام القانوني، غير كافية في ردعه العقوبات الاعتيادية التي تطبق على العائد عودا بسيطا (احمد حبيب السماك –سنة1985–ص66.)

- **أهم المفاهيم المتعلقة بالعود:**

أ– العود و تعدد الجرائم في القانون:

– تعدد الجرائم:

هي حالة ارتكاب نفس الشخص جريمتين او اكثر، قبل الحكم نهائيا من اجل واحدة منها (عبد الحميد الشواربي-بدون سنة-ص1)

فيدل التعريف القانوني لتعدد الجرائم على ان الحكم على الجاني، لم يكن حين ارتكابه للجريمة اول مرة، بل عند قيامه بعدة جرائم، و الحكم يكون على واحدة منهم، وهذا ما يجعله مختلفا عن حالة العود.

أ– العود و جرائم العادة:

جرائم العادة: هي تلك الجريمة التي تتكون من افعال مادية متعددة، لو اخذ كل منها منفردا لكان فعلا مباحا غير معاقب، و لكنها **تصبح معاقبا عليها حتى تكررت ودلت على تعدد** الفاعل ارتكابها (عبد الحميد الشواربي-بدون سنة-ص3) فيتضح ان جرائم العادة، اما هي افعال نقوم بها لكن ليس دائما، وعند تعدد

فعلها، تصبح عملا يعاقب عليه القانون، وذلك ما يخالف معنى العود، باعتبار فعله الاول او الثاني جريمة، و ان يصدر الحكم على جريمته الاولى. بعدما تم التعرض لاهم المفاهيم الخاصة في هذا البحث لابد كذلك من وضع اسس و مناهج نظرية توضح و تفسر هذه الظاهرة و هو ما سنحاول الكشف عنه في الفصل الاتي، بدارسة اهم النظريات الحديثة و المعاصرة، التي تطرقت الى الموضوع باشكاله المتعددة، وكذا ايجاد مقاربات نقدية لهذه التنظيرات حول الاجرام و العود.

العود اجرائيا: يقصد بالعودة إلى الجريمة معاودة الشخص للفعل الاجرامي بعد إن تم الحكم عليه نهائيا بالإدانة في جريمة وارتكب جريمة أخرى.

الفصل الثاني: ظاهرة العود الى الجريمة

أولا: اهم التعاريف المتعلقة بالجريمة

للجريمة مفاهيم عدة تتنوع بتنوع مصادرها، هذه المفاهيم والتعاريف التي تنظر للجريمة من زوايا مختلفة وفيما يلي نستعرض أهمها:

1- **الجريمة بمفهومها الأخلاقي:**

هي كل فعل يتعارض مع السلوك الطبيعي للأخلاق فهذا السلوك الطبيعي مثار للجدل من حيث أوامره ونواهيه وصلته بالتشريع الوضعي، والحقيقة انتهاك كل مبادئ الأخلاق يعتبر جريمة و ليست كل الجرائم متناقضة بالضرورة مع المبادئ الأخلاقية (محمدخلف، 1986)

فمثلا لا يوجد القانون عقوبة لعقوق الوالدين او النفاق رغم إنها أفعال لا أخلاقية ,بينما نجد في قوانين بعض الدول عقوبات تطبيق على من لديهم انتماءات سياسية و مذهبية مع ين هو كذالك قوانين تحرم على الأفراد التجارة والتملك رغم ان هذا لا علاقة له بالأخلاق ولكن تحكمه عوامل سياسية أيدلوجية بحتة (الحسن،إحسانمحمد، 1981)

2- **الجريمة من الناحية الواقعية:**

هي خروج وجماح وجنوح يغلب به المرء الاثرة على الإيثار مضحيا في سبيل كيانها لذا تصيب ما يتطلبه الكيان الاجتماعي (فوزيةعبدالستار، ، 1985)

ولكن هذا التعريف تدحضه بعض الحالات الت يتحدث فيها الجريمة بسبب تغلب الآثار على الأثرة وليس العكس مثل حالة أبي سرق ويعرض نفسه للعقاب ليطعم أطفاله الجائعين ,او أم تنحرف الى طريق البغاء بعد ان سدت بوجهها كل منافذ العمل الشريف لتعيل أسرتها ,ولو نظرنا الى الجريمة بهذا المفهوم الواقعي لوجدنا كما هائلا من الجرائم التي لا تنطبق عليها اشتراطات هذا التعريف ,فالأجرام ليس في الحقيقة هواية او شغفا و نوع من الأنانية و الفردية في كل حالاته

3- **الجريمة من الناحية القانونية:**

لم يجمع الفقهاء الجنائيين على تعريف موحد للجريمة بل هنا كتعريف ات متعددة لها فقد عرفها سذرلاند بأنها السلوك الذي يخرق قانون العقوبات (عبدالحميدكارة، 1985.)

كما عرفها غالبية الفقهاء بأنها: فعلا وامتناع يرتب القانون على ارتكابه عقوبة ,ويعرفها الدكتور محمد خلف بأنها: كل فعل او امتناع ممنوع قانونا تحت طائلة العقوبة او التدبير الوقائي.

ولكن كل هذه التعريف ات القانونية لا تعطي المعنى الكامل للجريمة فكم من فعل يعاقب عليه قانون دولة ما بينما هو مباح حسب قانون دولة أخرى ,و حتى في نفس الدولة و في فترات زمنية مختلفة , كشرب الخمر في الجماهيرية بعد الثورة تم منعه وأصبح من الجرائم التي يعاقب عليها القانون ,مع انه كان مباح فيما سبق (العيسوي ، 1981)

4- **الجريمة من الناحية الاجتماعية:**

هي السلوك المخالف لم ترتضيه الجماعة.وعلماء الاجتماع يرون الجريمة تشمل جميع الأفعال المرفوضة اجتماعيا (الدوري،عدنان،سنة 1973.)

إن ظاهرة العود إلى الجريمة من ظواهر الخطيرة جدا حيث أنها تؤثر سلبا على المجتمعات، لهذا نالت جانبا كبيرا من الأبحاث و الدراسات من قبل مختلف العلماء، الأمر الذي أدى إلى ظهور نظريات مختلفة حاولنا في هذا الفصل التطرق إلى أهم هذه النظريات مراعين في ذلك نقدها.

ثانيا : اهم النظريات العلمية المفسرة لظاهرة العود الى الجريمة

أولا: النظرية البيولوجية :

1- أ- النظرية البيولوجية التقليدية :

إن المدرسة البيولوجية التقليدية في دراستها لجريمة قامت بتفسيرها على أساس الخصائص البيولوجية . ومن أهم روادها الباحث الايطالي وطبيب الأمراض العقلية و أستاذ الطب الشرعي و العصبي بالجامعات الايطالية " سيراز لمبروز (1835-1909)، حيث قام بأبحاثه بالجيش لمعرفة الاسباب التي تؤدي بالأشخاص إلى الإجرام ، فتحددت منطلقات من دراسته العضوية للمجرمين، و كان بتأمل بعض الجنود المنحرفين و تكوينه الجسماني لتحديد خصائص مشتركة بينهم و مقارنتها مع الاسوياء، حيث توصل الى انه هناك نموذج للإنسان المجرم بطبيعته او بالفطرة م(حمد شلال العاني – سنة 1998 ص 61-63-62)

قسم ابحاثه الى ثلاث فئات كانت الاولى عند القيام بفحص جسم للص محترف يدعى " فيييلار vialla و هو على قيد الحياة وقد تميز بخفة غير عادية في حركته و جنوح الى المباهاة و التفاجر بنفسه و ميل الى التهكم و السخرية من الغير و عند وفاته عمد الى تشريحه، فوجد في مؤخرة جمجمة تجويفا يشبه كالذي عند القردة. ومن هنا خرج لمبروزو بعد فحصه ان المجرم و حش بدائي تتوفر فيه بطريق الوراثة .

اما الفئة الثانية كانت المجرم خطير " فرنسي vessni " قتل 20 امرأة بطريقة وحشية، وقد يشرب دمائهم قبل دفنهم، ومنه استخلص لمبروزو ان هذا الإنسان بدائي في تكوينه الجسماني ، و توجد عنده مظاهر قسوة الحيوانات المفترسة (سامية حسن الساعاتي بدون سنة ص 92 .)

و في عام 1884 قام بدراسة الحالة الثالثة، وهي حالة الجندي " مسديا Misdia" الذي كان مريضا بالصرع. و بعد واقعة تافهة وهي بان احد رؤسائه من مقاطعة "كالابرايا" التي ينتمي إليها، ثارت ثائرته و قتل ثمانية من رؤسائه و زملائه و فقد وعيه بعدها لمدة 12 ساعة (علي عيد القادر القهوجي – بدون سنة ص 41.)

ولما أفاق من صرعه لم يتذكر شيئا، فاستخلص لمبروزو أن هذه الحالة تجمع صفات الحيوانات الراشد توحشا وإن الصرع الوراثي ساعده إلى ارتكاب جريمته (د علي عبد القادر القهوجي سنة ص 41)

وعاد بعد ذلك لمبروزو ليرتب ما استخلصه من الحالات الثلاث .

أ – مجرم بالفطرة و الميلاد: و الذي يتميز بمظاهر شذوذيه بدنية ملامحة حيث لخصها فيما يلي :

1 – عدم انتظام الجمجمة و صغر حجمها

2 – بروز عظام الوجنتين و ضخامة ابعاد الفك.

3 – شذوذ في حجم الأذين

4–عدم انتظام وتشابه نصفي الوجه

5–ضخامة الشفتين وبروزهما

6–الطول المفرط للذراعين

7–غزارة شعر الرأس والجسم وجفافهما

وتوجد هناك صفات نفسية نذكرها:

1 - القسوة البالغة وعنف الميزاج

2– انعدام الاحساس بالألم وميله الى الوشم

3–اللامبالات وعدم الشعور بتأنيب الضمير وعدم الحياء

ب– المجرم بالعاطفة :

ويتصف بحساسية خاصة حيث يتأثر بسرعة ويخضع الانفعالات والعواطف، فيندفع الارتكاب الجريمة دون سبق اسرار وعزم وتصميم. بعد ذلك يعود الى حالته الطبيعية ومزاجه العادي . والصفات الاجرامية لهؤلاء الاشخاص تتمثل في جرائم الاعتداء على الاشخاص والجرائم السياسية .

ج– المجرم المجنون : وهو الشخص الذي يتميز بحالة خطيرة بسبب الجنون ، لأنه يفقد بسببه التمييز والشر ولو أنه يشبه سلوك المجرم بالفطرة ˙ م(حمد شلال العاني – سنة 1998 61 ص-62-61) و أضاف إلى هذه الحالات المجرم بالصدفة و المجرم بالعادة

1 – المجرم بالصدفة : وهو الشخص الذي ى يميل في أصله إلى الإجرام ، إلا يتميز بضعف الواقع الخلقي بحيث يتأثر للمتغيرات الخارجية .

2 – المجرم بالعادة: و هو الشخص الذي لا يتحقق علامات الرجع لديه، الا انه يكتسب الإجرام من محيطه و يتعود على ارتكاب الجرائم بتأثر الظروف الاجتماعية . تتمثل جرائم خاصة جرائمهم خاصة بجرائم الاعتداء على الأموال خاصة السرقة(محمد شلال العاني – المرجع السابق ص 63 .)

ب – نقد النظرية البيولوجية التقليدية :

1– العينة التي أقام عليها أبحاثه كانت قليلة نسبيا و هي حوالي 400 مجرم ميت و حوالي 600مجرم حي و هذا لا يكفي لتعميمها على على الظاهرة الإجرامية .

2 – العينة التي اجري عليها لمبروز دراسته لم تكن تمثل تمثيلا صادقا للظاهرة، فاغلب المجرمين الذين اقام عليهم بحوثه من مرتكبي جرائم العنف و بصفة خاصة القتل و هذه لا تشمل الظاهرة الإجرامية كلها

3 – لم يستخدم لمبروز المجموعة الضابط في ابحاثه على الرغم من انها كانت معروف لديه و استدخدمها خصوصا من النساء فقط .

4 –ما توصل اليه لمبروز كان بصدد حالات فردية محددة (فليلا ، فرسني ، مسديا)، مع ذلك ذهب الى انها تنطبق على كافة المجرمين . (علي عيد القادر القهوجي – بدون سنة – ص 46 – 47)

2– أ- النظرية البيولوجية الحديثة :

ان ابرز ما نلاحظه في هذه المدرسة أن انصارها لا يؤمنون بما توصل اليه لمبروز بان هناك مجرم بالفطر او مجرم بالميلاد ، بل يرون ان السلوك الانساني هو ثمرة تفاعل الشخصية الانسانية مع ظروف العام الخارجي . بتحليلهم للشخصية الاجرامية وصلوا الى ان الانحراف النفسي مصدر خلل في اعضاء الجسم ، بالأخص في الاعضاء الداخلية ، و ان هذا الخلل العضوي لا يؤسس الى الاجرام الا اذا توفر له الوسط الاجتماعي الذي يتفاعل معه ، حيث انهم و صلوا الى ان الجريمة و ليدة عوامل عضوية نفسية اجتماعية .و لعل من اهم روادها ابرز الجنائيين الايطالي الاستاذ لعلم طابع المجرم بجامعة روما " دي توليو Ditillio " .(علي عيد القادر القهوجي – بدون سنة – ص50)

حيث صنف المجرمين من حيث تكوينهم الاجمالي الى اربع فئات رئيسية :

1 – **المجرم ذو النمو الناقص** : له خصائص اقرب الى الانسان المتوحش الذي ذكره "لمبروز" في المجرم المطبوع .

2 – **المجرم ذو الاتجاه العصبي السكوباتي** : حيث يعاني من خلل في جهاز العصبي مما جعله سريع التأثر و الانفعال ، و ينطبق هذا الصنف على مرضى الصرع و الهستيريا و النور ستانيا .

3 – **المجرم ذو الاتجاه السكوباتي** : و هذا النوع يعاني من خلل ملكاته الذهنية ، الامر الذي يؤدي باستحواذ الافكار المتسلطة على التفكير و احيانا الى الانطوائية او التقلب النفسي .

4 – **المجرم ذو الاتجاه المختلط** : و هو الذي يجتمع فيه الصفات او الخصائص الفئات السابقة (عدنان الدوري –1984 ص 135 .)

و قد راى "دي توليو" ان هناك نوعين من العوامل تؤدي الى عدم التوافق مع البيئة الاجتماعية ، كان النوع الاول عوامل يصدرها النمو العاطفي المعيب للشخص خاصة ظروف داخلية جسمانية ناجمة عن الوراثة او خلل وضيفي له صلة بإفرازات الغدد خاصة الغدد الصماء او الهرمونات ، وقد تؤدي هذه العوامل الى خلق شخصية سكوباتية لا تتوافق مع المجتمع في أي حال من الاحوال . و كذلك قد ذكر "دي توليو " ان التكوين الاجرامي في النواة التي يتفاعل و العوامل المؤدية الى العود للجريمة ، حيث قسم الاستعداد الاجرامي الى قسمين (علي عبد القادر القهوجي – بدون سنة –ص52)

1**– المجرمون بالتكوين** : و هم اصحاب التكوين الاجرامي الاصيل و ينقسمون الى :

أ – **المجرمون بالتكوين الشائع** : لهم خصائص مرفوولجية و بيولوجية و نفسية معنية ، منهم ضعاف العقول ميالون للسفة و العنف يرتكبون اخطر الجرائم .

ب – **المجريمون بالتكوين ذو الاتجاه التطوري الناقص :**

هؤلاء المجرمون يشبهون في ملامهم المجرمين الذين تحدث عنهم لمبروز ، إلا انهم يتميزوا بضعف في المثل العليا و المنطلق و نمو زائد للقوى ذات الخصائص العدوانية .

ج – **المجرمون السكوباتيون :**

و منهم السارقون و ضعفاء العقول و الواقعون في مرض نفسي و كذلك يرى "دي توليو" انه ليس كل مختل نفسي يعد سكوباتي مالم يفقد حساسية الحسن الاخلاقي.

د – **المجرمون المجانين :**

زيادة على اصابتهم بالجنون فعلا فهم لديهم استعداد اجرامي ، فهم يختلفون عن الذين جنونهم هو السبب الجريمة لا التكوين الإجرامي فهم اذا شفيوا اقلعوا عن الجريمة . اما النوع الاول اذا شفيوا اصبحو مجرمين عاديين لان استعدادهم للإجرام موجود حسب التكوين (نضييرة فرج مينا –بدون سنة ص 66)

2– **المجرمون العريضين :**

هم ليس لديهم الاستعداد الا ضئيل و انما الظروف الخارجية هي التي خلقت لهم الجريمة ، يتميزون بتأثير العوامل الخارجية على العوامل الداخلية ، وهم ثلاث أنواع .

أ– **مجرم عرض شائع :**

يتميز بارتكاب الجرائم التافهة و يمكن له ان يتحول الى المجرم معتاد

ب– **مجرم عرضي صرف :**

ويرتكب افعال قليلة الاهمية وليدة ظروف استثنائية محضة لم يتوقعها .

ج–**مجرم عرضي عاطفي** :هذا النوع من المجرمين يفقد الاتزان الخلقي لحالات عاطفية او عواطف ذات طابع فيزيولوجي (نضيرفرج– بدون سنة –ص66)

ب– نقد النظرية البيولوجية الحديثة ل "دي توليو":

ان العالم " دي توليو" يرجع العوامل الداخلية هي السب في احداث الجريمة و ان الاستعداد الاجرامي من محققاته الخلل العضوي او النفسي ، مما يصور ان الشخص المجرم في كل الحالات شخص مريض، وهذا ما يتعارض مع الاحصاءات الجنائية ، بل يوجد الكثيرون الذين لديهم الاسباب الكافية لوجود الاستعداد الاجرامي الا انهم لم يسلكوا هذا السبيل (علي عبد القادر القهوجي –بدون سنة–ص57)

النظرية الاجتماعية :

1 – أ– المدرسة الاشتراكية :

اذ اخذنا أفكار كل من "كارل ماركس "و"انجاز". فهذا الفكر يرى ان للظواهر المختلفة تفسير مادي ، لهذا يعتبر الجريمة هي النتيجة منطقية للنظام الرأسمالي .

فقد كانت ابرز عيوب هذا النظام هي خلق طبقتين في المجتمع ، طبقة مضطهدين و طبقة رأسماليين جشعة تسعى دائما لتحقيق الربح و لا يهمها الوسائل التي يصلون بها حتى و ان كانت غير شرعية ، وهذا الحال ما يؤدي الى الكراهية و يجعل الطبقة المضطهدة ناقمة على الوضع الذي تعيش فيه بالإضافة الى التغيرات الاقتصادية الحادة التي ينتج عنها انخفاض مستوى المعيشة و من انخفاض دخل الفرد، فمن المنطقي إذا تضافرت كل هذا الظواهر لا محالة تؤدي في غالب الأحيان إلى السلوك الإجرامي (فوزية عيد الستار –58 .)

و تماشيا مع منطق الفكرة الماركسي فانه يرى ان الجريمة يجب ان تختفي من المجتمع الاشتراكي ،لان الذي في النظام الراسمالي سيختفي في المجتمع الاشتراكي و يحل محله اقتصادي شيوعي لا يدفع الى الاجرام بطبيعته، اما اذا وقعت حوادث فهذا يعني انها وقعت ضد رفاهية المجتمع الاشتراكي و بالتالي يكون سببها حالة مرضية لا علاقة للمجتمع بها (علي عبد القادر القهوجي – بدون سنة – ص 80)

وقد نشر العام الهولندي "بنجرBonger " في مؤلفه " الاجراء و الاوضاع الاقتصادية " ان المظاهر السلبية في الخلق تفتح الباب امام وقوع الجريمة في المجتمع . و يرى ان الفعل الاجرامي طبيعته مادية، و انه يرجع إلى الصراع الناتج عن الاتجاهات الانانية التي يتميز بها الرأسمالي الذي تؤدي الى الاضطهاد و الجشع و الاستغلال إلى المبادئ الاخلاقية و اضعافها مما يقود الى السلوك الاجرامي (محمد علي جعفر – بدون سنة ص 33)

ب- نقد المدرسة الاشتراكية :

1 – حكم التحليل الاشتراكي لا يكشف حقيقة السلوك الإجرامي بكاملها ، و ذلك لانه نسب الإجرام إلى العوامل اقتصادية و مادية و اهمل العوامل المتبقية .

2 – لقد جانب هذا التحليل الحقيقة و ذلك باعتبار ان الجريمة وليدة النظام الرأسمالي ،حيث انه اذا انطبق هذا التحليل ستنتهي الى نتيجة غير واقعية ، وهي ان كل من يعيش في ظل النظام الرأسمالي سيخضع على تأثيراته وينقاد الى الجريمة بمقتضى ذلك فكيف يمكننا تفسير ارتكاب الجريمة من طرف افراد المجتمع الرأسمالي دون غيرهم بالرغم من خضوعهم لنفس النظام و نفس التأثيرات ؟

3 – لقد بالغ هذا النظام لما قال انه لا وجود للجريمة في المجتمع الاشتراكي ، حيث ان هذا الامر غير منطقي اذا **ان** التاريخ يشهد انه لا وجود لدولة خالية من السلوك الاجرامي (فوزية عبد الستار – بدون سنة – ص59)

المدرسة الاجتماعية الفرنسية :

لقد عاصرت هذه المدرسة أراء لمبروز عن المجرم المطبوع فوقفت موقف الناقد حيث كان رد فعل على التطرف هذه الآراء و من أهم روادها الطيب الفرنسي "لاكساني lacssane" و نذكر من أنصارها "تارد Tard" و " دور كايم Durkhiem"

لقد ارجع لا كساني الجريمة إلى الوسط الاجتماعي فهو يرى هذا الوسط بمثابة الأرضية المهيئة لإنتاج الجريمة حيث ذهب في ذلك إلى حد تشبيه للمجرم بالجرثومة(الميكروب) التي لا خوف منها إلا لحظة توفر الجو أو الوسط المناسب الذي تنمو فيه و يقصد الوسط الاجتماعي بالنسبة للمجرم و مع ذلك لم يذكر دور العوامل التكوينية إلا انه في التفسير عما جاء به لمبروز فهو يرى ان هذه الخصائص لا قيمة لها مادامت تتوفر عند غير المجرمين اما التكوين العضوي أي البيولوجي فله دروا في إنتاج السلوك **الإجرامي و يرى ان التحصيل على هذا التكوين بتضافر الوسط الاجتماعي و تأثيره على أعضاء الجسم فالوسط الاجتماعي عند لا كساني يشمل عدة عوامل منها الطبيعية المناخية و الثقافية و الاجتماعية بالإضافة إلى سوء التغذية** و السكرات و بعض الأمراض مثل السل (علي عبد القادر القهوجي – بدون سنة – ص 83)

أما إن أبحاث تراد فقد عارض بشدة خاصة في كتابة " الفلسفة العقابية la philosophie pénale " الذي صدر سنة 1890 (سامية حسن الساعاتي – بدون سنة – ص100) حيث يرجع السبب الرئيسي للإجرام هو المحاكاة حيث ارجع محاكاة الطفل للمجرمين المحيطين به من أهله و أقاربه و رأى أن الجريمة نشاط اجتماعي و ذهب في ذلك إلى حد تشبيهها بالبدعة و أضاف إلى ذلك أن الجريمة تنتقل من فئة قليلة إلى فئة كثيرة حيث حاول تصوير ذلك بانتشارها من طبقة الارستقراطية القليلة الأفراد إلى الطبقة السفلى التي يتواجد فيها أكثر بكثير من الطبقة العليا.

نقد المدرسة الفرنسية:

بالنسبة إلى لاكساني و ا ن ظهر بوجه جلي المغالاة في نظرية لمبروزو إلا انه انتهج نفس الاتجاه في المغالاة خاصة في اعتبار الوسط الاجتماعي العامل الأساسي لإنتاج السلوك الاجرامي مع العلم انه لم يقدم تحديد إثباتا لمكونات هذا الوسط.

أما فيما يخص تارد فقد اعتمد كثير على قانون المحاكاة إلا انه لم يبين الدافع الذي يرمي بالفرد إليها. كذلك لم يبين ان كان الفرد يستطيع الكف عن هذه المحاكاة أم أنها قانون مجبور عليه لا يستطيع التحكم فيه، كما انه زاد في درجة اعتباره لمخالطة الفرد لأنماط كثيرة من المجرمين في جعلها بعوامل رئيسية أو حتمية لا يمكن الابتعاد عنها في وقوع الجريمة.

3 – أ- المدرسة الاجتماعية الامريكية :

اذا لا حظنا الدور كانت تلعبه القارة الاوربية في تفسيراتها على السلوك الاجرامي و محاولة معرفة اسبابا و اقامة نظريات مختلفة في هذا المجال فعلى العكس كانت عليه القارة الامريكية فهي حتى الاوائل القرن العشرين لم تكن تعلم عن هذا المجهود الا القليل و مع هذا كان التصدي الاول من قبل علماء الاجتماع الامريكيين و عليه نشأ علم الاجرام في احضان علم الاجتماع (علي عبد القادر القهوجي – بدون سنة – ص 45).من هؤلاء الاستاذ "هوتون Earnest Hooton " للأنثروبولوجيا بجامعة هارفارد الامريكية فقد حاول هذا الباحث بدراسة عدد من المساجين اضاف الى عدد من غير المجرمين حيث استخلصت من وجود صفات معية موروثة يتميز بها المجرمين و لا تظهر لدى الاسوياء و مما اضاف ان الصفات التي يتصف بها المجرمون متباينة فهي تختلف حسب نوع الجريمة فصفات القاتل تختلف عن الصفات مرتكبي الجرائم الجنسية مثلا زيادة على هذا فهم يختلفون في صفاتهم الجسدية ايضا فالقاتل يتميز بالطول و النحافة و الذين يرتكبون الجرائم الجنسية يتميز بالقصر و البدانة و من هنا خرج هوتن على ان تبيان انتشار الجريمة يكون عللا حسب تبيان الاجناس البشرية (فوزية عبد الستار – بدون سنة – ص 117)

اما " sutre land سترلاند " هو كذلك من ابرز الباحثين الامريكيين و هو صاحب نظرية المخالفة المتفاوتة و يرجع السلوك الاجرامي الى تغلب الدوافع المؤدية الى عدم احترام

القانون على الدوافع المؤدية إلى إجرامه وحسب تفسير للسلوك الإجرامي فهو يطالب باستبعاد الأسباب العامة التي يتقاسمها السلوك الإجرامي والغير إجرامي ويضرب مثالها على السارق الذي يلجا للحصول على المال والرجل الشريف الذي يعمل للحصول على المال فهذه التفسيرات تمثل قيم وحاجات ذات معنى ويجب استبعادها (علي عبد القادر القهوجي –بدون سنة –ص85)

أما أهم ما يرمي سترلأند هو إن السلوك الإجرامي ليورث وإنما هو مكتسب وهو يمر بعدة مراحل.

1–السلوك الإجرامي يكتسب عن طريق التعليم فالشخص الذي لم يتعلم الإجرام لن يقع في الجريمة فهي لاخترع.

2–السلوك الإجرامي يتم عن طريق الاتصال بالأشخاص الآخرين, من هنا نلاحظ مدى تأثيره فالاحتكاك يؤدي إلى الإجرام هذا هو يرفض فكرة المجرم الجماعة والمجرم بالميلاد.

3–إن ما يساعد على تعلم السلوك الإجرامي هو تلك الصفة داخل الجماعة الصغيرة فكلما كانت الجماعة كان التعليم يسير وبسيط على عكس الجماعة الكبيرة .

4– إن عملية التعليم لديه تتكون عاملين الأول فن ارتكاب الجريمة وقد يكون هذا الفن معقد والثاني ناتج عن ميول أو دوافع .

5–إن الدوافع و الميول سواء بالإيجاب أو مكتسبة أيضا.

6–الشخص مجرما مادامت العوامل المخالفة للقانون تغلب على العوامل التي تحرم القانون.

7-الإختلاط المتفاوت وذلك حسب تكرار هو مدته و أسبقيته و عمقه و يرى أن تأثير هذه العوامل واضح لا يحتاج إلى تفسير (علي عبد القادر القهوجي –بدون سنة –ص83.)

ب-**نقد المدرسة لأمريكية:**

1-إن العينات التي أجريت عليها الراسات ليست ذات قيمة دلالية حيث تناولت نزلاء السجون والإصلاحات فقط فهناك الكثير من المجرمين خارج السجن .

2-إن وجود اختلافات لدى المجرمين على حسب نوع الجريمة بصفة مطلقة لا يمكننا الاعتماد عليها لأنها استنتاجات غير منطقية في كثير من الحالات (محمد علي جعفر –بدون سنة –ص36-37.)

أما ستزلاند فقد تمال كثيرا في دور العوامل الاجتماعية وتجاهل دور العوامل الفردية في تكوين السلوك الإجرامي، إنه من الصعب التسليم بهذه النظرية بصفة مطلقة حيث أنها تؤكد أنه بنفس المعطيات يتأثر الأفراد إذا وجدت نفس الظروف فليس كل من اختلط بأشخاص مجرمين يصبح بالضرورة مجرم، لقد ارجح الجريمة إلى التعليم فكيف نفسر تعلم المجرم الأول للجريمة وهو لم يختلط بجماعة مجرمين حيث يعتبرها من أهم الدوافع (محمد علي جعفر –بدون سنة – ص97)

من هنا نرى أن هذه المدرسة اقتصر تفسيرها على ناحية دون أخرى حيث لم ينظر إلى الظاهرة من جميع النواحي.

النظرية النفسية :

1 – أ- مدرسة التحليل النفسي :

و هي لمؤسسها " segmund freud " سيجموند فرويد "1856 – 1939 و حتى يمكننا فهم تغير السلوك الاجرامي عند فرويد يجب التعرض الى الجهاز النفسي بين اركانه الثلاثة .

1 – **الهو le ca** النفس ذات الشهوة و هو مجموعة من الغرائب و الميولات الطبيعية و كذلك يسمى بمستودع الغرائز اللبيدية و مركز اهتمام الهو الانسياق وراء اللذة حيث يسعى الى تحقيقها دون أي اعتبار للمبادئ و القيم .

2 – **الأنا Le Moi** الذات الشعورية أو الحسية و هو ممثل بمبدأ الواقع و الركن المسؤول على السيطرة على نزوات ألهو و يعتمد على المبدأ الواقع على الحساب مبدأ اللذات و يلعب الإدراك على المستوى الأنا نفس الذي تلعبه على مستوى الهو.

3 – **الأنا الأعلى le sur moi** الذات الميثالية super ego او الضمير و هو يمثل مجموعة من المحرمات و الأحكام و القيم و التقاليد و المثل الدينية و الثقافية و الاجتماعية و يعتبر الانا الاعلى وريث عقد او ديب وهو بمثابة الرقيب اتجاه الأنا.

و فرويد يتوقف على مدى انسجام الاقسام الثلاث فاذا تلغب الهو فان سلوك الفرد يكون منحرفا لا محالة، اما اذا تلغب الانا الاعلى و الاستطلاع التحكم كان سلوك الفرد سويا ذو شخصية قوية وفي حالة عدم قيام الانا بدوره و هو عدم الاستجابة للهو.

بتحقيق جميع رغباته بدون رقيب فيمكن ان ينتج عن هذا بعد ان يستعيد الانا الاعلى قوته للشخص بالألم و تحمله للعقوبة قصد تحرره من هذا الشعور و هذا ما سماه " فرويد " عقد الشعوب بالذنب (جان لا بلانش و.ج.ب بونتليس الطبعة الاولى ص 107)

ب – نقد مدرسة التحليل النفسي :

1– إن ما جاء به فرويد من تقسيمه للجهاز النفسي يحتوي على بعض الغموض حيث أنها غير القابلة للملاحظة و القياس و هذا ما نراه في الأبحاث العلمية التي يرتكز على أسس منطقية في تحليلاتها .

2 – زيادة على هذا فان أسباب الجريمة عند فرويد يرجعها إلى اللاشعور مما يضفي على أبحاثه طابع التخيل و الافتراض .

3 – إن اعتبارفرويد للدوافع الجنسية التي اعتبرت الركيزة الأساسية في تكوين سلوك الفرد وتفسير اتجاهاته فيها نوع من مغالاة فقد تجاهل فرويد العوامل الأخرى و من أهم ما أهدر نظرية هو اعتبار ان كل مريض نفسيا مجرما (محمد علي جعفر – بدون سنة – ص 69 . ص32)

4 – لم تقدم هذه المدرسة البرهان العلمي على صحتها حتى وصل البعض يسخر منها بقولهم من يجادل احد من انصاره عن صحتها يقولون عنه انه يعاني من خلل نفسي (نظير فرج منا – بدون سنة – ص 69)

2 – أ– المدرسة النفسية الواقعية :

إن ما اجتهد فيه أنصار هذه المدرسة كان من خلال الانتقادات التي وجهت لنظرية التحليل النفسي حيث بدأ العالم " دي جريف de greef " أولا البحث في التكوين العضوي و عدم التقليل من شأنه ليأتي في دراسته على مدى توافق الجانب الشعوري و اللاشعوري و الوسط الاجتماعي من جهة أخرى و قد قوم "جريف " السلوك الإجرامي بما جمع بين هاتين الدعامتين فنستخلص من ذلك إن المجرم لدى "جريف " هو مريض نفسيا وعضويا (علي عبد الفادر القهوجي – مرجع سابق – ص 73)

و قد استخلص أنصار هذه المدرسة نتيجتين كانت الأولى في تفسيرهم لظاهرة الإجرام تعتمد على المجرمين الحقيقين فقط أي الذين لا يعانون من أمراض سواء كانت عضوية أو نفسية مثل الأسوياء فهي في نظرهم هذا هو الإجرام الحقيقي ، اما النتيجة الثانية هي إن السلوك الإجرامي ناتج عن حالة عدم التأقلم مع المجتمع مما ينتج عنها اضطرابات نفسية و عصبية ، و مع هذا فان أنصار هذه المدرسة يعطون للعامل النفسي أهمية بالغة تفوق العامل العضوي و الاجتماعي و بهذا هم يتفقون مع فرويد في هذا الجانب إلا إن هذه المدرسة تجاوزت تحليل فرويد بعدم إهمالها للعوامل الأخرى النفسية العضوية فالعامل النفسي عندهم يمكن في العقلية الاجتماعية التي تجعل وقوع صاحبها في الإجرام قريب جدا (علي عبد القادر القهوجي – مرجع سابق 74).

ب- **نقد المدرسة النفسية الواقعية :**

إن الجريمة لا تعد سلوكات فردية و إنما هي الظاهرة اجتماعية لهذا يجب الاهتمام بكلا الطرفين . إن اعتبار هذه المدرسة العقلية الاجتماعية هي السبب المباشر في الجريمة ولا تعتبر الظاهرة الإجرامية ظاهرة مريضة و لكن لم تقد لنا كيف يمكن ان تظهر العقلية ومن بين ما تميزت به هذه **المدرسة اهتمامها الكبير بالعوامل النفسية دون غيرها من العوامل الأخرى** (علي عيد القادر القهوجي – مرجع سابق – ص 75)

بعد دراسة أهم النظريات التي حاولت دراسة الظاهرة و تفسيرها فقد علمنا قدر الإمكان لنعطي لكل نظرية النقد الموجه لها ، و بما ان هذه حاول البحث فيها باحثون مختلفون فلابد و ان لديها عوامل تساعد في ظهورها و هذا ما سنعمل على التطرق اليه في الفصل الثالث .

الفصل الثالث: العوامل المؤدية للعود الى الجريمة

المطلب الأول: العوامل العضوية الموروثة او المكتسبة

المجرمون لأسباب عضوية موروثة أو مكتسبة:

- **الوراثة:**

هي انتقال خصائص و مميزات من الآباء إلى الأبناء لحظة الإخصاب أي عند نشأة الجنين (علي عبد القادر القهوجي –بدون سنة– ص)127. لهذا تركزت الأبحاث على مقارنة البيئة والوراثة في إيجاد الظاهرة الإجرامية حيث تم ذلك بعدة أساليب منها مقارنة.

1– المجرم بالإنسان البدائي.

2– إجراء فحص لأشجار العائلات.

3– تشابه الجريمة بين الآباء و الأبناء.

4– دراسة التوأم.

لو أخذنا على سبيل المثال لمبروزو فنجده يقارن الإنسان المجرم بالحيوانات المتوحشة كالقردة ليربط بذلك الصفة الوراثية بالإجرام (اسحق ابراهيم منصور –سنة 1941)

ولكن من الواضح جدا فشل نظرية لومبروزو لأنه من غير المعقول أن يكون ابن المجرم مجرما ولا ابن الزاني زانيا بالضرورة (علي عبد القادر القهوجي –بدون سنة– ص)129.)

أما بالنسبة لأشجار العائلات فقد تمت دراستها على أفراد الأسرة الواحدة من خلال ملاحظاتهم، حيث أجرى في هذا السياق دوجدل واستابروك دراسة على سبعة أجيال لأسرة واحدة، واتضح أن 709 من أسلافهم من بينهم 202 من محترفي الدعارة (نضير فرج مينا –بدون سنة- ص82، و 142) 77متشرد، من مرتكبي جرائم مختلفة وقورنت هذه الدراسة بدراسة على عائلة "جوناثان" وهو من رجال الدين الذي كان ذو سلوك حسن وسمعة جيدة و أسلافه لا يتواجد بينهم مجرم واحد، بل على العكس، كانوا من خيرة الرجال فمنهم رؤساء الولايات المتحدة وحكام و ولاة، لكن من عيوب هذه الدراسة اعتمادها على أحد الآباء فقط (محمد علي جعفر –بدون سنة- ص49) وكذلك اعتمدوا في إثبات سببه العودة إلى الجريمة دراستهم للتوائم المتشابهة وغير المتشابهة حيث لاحظ كل من lange ولغرس lagros وmontagie منتاجي و كرانز krans تطابق السلوك الإجرامي عند التوائم المتشابهة وعدم تطابقها عند التوائم غير المتشابهة، حيث تبين نتائج دراسة قام بها "لانج" على 13 زوج من التوائم المتشابهة و 17 زوج من التوائم غير المتشابهة فخلص إلى أن زوجين فقط من التوأم غير المتشابهة متوافقين في سلوكهم (اسحاق ابراهيم منصور –مرجع سابق– ص 31.)

منتاجي اجرى دراسته على 104 زوجا من التوائم المتشابهة و 112 زوج من التوائم غير المتشابهة فوجد ان 70 زوج من المجموعة الأولى كان على درجة كبيرة من التطابق في السلوك الإجرامي، أي 67% وهذا على عكس ما جرى في المجموعة الثانية، حيث وجد 37 زوج يحدث في التطابق أي ما يعادل 33 %[4] ، و مع هذا من غير الممكن الأخذ بهذه الدراسات لأنها غير كافية لتعميمها زيادة على

أن عدم التطابق الذي لم يحدث في كل الحالات يزيد في الطعن من قيمة النتيجة النهائية (فوزية عبد الستار –بدون سنة- ص88/85.)

- **الضعف العقلي:**

ان الضعف العقلي ومراتبه و فئات ضعاف العقول و خصائص كل فئة، وبينا أنهم يسلكون السلوك الإجرامي غير مدركين لما ينطوي عليهم سلوكه من دلالة أو معنى أو نتيجة، كما قد يقعمون في العمل الإجرامي لسهولة انقيادهم وتأثرهم بالغير. كل ذلك يحدث بسبب ضعف قدراتهم العقلية المختلفة، فالمعتوه يمكن أن يسلك سلوكا إجراميا قد يصل إلى حد الجرائم الكبرى، كما في حالات الاعتداء الجنسي أو إتلاف الممتلكات تحطيما أو حرقا، غير أن معظم جرائم المعتوهين من النوع البسيط كالبغاء في الإناث، والتسول و التشرد في الذكور والسرقات البسيطة التي لا تحتاج تدبير أو رسم خطة، ويرجع إجرام المعتوهين إلى تخلفهم الشديد في الإدراك و التفكير وليس لدوافع عدائية أو إجرامية أو صراعات نفسية تنطوي عليها نفوسهم، غير أنهم قد يكونون خطرا من ناحية أخرى من حيث سهولة انقيادهم و خضوعهم لمديري الخطط الإجرامية وعجزهم عن تقدير المسؤولية الجنائية. والبلهاء لا يختلفون عن المتوهين إلا في الدرجة، وهم جميعا لا يرجع إجرامهم إلى النقص العقلي في ذاته، ولكن إلى ما ينتج عن النقض العقلي من قصور في الإدراك والتفكير وفي القدرة على التكييف لظروف الحياة، مما يجعلهم لا يدركون ما تنطوي عليه أفعالهم من نتائج ضارة تصيبهم و تصيب المجتمع، هذا فضلا على أن الذات عند ضعيف العقل معطلة لضعفهم العقلي الشديد مما يخول دون إعلاء الدوافع الغريزية وتصريف طاقتها في مسالك اجتماعية مقبولة تتفق وخبرات الماضي ومقتضيات الحاضر والمستقبل. و لقد لوحظ أن الجرائم التي يرتكبها ضعاف العقول تختلف عن تلك التي يرتكبها الأذكياء حيث لوحظ أن هناك فروقاً نوعية في الجرائم بين الأذكياء والأغبياء لدرجة أن هناك من يميز بين جرائم الأذكياء وجرائم الأغبياء في جرائم النصب والاحتيال والتزوير والتزييف والتآمر (http://almadapaper.net/ar/news/457588/جرائم-الأذكياء-والأغبياء)

أما عن الأغبياء وإن كانوا أرقى من طبقتى المعتوهين والبلهاء إلا أن حظهم من الذكاء ضئيل ويقسمون ببلادة الفهم و البطء في الاستجابة و اكتساب المعرفة، وفي الإفادة من التجارب والخبرات وفي القابلية للاستهواء وهم أكثر عرضة للوقوع في الجريمة لسهولة انقيادهم للأشرار و استغلالهم في هذا الطريق.

2- المجرم الصرعي:

الصرع عبارة عن نوبات متكررة من الاضطراب المؤقت في عمل المخ وهي تبدأ فجأة و تنتهي من تلقاء نفسها، والنوبات الصرعية على أشكال مختلفة؛ منها النوبة الكبرى و الصغرى، والنوبات النفسية والحركية، و النوبات الجاكسونية، ولكل من هذه الأشكال أعراضها التي تميزها عن غيرها، وبعد انتهاء نوبة التشنجات في بعض أشكال الصرع يبقى المريض فاقد الشروع مدة تتراوح بين عدة دقائق ونصف ساعة يعود تدريجيا إلى وعيه وفي بعض الأحيان تتبع النوبة حالة عقلية غير طبيعية لمدة دقائق أو أكثر وقد يقوم المريض أثنائها بأعمال غير ملائمة للمقام أو الموقف ولا يتذكره حين يعود إلى وعيه، كأن يرتكب فعلا عنيفا أو أي جريمة من الجرائم، وقد يحدث في بعض حالات الصرع هلوسات سمعية أو بصرية حيث يرى أشخاصا أو يسمع أصواتا لا وجود لها، وقد يضرب المريض من يقابله بأي شيء، وقد تظهر هذه النوبات في شكل تهيج شديد شبيه بما يحدث لدى بعض المرضى العقليين، و في هذا كله قد يقع المريض في السلوك الإجرامي، وهكذا نحد أن الإجرام الصرعي يرجع إلى فقدان الوعي، ويسبب الأعراض الذهانية المرضية التي قد تصاحب هذا المرض.

والمريض الصرعي يتميز غالبا بسمات أخلاقية خاصة كسهولة الاستثارة و التخريب والأنانية وفجاجة الشخصية بصفة عامة مما يجعله حتى في غير تأثيرات النوبة الصرعية مهيئا للوقوع في السلوك المضادة للمجتمع.

ويرجع الصرع إلى أسباب وراثية أو إلى اختلال في الغدد كما قد يرجع إلى أسباب موضوعية كوجود أورام أو التهابات أو إصابات بالمخ، كما قد يرجع إلى السموم والعقاقير الخارجية. هي المرحلة الأخيرة من الاضطراب وتلي مرحلة النوبة، وقد تستمر من 2 – 10 دقائق. وقد يعود المريض فيها إلى وعيه الطبيعي، أو يصاحب هذه العودة بعض الإضطرابات المؤقتة التي تشمل اضطراب التوجه Disorientation والذي يبدو في صورة عدم التعرف على الأشخاص أو الأماكن. كما قد يصاحبها حالة من الشرود، وضعف التركيز، وقلة الانتباه، أو ظهور ضلالات، أو حدوث نوع من السلوك العدواني العنيف(Blaumer,D.. (1977))

- المجرم الذهاني لأسباب عضوية:

يتميز الذهان أو المرض العقلي بالاختلال الشديد في الوظائف الخصية والاجتماعية وكذلك بالسلوك الغريب والتي يستدل عليها عادة بمجموعة من العوامل هي الاضطراب في اللغة و التفكير واختلال الوجدان والانسجام الاجتماعي و الهذاءات (شيلدون كلشدان بدون سنة ص17.)و الهلاوس.

لقد أجرى العالم روبينو فيتش بحثين حول علاقة أمراض عقلية بالجريمة فأقام بحثه الأول على ألف سجين، بسجن forest ببلجيكا تبين له أن 83 % منهم يقاسون أمراض عقلية خطيرة، و بهذا خرج إن من أقوى العوامل التي تؤدي إلى الإجرام هي الأمراض العقلية (حسن ساميا الساعتي –بدون سنة- ص108.)

كما خرجت في إحدى المصحات العقلية بولاية "ميشغان" بعد دراسة قامت بها أن نسبة المرضى المقدمين على الجريمة بلغت 621، ودراسات أخرى أجريت بمستشفيات عقلية كل المرضى بولاية "ايلينو" الأمريكية خرجت بأن 24 % من المجموع الكلي للمرضى (870 المريض)

كان لهم إجرام سابق على دخولهم المستشفى، بينما أكدت أبحاث M- Arisk son أن من بين 12062 مريضا ذهنيا 21 % أقدموا على ارتكاب جريمة ما في حين إن 40 % منهم هددوا بارتكاب جريمة دون تنفيذها (محمد علي جعفر –بدون سنة– ص 64/63.)

لكن ليس كل المرضى العقلانيين يتميزون بالميل الى الجرائم حيث أن اغلب المرضى الفصاميين لا يرتكبون الجرائمhttp://www.elazayem.com htm (shizophrenia)

و المجرم الذهاني يرجع سلوكه الإجرامي إلى إصابته بالمرض العقلي الناشئ عن إصابات عضوية بالمخ والجهاز العصبي المركزي أو تسمم بالجسم مما يشيع الخلل و الاضطراب في العمليات العقلية المختلفة، ومن هذه الأمراض العقلية ما يعرف بخبل الشيخوخة و الشلل الجنوني العام والجنون الخلطي، وقد تدفع هذه الأمراض بصاحبها إلى ارتكاب الجرائم الصغيرة أو الكبيرة على السواء، كالسرقات الصغيرة التافهة أو هتك العرض أو قتل الزوجة أو الأبناء أو حرق البيت و قد يؤدي بعضها إلى الانتحار، وغالبا ما تكون هذه الأمراض مصحوبة بهلوسات أو شكوك وهمية (هذاءات) تجعل المريض يدرك ما حوله إدراكا خاطئا قد يدفعه إلى ارتكاب الأفعال الإجرامية.

ثانيا: مجرمون لأسباب نفسية أو عقلية أو وظيفية.

1- المجرم العصابي:

هو شخص مريض نفسيا قد يقدم على ارتكاب بعض الجرائم كالقتل أو السرقة العادية أو القهرية أو العدوان تحطيما أو حرقا، أو الاعتداء الجنسي تحت تأثير مركب نفسي او شعور حاد مكبوت بالنقص أو رغبة شديدة ملحة للتعويض، أو حاجة ماسة للعقاب الناتج عن الشعور المؤلم بالإثم، أو كراهية شديدة للسلطة في أشكالها ومظاهرها المختلفة، أو نتيجة لدافع قاهري لا يستطيع ضبطه، وجميع هذه الدوافع غالبا ما تكون لا شعورية تسبب لصاحبها توترا وقلقا حادا شديدا يتخفف منه بالوقوع في الجريمة، فالجريمة لدى العصابي شأنها شأن أي سلوك، تستهدف خفض التوترات الانفعالات المؤلمة و الناتجة عن الصراعات النفسية اللاشعورية التي تدور حول الإثم أو الكراهية أو الجنس أو الخوف، وذلك بنقلها إلى مستوى العلاقة الفعلية مع الواقع لأنه لم يعد يحتمل تلك التوترات المؤلمة بعكس الحال عند العصابي.

والسلوك الإجرامي عند المجرم العصابي يؤدي نفس الوظيفة والغرض الذي يؤديه العصاب (المرض النفسي) وهو إرضاء الدوافع اللاشعورية المكبوتة ولكن و لكن بطريقة غير سوية، والفارق بين العصابي والمجرم العصابي هو أن الأول يكتفي بإرضاء دوافعه في عالم الخيال وعن طريق أعراض ذاتية مرضية غالبا مؤلمة وغير مقبولة، سواء منه أو من الآخرين، بينما المجرم الصرعي يعمل على تحقيق دوافعه

بالفعل في عالم الواقع. والمجرم العصابي مجرم عائد مادامت مشكلته النفسي قائمة لم تحل وينال العقاب، وقد يعاودها ينفس الأسلوب والطريقة، و تتميز كذلك بعدم التحوط عند ارتكابها بل قد يعمد صاحبها لا شعوريا على أن يترك ما يدل عليه حتى ينال عقاله ويتخفف من مشاعر الإثم التي تؤلمه، وتتميز بأنها ليست تعبيرا عن الرغبة في الكسب المالي، و كذلك تتميز بأنها تتناقض تماما مع تاريخ الفرد ومع ما عرف عنه من قيم خلقية بين أهله و أصدقائه، والأمثلة عديدة: الجريمة الخلقية التي يتورط فيها رجل عرف عنه الزهد، وكالسرقة التافهة التي تقع فيها السيدة الغنية، وكالعدوان الشديد الذي يصل إلى القتل الذي يقع من رجل عرف عنه الطبية و التسامح.

إن كل ما تستهدفه هده الجرائم هو التوترات النفسية التي يعاني منها صاحبها وإذا حالت الظروف دون أن يعالج نفيسا فإنه يتحول إلى شخص عصابي أي مريض نفسيا، و يشكل المجرمين العصابين نسبة كبيرة من بين المجرمين. وقد **أمكن التمييز بين ثلاثة نماذج منهم ولو أنها نماذج غير واضحة الحدود بل تتداخل إلى حد كبير من حيث العلة و المرض، وهذه النماذج هي:**(أحمد عزت راجح. العدد الثاني يوليو 1958)

1- المجرم المأثوم: هذا النوع يعاني من شعور مكبوت غامض بالذنب أو الإثم لا يعرف أنه مصدرا أو سببا، وبما أن الفرد تعلم من خلال مراحل نموه عن طريق تجاربه وخبراته وتفاعله مع البيئة، أن يتوقع العقاب حين يشعر بالإثم نتيجة لأخطاء فعلية أو متوهمة بسبب مشاعره العدوانية، وأن العقاب هو الوسيلة الوحيدة للتخفيف من وطأة الضمير وألم الشعور بالإثم، والعقاب قد يوقعه المجرم على نفسه، و هو ما يسمى بالعقاب الذاتي، كإدمان الخمر والمخدرات، وإضاعة الثروة في الميسر و الإهمال في العمل وسلوك ما من شأنه تعويق تقدم ونجاح الفرد المأثوم.

وكذلك يعمد أصحاب هذا التكوين النفسي الآثم إلى البحث عن المشاكل والتورط في الجريمة للحصول على العقاب الخارجي الذي يعمل بدوره على تخفيف توترات المشاعر الآثمة اللاشعورية واستعداد التوازن النفسي، وبعبارة أخرى يستطيع القول بأن هذا النوع يعاني من حاجة لا شعورية إلى إيذاء ذاته تفكيرا عما تنطوي عليه نفسه من مشاعر عدوانية دفينة ترجع إلى الكراهية اللاشعورية الطفلية نحو أبيه والتي كانت تدور حول استبعاده بالاعتداء عليه أو قتله.

غير أن السلوك الإجرامي الذي يأتيه المجرم المأثور لا يمس المصدر الأصلي اللاشعوري للإثم و العدوان بالرغم من أن هذا السلوك يخفف من ألم الشعور بالإثم بصورة وقتية، إلا أن الحاجة إلى ارتكاب الجريمة لا تزال قائمة، ما يؤدي إلى معاودة الجريمة، فإذا بالفرد يدور في حلقة مفرغة تتمثل في مشاعر عدوانية تؤدي إلى جريمة ثم عقاب، العقاب يولد بدوره عدوانا من الفرد ثم جريمة وهكذا.

والعقاب في مثل هذه الحالات لا معنى له، لأن المقصود بالعقاب هو الزجر و الردع، والزجر لا يخيفه ولا يمنعه لأنه هو نفسه الذي يبحث عن العقاب تخفيفا من توتراته ومشاعر الإثم المؤلمة التي يعانيها.

و إذا كان المقصود بالعقاب ردع غيره عن اقتراف الجريمة، فإن من أمثاله لا يخافون العقاب بل يفتشون عنه، فالعقاب غير مفيد من الناحية النفسية، بل على العكس يعمل على زيادة المجرم إمعانا في إجرامه . و من ثم فلا سبيل إلى إصلاح حال هذا النوع من المجرمين وإعادة توافقهم إلا بفهم شخصية المجرم وفهم دوافعه، وتبصيره بها عن طريق العلاج النفسي وعلى أيدي الأخصائيين من خبرائه:(أحمد عزت راجح. العدد الثاني يوليو 1958).

2- المجرم عدو السلطة: يفصح عن تكوين نفسي شديد الحساسية ضد السلطة باعتبارها جائرة ظالمة خالية من الحب و العطف والتقدير و الاحترام، و يرى السلطة على هذا النحو من التعسف لارتباطها في نشأته و خبراته و عن طريق والديه بكل ما يتضمن العقاب البدني و النفسي و الكراهية و الإذلال و الحرمان و تجسيم الأخطاء لأتفه المخالفات، مما يجعله ينمو و يشب على درجة عالية مبالغة من الحساسية لمواقف الخبرات التي يشم منها تهديدا لكيانه أو الاعتداء على شخصيته و لاستقلاله أو حرمانه من التعبير عن ذاته حاجاته ودوافعه المختلفة التي لا بد لها من الإشباع. وصاحب مثل هذا التكوين يصبح غير قادر على احتمال الألم المصاحب لهذه المواقف التي يراها سواء عن حقيقة أو وهم ظالمة جائرة خالية من العطف و الحب. ومن ثم يستجب لها استجابة مبالغة شاذة بالعدوان في شتى أشكاله و مظاهره كالتعبير عن التمرد و الثورة، والمبادرة عن رد العدوان ضد تلك السلطة الجائرة وكأن لسان حاله يقول: "فلأضربه قبل أن يضربني... فلأعتدي عليه قبل أن يعتدي علي"

وبعبارة أخرى فإن الأفعال الإجرامية لهذا النوع من المجرمين هي غالبا التعبير عن عدوان مكبوت ضد الوالد و سلطته الجائرة والتي نشأت عن فشل الصراع و النمو غير السليم في الموقف الأولي، ولما كان توجيه هذا العدوان نحو الأب باعتباره المصدر الأصلي لهذه السلطة أمرا محرما وغير مقبول من القيم و المعايير الأخلاقية و الاجتماعية ولما كان من الضروري لهذه الطاقة النفسية من منصرف، لذلك ينقل هذا العدوان و تزاح تلك الكراهية عن الشخص الوالد وتوجه في صورة تمرد و عدوا كل ما يمثل سلطة الأب وقيوده أو ما يرمز إليه كالمدرسين ورجال البوليس ورؤساء العمل، وكالقانون والتقاليد والعرف والعادات، وكافة المعتقدات إن كان الوالد يعتنقها آو يدافع عنها أو يفرضها على ابنه، هؤلاء المجرمين يعيشون و يتصرفون على أساس من الكراهية الشديدة للسلطة لا يطيقون أي قدر منها مهما كان بسيطا أو لازما، يرونها قوة جائرة متعسفة تبرر لديهم هدمها و الاعتداء عليها أو التمرد عليها وعصيانها توكيدا لذواتهم ودفاعا عن حقوقهم، ومحولة مستمرة منهم لإثبات رجولتهم، و دفاعا وتخففا لمشاعر الحطة والدونية والنقص التي تؤلمهم وتلهب مشاعرهم.

وهكذا نجد أن المجرم عدو السلطة على درجة كبيرة من الحساسية المرضية للسلطة في أشكالها المختلفة.

وتبدو مظاهر التعبير عن العدوان المكبوت على درجات متفاوتة من الانحراف ومخالفة المحظور، فمنها ما يدور في العناد والمخالفة المستمرة والثورة على كل محظور و نظام، والخروج عن العرف

والتقاليد والآداب العامة، ومنها ما يبدو في مشاكسة المدرسين وإهمال القواعد والنظم المدرسية بل والهروب من المدرسة، ومنها ما يكون في المواقف العادية لسلطة رئيس العمل التي تؤدي إلى جرائم الإهمال و الاختلاس، ومنها أيضا جرائم السرقة دون الحاجة الماسة إليها، فضلا عن جرائم التحطيم والتخريب والحرق و الجرائم الجنسية و القتل التي ترتكب بدافع التنفيس عن العدوان والكراهية المكبوتة دفاعا عن الذات واثبات للذكورة والكيان:(أحمد عزت راجح. العدد الثاني يوليو 1958).

3- المجرم المقهور: يعانى من هذا النوع اضطراب نفسي يعرف بالعصاب أو الوسواس القهري، يشكو صاحبه من بعض الأفكار أو فكرة معينة تستبد بعقله وتستحوذ على تفكيره وتستنفذ جزءا كبيرا من طاقته النفسية، وهو يشكو منها و يشعر بالإرهاق من سيطرتها وتوترها على عقله، كما انه يعتد بسخافتها وبعدها عن العقل والمنطق، وعم ذلك فإنه لا يستطيع منها خلاصا مهما بذل من جهد ومهما حاول هو نفسه أو حاول غيره بإقناعه بالتخلي عنها.

كما نجد أيضا من يعاني هذا الاضطراب النفسي الذي يأخذ شكل الأفعال القهرية الشاذة: كالإسراف في غسل الأيدي دون مبرر أو سبب ظاهر، أو ترديد كلمات أو عبارات معينة غير مناسبة للمقام، أو عدد درجات السلم أو مصابيح الشارع، أو قراءة لافتات المحلات العامة. و منهم من من يشعر بقوة خارجة عن إرادته تدفعه لإيذاء نفسه بجرحها أو حرقها أو إلقائها من مكان نرتفع.

وقد تكون هذه الاندفاعات إجرامية عندما يشعر المريض العصابي ينفس القوة السحرية الدافعة لإيذاء الغير بضربهم أو حرق الممتلكات أو تحطيمها، كذلك قد يكون الاندفاع القهري نحو سرقة بعض الأشياء من المحلات العامة أو المنازل التي يتردد عليها، دون أن يكون السارق في أدنى حاجة للشيء المسروق، وهو ما يدل عليه وضع السارق الاقتصادي الاجتماعي واعترافه بعدم حاجته للمسروق وعدم جدواها له، أما عن الجرائم الكبرى كالقتل أو الاعتداء العنيف على الأشخاص أو الانتحار فغالبا ما يتراجع المريض عن تنفيذها بالفعل بعد أن يراجع نفسه ويتبين شذوذها وبعدها عن العقل و المنطق.

وهكذا يتبين لنا أن الجرائم القهرية يأتيها صاحبها رغما عنه، يأتيها وكأنه مغلوب على أمره، يشعر كما لو كانت هناك قوة سحرية شيطانية هي التي تدفعه إلى إتيان هذه الأفعال دون أن يملكها إزاءها ردا أو ضبطا، فهو يأتيها كما لو كان فاقدا للوعي مسلوبا للإرادة والتفكير و الاستبصار والقدرة على تقدير العواقب، شاعرا بالضيق والألم الشديد لارتكابها، حتى إذا ما أتم فعلته انتابه الندم الشديد، وهم لذلك عندما سألون عن سبب ارتكاب جريمتهم يجيبون بأنهم لا يعرفون لذلك سببا، وأن شيئا خارجا عن إرادتهم هو الذي دفعهم إلى ما وقعوا فيه. ومن ثم يتميز هذه الجرائم بانعدام النفع أو الفائدة المادية، كما تخلو من دوافع التشفي و الانتقام.

وتفسر الأفعال القهرية البسيطة على أنها رد فعل احتياطي رمزي ضد انطلاق ما تحمله نفس المريض من دوافع ورغبات لاشعورية دنيئة سواء أكانت جنسية أم عدوانية محظورة لا يجوز مطلقا أن تظهر إلى مستوى الشعور أو التعبير عنها تعبيرا يتعارض مع ضمير الفرد والقيم والمعايير الأخلاقية و

الاجتماعية– وبعبارة أخرى فان هذه الأفعال بمثابة خطوط دفاعية و تحصينات تقف في وجه خروج تلط الدوافع الدفينة المحظورة، فالإسراف في النظافة قد يكون رد فعل وتحصين ضد ميول دفينة فذرة،. لأن الاغتسال تعبير رمزي عن التطهر، كما هو فعل مادي يقصد به إزالة ما يصيب الفرد من قذارة، والإسراف قبل النوم في التأكد من إغلاق باب المنزل ونوافذه يعني رمزيا بالإحتياط ضد خروج رغبة جنسية أو عدوانية محرمة يخشى المريض انطلاقها، والأصل في غلق باب المنزل والتأكد من إحكامه هو التحوط ضد دخول غريب أو لص غير مرغوب فيه.

و بالمثل فان الأفعال القهرية الإجرامية تعبير رمزي عن رغبات دفينة محظورة تعبير عما يرغب الفرد فيه لا شعوريا، فإشعال النار دون سبب أو سبب منطقي مقبول هو تعبير رمزي عن رغبة جنسية عنيفة مكبوتة، وكذلك السرقات تتناقض تناقض تاما مع تاريخ السارق وخلقه و قيمه، تعبر هي الأخرى رمزيا عن الرغبات الجنسية المكبوتة، والأشياء المسروقة ذاتها كثيرا ما تكون رمزا جنسيا، أو عن العلاقة بين السارق والمسروق منه، كما قد يكون المسروق بديلا لا شعوريا عن المحبوب كما يسعد الناس بهدية المحب ويحتفظون بها عزيزة أمدا طويلا كرمز تنوب عنه في غيبته، كما يعبر المسروق عن رغبة دفينة يعافى منها السارق، فسرقة العانس لملابس الأطفال تعبير رمزي للحاجة للزواج و الإنجاب، وسرقة التلميذ المختلفة لكتب زملائه أو نظراتهم تعبير رمزي عن حاجته للتفوق.

أن الوظيفة الوحيدة التي يؤديها تلك الأفعال القهرية سواء أكانت إجرامية إنما هو تخفف صاحبها وقتيا من الضيق والألم والتوتر النفسي الشديد الذي يعانيه نتيجة لوجود دوافع ورغبات لا شعورية دفينة محرمة محظورة تلح بين الفينة والأخرى طالبة الإشباع و التصريف للطاقة المتولدة عنها، وهي عندما تخرج ويعبر عنها تسلك مسالك شاذة غير سوية يندرج بعضها تحت ما يوصف بالسلوك الإجرامي.

هذا النوع من المجرمين هو الآخر لا يجد معه أي نوع من العقاب بل على العكس قد يزيده اضطرابا، لذلك فهم من أتعس المرضى الذين يحتاجون إلى العلاج النفسي العميق.

2– المجرم الذهاني لأسباب نفسية وظيفية: هذا النوع من المجرمين تخلوا أجهزته البدنية من أي مرضّ أو خلل أو إصابة و إنما يرجع مرضهم إلى اضطراب نفسي عميق. في هذه الحالات أيضا يفقد المريض علاقته بالواقع بمحدوده المختلفة بدرجة كبيرة ويعيش في عالم خاص به، إذ تنتقل الدوافع اللاشعورية البدائية وكذلك تنتقل الصراعات اللاشعورية المكبوتة والتي لا يسمح بظهورها الشخص السوي، تنتقل جميعا من مستوى اللاشعور إلى مستوى الشعور، أي أن الذهانى يمارسها بالفعل في الحياة الواقعية، ولهذا يقع في المحظور حيث تتعارض هذه الدوافع والأفعال مع الواقع والبيئة المحيطة، وهو يمارسها على أساس أنها وجهة نظر واقعية منطقية، ومن ناحية أخرى فإن الذات العليا عند الذهانى قد يتعطل عملها في ضبط السلوك والإشراف على وظيفة الذات، كما تنهار الذات وتفشل في دفع الضوابط وتوجيهها باختلاط الواقع بالخيال، و الأغلب في معظم حالات الذهانين أن يكون اللاشعور بما فيه من دوافع غريزية وعقد وصراعات هو المسيطر على أفعالهم وتصرفاتهم، وهم لذلك

أشبه بالأطفال في خيالاتهم و سلوكهم، هذا فضلا عن معاناة الهلاوس و الهذاءات في معظم الأمراض العقلية.

وغالبا ما تتسم جرائم الذهابين بالغرابة وعدم وجود دافع منطقي ظاهر وراء ارتكابها، كما قد تتسم في كثير من الأحيان ارتكابها، كما قد تتسم في كثير من الأحيان بالقسوة الشديدة والوحشية، وعلى الرغم من ذلك فإن نسبة المجرمين من الذهانين ضئيلة بين مرتكبي الإجرام عامة كما أنه قد يندر أن يكون المجرم الذهاني مجرما عائدا لأنه سرعان ما ينكشف مرضه و اضطرابه فيعزل في مستشفيات خاصة.

والمجنون قد يرتكب أي نوع من أنواع الجريمة مهما كان مرضه العقلي، غير أن لكل مرض عقلي ملامح أساسية تصبغ تفكير المريض وتلون انفعالاته، وبتالي يمكن القول بأن لكل نوع من أنواع الأمراض العقلية جرائم معينة أكبر انتشارها في هذا النوع كما قد تتسم بأساليب خاصة قي ارتكابها وفي هذا المجال سوف تقتصر على مرضيين من الأمراض العقلية، وهما الفصام و البارونيا.

أ- **الفصام:** في هذا المرض تنفصم الشخصية عموما وما يتخل إلا الجانب الانفعالي على وجه خاص ويكون المريض في تبلد معظم الأوقات، و يعيش بعيدا عن علم الواقع، وكثيرا ما يسمع أصواتا أو يرى أشياء لا وجود لها في الواقع وهي ما تسمى بالهلاوس، كما أنه ما يعتقد معتقدات لا أساس لها من الصحة و لا تتناسب نع سن المريض أو خبرته أو ثقافته، وهي ما تسمى بالهذءات.

وعد م التوافق بين تفكير الفصامى و انفعاله أو إرادته وأفعاله و هو أهم ما يتميز به، فكثيرا ما ينفعل جون مناسبة أو يقابل موقفا مثيرا ببرود شديد، ومن ذلك ما يحدث من المرض عندما يقوم بعمل مفاجئ عنيف مفاجئ عنيف دون مبرر، كأن يضرب شخصا أو يقتله ثم يعود إلى هلوسته فيشتم ويواجه أي شخص قرب منه ظنا انه الشخص الذي يشتمه أو يعتقد أن أهله يكرهونه و يضعون له السم في الطعام فيعتدي عليهم، وبجانب ذلك قد يرتكب المريض جرائم أخرى كإشعال النار في المنزل أو التحطيم أو الاعتداء الجنسي أو التشرد والتخريب.

ب- **البارانويا:** هذا المرض يختلف عن الفصام من حيث خلوة من الهلاوس، وقد يبدو المريض في كثير من الحالات كما لو كان في حالة سوية غير أنه يعاني من هذاءات شديدة وغالبا ما يدور هذاؤه حول موضوع واحد خاص يرجع إليه كل اهتمامه ويجعله موضوع الحديث ويدور حوله أغلب نشاطه في الحياة ويحاول أن يقنع به كل من يقابله بالمنطق والبرهان، وذكاء المريض بالبارانويا متوسط أو فوق المتوسط و ذاكرته قوية و تفكيره يبدو منطقيا وانفعاله يتفق مع أفكاره وكل ذلك غالبا ما يبدو عاديا إلا فيما يتعلق بمعتقده الخاطئ الذي يدور حوله، وجرائم مريض البارونيا تتم غالبا بتفكير ساق ومحور جرائمه يقول على مشاعر ومعتقدات خاصة بالاضطهاد أو العظمة أو الغيرة أو اعتقاده بأن فتاة معينة تحبه و أنها لا تظهر له حبها خوفا من بعض الناس، فيندفع ويقتل هؤلاء الناس وينتزع حبيبته المزعومة، ومنها كذلك جرائم القتل الوحشية الناتجة عن الغيرة الشديدة، و اعتقاد المريض أن زوجته

تخونه وبذلك قد يرتكب هذا النوع من جرائمه إزاء من يعتقد أنه يخونه أو يضطهده سواء أكان من أسرته أم من خارجها، كما قد يرتكب الجريمة انتزاعا لحق مزعوم مسلوب.

3- **المجرم السيكوباتي:** الاضطراب السيكوباتي من أمراض الشخصية الذي لا يجد حتى الآن بين علماء النفس والطب العقلي اتفاقا أو تعريفا دقيقا يحدده وضعه وسماته بين الاضطرابات الذهانية أو العصابية أو اضطربات بالخلق، والسيكوباتية لهذا تصنف غالبا كمرض أو اضطراب في الشخصية قائم بذاته لا يندرج تحت تصنيفات الذهان لأنها تخلو من علامات الذهان الجوهرية كالهلاوس و الهذاءات، كذلك لا تندرج السيكوباتية ضمن العصاب، لأن صراعات العصابى تتم غالبا بينه وبين نفسه وينزع إلى أشفاء نفسه بما يتحمله من قلق وتوترات، وبينما ينزع السيكوباتي إلى إشقاء غيره وحل صراعاته عن طريق الواقع العملي والسلوك الاجتماعي. وبالرغم من خلاف العلماء حول السيكوباتية كمرض خطير من أمراض الشخصية –إلا أن هناك اتفاقا حول الخصائص و السمات الأساسية للشخصية السيكوباتية والتي تؤدي في أغلب التصرفات إلى الوقوع في الخطأ والسلوك اللا اجتماعي أو المضاد للقانون أو الجريمة، وتتخلص أهم المظاهر الأساسية للسلوك السيكوباتي فيما يلي:

- السيكوباتي بصفة عامة يحمل شخصية غير سوية غير ناضجة سيئة التوافق، وإن كان كثيرا ما يعد ضمن الأسوياء لخلوه كما ذكرنا من العلامات المميزة الواضحة للذهانين.
- المستوى الذهني للسيكوباتين غالبا ما يكون عاديا أو فوق المتوسط ونادرا ما يكون السيكوباتي على غطاء دهني مختلف.
- غالبا ما تجري حياة السيكوباني على مبدأ اللذة، يعتم اهتماما بالغا بالذات الراهنة العاجلة، أنه اندفاعي، يشعر دائما بالحاجة الملحة الشديدة إلى إرضاء دوافعه ورغباته على نحو عاجل سريع، لا يقيم وزنا للقيم البعيدة الآجلة و إن كان يعرف أن سلوكه هذا سيؤدي إلى هدم صحته وعمله و روابطه الأسرية والاجتماعية ويعرضه للعقاب من القانون و المجتمع
- إن سلوك السيكوباتي عامة يفصح أنه لم يستفد من التعلم أو الخبرة و التجربة السابقة سواء بالنسبة له أو لغيره من الناس، فهو عاجز عن إدراك ما للواقع وما للبيئة الاجتماعية من حدود وقواعد وقيود لأنه لا يعرف سوى الإشباع السريع لحاجاته و رغباته فحسب، و من ثم فإن تاريخه مليء بالسلوك السيئ المخالف المضاد للقانون وقواعد الضبط الاجتماعي عامة، ولهذا يوصف السيكوباتي بالضعف الشديد في الاستبصار.
- و من الناحية الانفعالية يتسم السيكوباتي بفجاجة الانفعال وهو سمة انفعالية طفلية تتفق مع سلوك الطفل وفق مبدأ اللذة بعض النظر عن قيود المنطق أو الزمن أو الأخلاق أو المعايير الاجتماعية، كما أن السيكوباتين عرضة في هذا الصدد للمتقلبات الانفعالية من حيث التأرجح

السريع عن المرح و الانهباط ولأسباب تافهة كما هو الحال لدى الأطفال، وهو أمر يعرضهم كثيرا للوقوع في الخطأ والسلوك الإجرامي.

- ومن أبرز ملامح السيكوباتية أيضا أنها لا تتأثر بوسائل العقاب أو الردع المعروفة التي تقيم معاملتهم معاملة المجرمين العاديين.

والخلاصة أن للسكوباتيه اضطراب خطيرة في الشخصية بتركز في علاقة الفرد بالعالم الخارجي والبيئة المحيطة، وهذا الاضطراب ناشئ عن قصور في النمو النفسي للأنا و الأنا الأعلى غالبا ما يلازم الفرد منذ نشأته فيعجزه عن الاستبصار وتمثل الخبرة والإفادة من التجربة والتعلم، ويتمثل في السلوك الاندفاعي القائم على مبدأ اللذة، البعيد كل البعد عن التكيف مع البيئة الاجتماعية.

وبالرغم من أن السيكوباتي لا يعاني من هلاوس أو هذاءات المرض العقلي، إلا أن سلوكه الاجتماعي بصفة خاصة لا يقل خطورة عن غيره من أنواع الأمراض العقلية الأخرى، وذلك لأن اضطرابه وسوء تكييف يفضح عن اضطراب عميق في شخصيته وفي (د. صبري جرجس –. الطبعة الثانية1999) تكاملهما مما قد يتولد عنه جرائم خطيرة.

كذلك فان توقيع العقوبات الانتقامية التقليدية على المجرمين السيكوباتيين أمرا ثبتت التجربة فشله في تقويم شخصياتهم، لأنهم لا يرتدعون من عقاب، و لا يستفيدون من أي خبرة، بل قد يزيد العقاب الانتقامي من اضطرابهم ويؤجج نزعاته العدوانية، فيعاد السلوك الإجرامي على نحو أخطر دون خوف أو تبصر بالعواقب، ولهذا فإن الاتجاه الغالب بين علماء الطب العقلي الحديث يسير نحو اعتبارهم فئة إكلينيكية مرضية في حدود المرض العقلي تعامل وتعالج كما يعامل المرضى العقليون.

الإدمان و المخدرات والكحول:

تعرف المنظمة العالمية لصحة الإدمان بأنه "حالة من تسمم مزمنة تحدث نتيجة تكرار مادة معينة بصورة إضطرارية خارجة عن الإرادة ويصحبها رغبة ملحة متزايدة على تناول المادة" (محمد علي حعفر – بدون سنة– ص 66.)

لقد حظيت دراسة العلاقة بين الإدمان علة المخدرات والسلوك الإجرامي عناية الباحثين لخطورة هذه الظاهرة وإنتشارها بين أوساط الشباب فقد بنيت دراسة الباحث " ساندر" أجريت على 60 مدمنا على مادة المورفيل أن 42 منهم بمعدل 8 % بعد تعاطي المخدرات م(حمد علي جعفر –بدون سنة– ص66) بالإضافة إلى ما ينجر عن الإدمان آثار ضالة تطال الإنسان و تؤدي إلى اختلال شخصيته وتؤدي به إلى سوء التكيف الاجتماعي و اضطراب علاقته مع الآخرين واندفاعه نحو تلبية حاجته الدائمة الارتفاع بأية وسيلة مهما كانت وهذا يدفع المدمن إلى سلوك الإجرامي، كما يرى ميلوفانوفيس أن هناك علاقة بين الكحوليين و بين القيام بالجرائم بالنسبة للحالات المزمنة أو الحادة، وتميز خاصة الذكور(.Ezzata 1971 p128.)

الاثر النفسي الذي تسببه العوامل الاقتصادية و الثقافية و السياسية و الاجتماعية في ظاهرة العود الى الجريمة

- **العوامل الاقتصادية:** لقد تضاربت الآراء حول العوامل الاقتصادية في وقوع الجريمة، حيث يرى البعض أن الفقر و الحاجة من العوامل الأساسية، ويرى آخرون أن النظام الرأسمالي من أسباب الفساد بسبب توزيع الثروات السيئة، ومع هذا لا يمكن أن ننكر بأن الفقر من أسباب الجريمة، إلا أن هذه الأخيرةلاتنفي أصحاب مراكز اجتماعية مرتفعة وحالة مادية مرتاحة (نضير فرج منا –بدون سنة- ص116)، ومع هذا يرى أغلب الباحثين الجنائيين ان حالة الفقر قد تؤدي إلى الإجرام من خلال الوضع النفساني الذي تحدثه، وما يزيد في حدة ذلك عدم وجود يد المساعدة كالبطالة و الأزمات الاقتصادية والواجبات العائلية الكبيرة التي لا يستطيع الفقير تحمل عبئها (د. مصطفى العوجي –الطبعة الأولى 1920 ص 418.)

ويمكن القول بأن نسبة العود إلى الجريمة تتأثر بأمرين أو عاملين هما: التحولات الاقتصادية و تقلباتها.

أ- التحولات الاقتصادية: لقد تحول النظام الاقتصادي في القرن ال19 من نظام زراعي إلى اقتصادي ما أدى إلى تحولات اقتصادية جوهرية.

أ- التبادل التجاري بعد أن كان يتم عينا تطور إلى أن أصبح بمعاملات الإئتمان التجاري.

ب- في نشاة المجتمعات البشرية في المدن بعد ان أصبحت الصناعة والتجارة منشورتان بشكل كبير، فتركزت المباني في المدن و بقيت الزراعة في القرى

ح- في التوزيع الطبقي، إن هذا التحول فرض تقسيم في المجتمع فأصبح يتكون من طبقتين، الأولى أصحاب المصانع و رؤوس الأموال والثانية طبقة العمال الذين يعيشون من مجهودهم اليومي و المشاكل لا تنتهي بين هاتين الطبقتين. (اسحاق ابراهيم منصور –سنة 1991- ص 86 د-) ارتفاع مستوى المعيشة مادام التطور الصناعي و التجاري مستمرين، فان مستوى المعيشة يجب أن يكون مرتفع خاصة مع تطور الآلات و وسائل الترفيه. (اسحاق ابراهيم منصور –سنة 1991- ص 86)

ب- التقلبات الاقتصادية: الأسعار المرتفعة للمواد المصنعة ينقص الطلب عليها مما يؤدي بأرباب العمل التخلي عن بعض عمالهم فتنتج البطالة المؤدية في الأخير إلى الإجرام.

1- **تقلبات الأسعار:** ارتفاع أسعار المواد الأساسية مثل القمح و الخبز والتي ينفق عليها العامل البسيط نصف دخله تؤدي إلى زيادة و تكرار الجرائم

2: تقلبات الدخل: اذا انخفض دخل الفرد خاصة العامل البسيط دون تعويضه من باب آخر أو لم يتبعه انخفاض في الأسعار فهذا يؤدي إلى الجريمة خصوصا جرائم السرقة، وهناك عوامل اقتصادية خاصة مثل الفقر فان له تأثير واضح على ارتكاب الجرائم لما يسببه من عجز لتلبية حاجاته وحاجات أسرته فيلجأ إلى طريق غير شرعي، كما له تأثير غير مباشر بالنسبة للأب والأم فالحاجة تتركهما يغادران البيت للعمل وتنعدم مراقبهما للأولاد فينحرفون في تيار الجريمة، ثانيا البطالة؛ فمن الملاحظ أن البطالة

تحول بشكل جلي بين الإنسان و العمل الشريف ما ينعكس سلبا على الفرد وما يؤدي به في الأخير إلى المخاطر. (اسحق ابراهيم منصور –سنة1991- ص 89) فقد تدفع الظروف الاقتصادية المالية إلى القتل، لكن هذا لا يعني أن الأغنياء و الموفورين لا يرتكبون الجرائم لكن توجد علاقة بين الظروف والقيام الجرائم. (Ezzafa fatah p 121)

2- العوامل الثقافية: إن الثقافة هي القيم التي على أساسها يتشكل الضمير الفرجي والجماعي ومن أهم عوامل الثقافية هي التعليم و الدين و وسائل الإعلام، فلكل من هذه العوامل علاقة بالظاهرة الإجرامية.

أ- أثر التعليم: يقول "فيكتور هيغو" و "فيري" "إن فتح مدرسة يعادل غلق سجن" (علي عبد القادر القهوجي –بدون سنة- ص 108) لكن من الملاحظ انه رغم ارتفاع نسبة التعليم بقيت نسبة الإجرام ثابتة، إذا فالتعلم يهيئ للفرد مركزا مناسبا في المجتمع يحميه من الطرق غير الشرعية و إذا حاول اتخاد مثل هده الطرق فهو يفطر جليا قبل القيام بها لأنه على علم بعواقبها.

ب- الدين: في معناه العام هو عبارة عن قيم و مبادئ سامية تحث على الخير وتنهى عن الشر، وعندما تكون العقيدة في المقام الأول بين الإنسان وربه فإنه يستحيل اجراء دراسة على أثر هذه العلاقة بالظاهرة الإجرامية، حيث أنه كلما كانت العقيدة قوية كانت نسبة الإجرام أقل والعكس صحيح.

ج- أثر وسائل الإعلام: من بينها الصحف والمجلات و التلفاز و السينما والمسرح، وهي أن يقول عنها الكثيرين سلاح دو حدين؛ فكيفما حاولت توجيهها سواء في الخير أو الشر فهي تترك أثر. علي (عبد القادر القهوجي –بدون سنة – ص1009)

واعتبر بعض العلماء ان السينما هي من الأسباب المكونة للسلوك الإجرامي حيث تظنه من خلال الأفلام السينمائية و القصص المتصلة بالمشاكل الحياتية التي يتحسس بها كل شخص مهما كانت درجة ثقافته ومحيطه الاجتماعي، كقصص المغامرات والسرقات

والقصص البوليسية والتي تحاول الاستجابة لميولهم الشخصية و نقدم لهم ما يشتهونه وتثير غرائزهم، فمن خلال تجربة الطبيب "جاك فور" الذي يرى أن الشخص العادي نوع من المصافي الذهنية التي تحول دون دخول الصور و المشاهد التي لا تستفيد منها، وتستمد هده المصافي وربما يقدم على ارتكاب جرائم ويكون تأثيرها اكثر من الذين لهم ميلا للتقليد أو يحملون بذور السلوك الإجرامي وكذلك رؤية نماذج وتصرفات يتأثر عوامل عاطفية أو حسية تلتحم مع عوامل كامنة في الشخص المشاهد، فتطلق عنانها سواء بالإشارة المباشرة أو بالإيحاء والتشويق والترغيب غير المباشر أو عن طريق التماثل والتوحد مع الممثل في تعلو وسائل العمل والطرق المؤدية لتحقيق الرغبات المكبوتة و اكتساب معلومات و طرق جديدة عن طريق الأفلام تمكنه من الإقدام على فعله. (مصطفى العوجي –سنة 1980- ص 409.)

3- العوامل السياسية:

أ- السياسة الخارجية وعلاقتها بظاهرة العود إلى الجريمة:

ان الإحصائيات التي أجريت في فرنسا و انجلترا والو.م.أ أن بداية الحرب تشهد انخفاض في عدد الجرائم و لكن أثناء الحرب يرتفع عددها و يبقى ذلك سنتين بعد انتهاء الحرب، فوجد أن من بين الأسباب التي تؤدي إلى هذه الحالات إصابة جهاز البوليس والمحاكم باضطراب مما يزيل العوامل المانعة عن ارتكاب الجريمة وتكرارها حيث تصبح حياة الفرد ليست دو قيمة ولذلك يسبب حالات القتل المتكرر في الحرب، ونلاحظ كذلك زيادة جرائم السرقة والنهب والاحتيال و الغش التجاري، وتزداد جرائم النساء أكثر وذلك بسبب استدعاء الرجال للحرب.

ب- السياسة الداخلية وعلاقتها بظاهرة العود إلى الجريمة:

تكون العلاقة حسب علاقة الحكومة بالشعب، فإذا كانت الحكومة ديمقراطية متلاحمة مع شعبها فإن هذا يحد من الظاهرة أو يحفظها، أما إذا انفصل الشعب عن الحكومة فيكثر الخروج عنها و يتخذ أشكالا كثيرة تصل في أقصى مداها إلى الثورة عليها وتغييرها، ما يجعل الأرضية صالحة لنمو وتزايد الجرائم. (علي عبد القادر القهوجي –بدون سنة- ص114)

4- العوامل الاجتماعية:

أ- الأسرة: تعتبر الأسرة العامل المساعد في تهيئة الطفل وذلك حسب ما تتميز به، فجو الأسرة يلعب دورا مهما خاصة في العلاقة بين الوالدين فوجود الصراعات داخلها يؤثر في سلوك الطفل مما يؤدي إلى عدم استقراره الوجداني والذي ينجم عن عدم إحساسه بالأمان وخاصة في الأسرة التي يكون التفريق فيها بين الأطفال فئة تميل إلى الأب والأخرى إلى الأم، فيتخذ الأطفال الجنوح سلوكا هروبيا من هذه البيئة (حسن سامية الساعاتي –بدون سنة- ص 110) وغالبا ما يكون الانحراف ناتجا عن أسر منحرفة تربي أطفالها على السلوك المنحرف فيصبح ذلك من عاداتها وتقاليدها ويتوارثونه، كما أن عدم قيام الوالدين بأدوارهم أثر في تربية الأطفال، فعمل الأم خارج البيت يؤدي إلى عدم الاهتمام بالطفل وغياب الوالدين بأدوارهم أثر في تربية الأطفال وعمل الأم خارج البيت يؤدي إلى عدم الاهتمام بالطفل وغياب الوالدين يقلل من الاعتناء بالطفل ومراقبته، فقد لا يجد مكانه في الأسرة فيتجه إلى الشارع أين تتوفر أسباب الانحراف.

ب- المحيط: يؤثر كذلك في إيجاد السلوك الإجرامي وذلك انطلاقا من نوع التربية المقدمة داخل الأسرة، حيث أن البيئة هي نتاج مجموعة الأسر والتربية المنحرفة تصبح عادات و تقاليد داخل البيئة، فجرائم الأخذ بالثأر وتهريب المخدرات وتعاطيه من الأمثلة التي تظهر التنشئة الاجتماعية المنحرفة، كما يرى كيفرد شو أن الإجرام يحدث عند تدني القيم وانتشار ظاهرة التفكك الأسري التي قد تنجم عن وفاة أحد الوالدين أو الطلاق أو الهجرة، وقلة الرعاية الأسرية بالأطفال، فيقول" إن سلوك الجانح قد يكون جزء منه انعكاسا لصورة الصراع الذي يدفعه إلى العصابة" (حسن سامية الساعاتي –بدون سنة- ص 121) ، وان العصابة الجانحة قد تعكس صورة للحياة المفككة في المجتمع المحلي.

بعد التعرض إلى العوامل التي تؤدي إلى العود للجريمة ، و كيف تؤثر في السلوك الفرد ، فتبعثه الى ارتكاب الجرائم ، و العود اليها ، دون ان يكون هناك تغيير في تأثر المجرمين ، أو الخفض في النسبة

العود الى الجرائم ، فهي على العكس ، فنسبتها في الارتفاع (الدكتور احمد حبيب السماك – سنة 1985– ص15)

و لاشك ان هناك حلولا او سبلا لوقاية و علاج هذه الظاهرة ، فعلمنا الى ذكر بعض الحلول او سبلا لوقاية و العلاج هذه الظاهرة ، فعلمنا الى ذكر بعض الحلول ، و اهم وسائل و الطرق المساعدة ، في التخفيض من نسب الاجرام و العودة اليها .

حلول حول الظاهرة

1 – الجريمة مسؤولية الاسرة و المدرسة اولا :

ان المسؤولية الكبرى تقع على كاهل الاسرة ، لانها منشأ الفرد ، و هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها تغير سلوك الافراد ، الذين لديهم ميل الى السلوك المنحرف . فقد تظهر تصرفات لدى الأبناء ،الذين لديهم ميل الى السلوك الى العنف و الشجارة ، و عدم طاعة الاوامر للوالدين ، او منعرجا من الذين يحيطو به ، او قد يصل الامر بهم الى التسكع و الفرار من المنزل ، ويبقى ملتزما في الابتعاد عنه ، و ظهور انحرافيا جنسية . فهذه العلامات قد تكون دلالة على الانجراف الابن ، وعدم الاهتمام بهذه السلوكات ، و القول بانها سلوكات متباينة ، دلالة على الانحراف الابن ، و عدم الاهتمام بهذه السلوكات ، و القول بانها سلوكات متباينة توقع في مهامك الانحراف و الجريمة (درمسيس بهنام –سنة 1996 ص 31)

فواجب الأسرة رعاية الأولاد و ملاحظة سلوكاتهم ، حيث يساعده والديه في الاتصاف بالاخلاق الحسنة ، كالصدق ، و حفظ الامانة ، و مراقبته خارج المنزل ، و تحذيره من لرفقاء السوء ، ومساعدته في التعلم وحب العلم ، وملا الفراغ بالاعمال المفيدة ، والترفيه عنه

وكذلك نجد ان نبذ الوالدين ، و طردهما لابنها و القساوة الزائدة ، أو التدليل الزائد من احد الوالدين ، بفقد الطفل اخذ نهاج محدد يسير عليه . و كذلك إذا كان هناك من الوالدين من يعاني من مشكل الانحراف ، فيوك قدوة له . و نجد أن العلاقة بين أفراد الأسرة ، تعب كذلك دورا هاما في نشأة الأبناء الأسوياء . أما دور المدرسة فيكون في المرتبة الثانية ، حيث أنها تعتبر نموذجا للمجتمع الخارجي للطفل فكلما كان تمثيلها أفضل ، كان تأثيرها أكثر نجاحا . و كذلك بتعليمهم و اعدادهم كي يكونو بنائين و مواطنين صالحين ، و أن يوكونوا محترمين لحقوق الاخرين . و يجب على الاسرة التي تمنع ابنائها من التعليم ، و يتعين على المختصين اقامة محاضرات و دروس لتوعية الاطفال ، و مراقبة حضورهم ، و حالات غيابهم و الاتصال مع اولياء كما ان التعليم المهن في المدرسة دور مهم ، و هذا ما يجب ان تتميز به المدرسة بحيث لا تكفي بتقديم المقرر الدراسي .

كما يجب منع الاحداث الصغار من مشاهد الافلام المثير للعدوانية ، و غيرها من الافلام التي تثير الغرائر ، و المطبوعات التي تعطي صورا ايجابية ، سواء بالنسبة للإجرام ، او التمازج الجنسي ، و تزويد الاحداث بالكتب النافعة ، و اقامة نوادي خاصة بهم تثقيفهم و ملأ فراغهم .

-دور البوليس في الجرائم :

يعتبر دور البوليس من الادوار المهمة ، التي تساعد في الوقاية من الوقوع في الجرائم، ومحاولة العودة اليها ،ومن بين هذه الاداوة ،هو اكتشاف الخطورة الاجرامية لدى الاشخاص ،ومنعها من الوقوع في الوقت المناسب تتكون جرائم فعلية وذلك بالتقصي،

ومتابعة الاشخاص الذين يظهر عليهم الاستعداد للقيام بأعمال الافساد ،او الذين يظهر عليهم عدم ظهور السلوكات المنحرفة ، والذين اعتادوا القيام بالفوضى و التهديدات ،والتزود بما يقضي الى استعماله في تنفيد الجرائم(**د ر مسيس بهنام –سنة 1986 – ص37)**.وكذلك للبوايس دور في الوقاية من انحراف الطفولة ،والافضل ان يكون هذا النوع من البوليس خاصا، مهنته التجول في الشوارع و المسالك اثناء ساعات الدراسة ، لضبط و تقديمه للمركز التربوي الذي يكون خاصا للوقية من انحراف الطفولة ، وكذلك تعقب المتشردين، والمتسولين ،والاشخاص الذين يختارون الشارع سبيلا لهم في ادمان المخدرات و الخمر ،ومحتر في البغاء و التحقق من سلامتهم وتقديمهم للعدالة. وكذلك نجد ان من مهماته الكشف عن التكتلات الشعبية، والعصابات الاجرامية ،والكشف عن نواياها (**د ر مسيس بهنام –** سنة 1986 **–ص44-45)** والتحقيق في حالات الافراد الخطيرين الذين ينتجون الجرائم ويضايقون الافراد (PIER BOUZAT 1963PAGE 957)

.كما ان وظيفة البوليس لا تنحصر في كونها تقوم بتتبع الجرائم والمجرمين ،واجراء التحقيق فيها ، واحالتها للقضاء، بل لها اهداف اخرى ،كالسهر على سلامة الشباب و الاطفال في اماكن الاجتماعات والشوارع

و اللقاءات و كذلك نجد انها تعطي الشعور للمواطنين بوجود جهاز يذود عنهم او يسير على راحتهم ، و يحفز على الحب المواطنة و الانتماء .

و كذلك تساعد المواطنين على الاستعانة بهم في اخذ المعلومات و الاستفسارات ،حسب ما تقتاضيه الحياة المدنية المعقدة ، و تذليل الصعوبات فيما يهدد امنهم و استقرار اثناء التعامل مع الاخرين كما تساعد على الحسن للوظائف الادارية ، التي تعمل على المحافظة المجتمع و البيئة ، و الذي يجعلها ناقد لكي يضمن تحقيق اهدافها (**مصطفى العوجي –سنة 1980 – ص79-84**).

3 – علاج المجرمين :

ان القيام بعلاج المجرمين هو الشيء الاساسي الذي نسعى من اجله ، فكان اول من بدأت هذا العمل بلجيكا ، حيث اهتمت بمعالجة المجرمين المصابين عقلية. حيث ان السلطات القضائية تحول للمحاكم بوضع كل متهم بجرم يستوجب توقيفه احتياطيا ، و تبدو عليه علامات مرض عقلي ، او عدم اتزان ، في جناح خاص بمستشفى السجن خصيصا لاستقبال هذا النوع من المجرمين ، حيث يخضع الى المراقبة طبية تتراوح مدتها من شهر الى ستة اشهر ، فاذا علم بمرضه بقي في المستشفى ال الغاية شفائه ، حيث يقوم بصورة مؤقتة او نهاية ، و ذلك من طرف لجنة تشمل كل من قاض و محام طبيب

،و مهمتها حال المريض متابعة حال المريض ، تقرير نوع العلاج ، و طلاق سراحه (د مصطفى العوجي – سنة 1980 – ص 90) ، يتعمد في ذلك على الفحص الجسمي الدقيق . فيقومون اجهزتهم الداخلية ، بالأخص الجهاز العصبي ، واعطاء المستحضرات الطبية ، يقومون كذلك بتعزيز الوازع الخلقي الذي يناسب نوع الجريمة. (رمسيي بهنام – سنة 1986 – ص 90) و لا ننسى كذلك الذين يعانون من امراض نفسية ، قد تكون دافعا للقيام بالجريمة ، و تكون هذه فى المؤسسات تختلف عن السجون لدى الاشخاص العاديين ، و كذلك عن المؤسسات التي تضم المرضى العقليين ، (عبد الله سليمان –سنة 1990ص 92)

و يمكن استعمال المبادئ السيكولوجية في نظريات التعلم في عمليه الاصلاح ، حيث يعتبر السلوك الاجرامي سلوكا متعلما فيجب ان يخضع المجرمين الى نوع التعليم لتغير السلوك غير المرغوب فيه، فيجب تقديم الادوية الطبية التي تساعد في العلاج الانفعال ، و عدم الاثبات و الاضطرابات التشنجية .(د رمسيس بهنام – سنة 1986 – ص 183 – 184)

و يدخل فيها كذلك العلاج بالمياه المعدنية ، و بالإضافة إلى الرياضة البدنية التي تسبب تعبا عضليا و جسميا ، يمتص الشحنة العصبية ، التي من شانها أن تتحول إلى أفعال من العنف و الاعتداء على النفس.(د ميشال ارجابيل – سنة 1978 – ص 109)

أما المجرمين العاديين ، فهم كذلك بحاجة كذلك إلى النوع من الاهتمام ، الذي قد يساهم في إصلاحهم، ومن بين الوسائل التي تستعمل لعلاج المجرمين العاديين ، حيث يستعمل كذلك العلاجات نظريا التعلم المختلف في عملية الإصلاح ، حيث يعتبر السلوك الإجرامي كغيره من أنواع السلوك الأخرى المتعلمة ، و ذلك كاستعمال برامج التأهيل (د عبد الرحمن العيساوي – بدون سنة – ص 283) ، فيزود المجرم باحتراف مهن شريفة ، تساعده على العيش منها ، و يستغني بها عن الجريمة

و يراعي تثقيف السجين على حسب المناهج الدراسية ، و ذلك حسب سنة ، كما يقوموا بإتاحة الفرص للذين يتمون دراستهم ، و اداء الامتحانات الخاصة بهم في السجن ، و اعطائهم الشهادة التي يستحقونها ، فهذا يعمل على اعادة الثقة نفسية المجرم ، و تعود بالنفع على المجرم و المجتمع . كما تؤكد بعض الدراسات ، ان عملية الارشاد و المتهمين كانت سببا في النجاح و التخلص من الفعل الجرائم (د رمسيس بهنام – سنة 1986 – ص 186 – 187)

كما يجب تثقيف فئات المجتمع ، و تعريفهم بالجريمة ، و إن المجرم قادر على التوبة و لا يجب معاملته بطريقة غيرعادية ،وانه قد اخطأ ويمكن اصلاحه (الرئد عيد المجيد إبراهيم خريط –– 1974 – 1975 ص 210) .

و قد اكد بعض المفرج عنهم اول مرة انهم لم يستطيعوا ان يتخلصوا من وصمة العار التي لحقتهم في كل مكان ذهبوا اليه ، و هذه الوصمة كانت حاليا الدفاع لعودة معظمهم مرة اخرى الى الجريمة بن (صخيان مسعود –سنة 1998 ص 225). الرأي العام حول الخارجين من السجون والمحكمون عليهم،

فقدان الرعاية بهم بعد خروجهم، يعطي دفعا جديدا لعودة الى القيام بجرائم اخرى ، لذلك فمن واجب تحسين ، وضع السجون ، وبناء السجون حديثة تتوفر فيها الوسائل الضرورية التربوية والتهذيبية و التوجيهية و اختيار الموظفين الاكفاء، وتدريبهم تدريبا علميا و مهنيا ، وتشجيع اثناء مدة السجن، و بعد خروجهم منه، لان الرعاية بعد ذلك تقي من العودة الى الجريمة (د مصطفى العوجي – سنة 1980 – ص483 – 484 .)

4 – دور العقوبة في الحد من الجريمة :

أ– العقوبة في القانون الوضعي :

لقد كان للفلاسفة رأي في أن العقوبة هي التي تعمل على الإصلاح ، فذهب الفيلسوف الإغريقي " بروتاغوراس " إلى إن ما من احد يعاقب من اجل الخطأ المرتكب ، إلا إذا استسلم لترعة الانتقام المجددة من التفكير كالحيوان المفترس . و من يقاصص عن فهم ، لا يفعل ذلك بسبب الماضي ، لان ما حصل قد حصل و لكن تحسبا للمستقبل ، حتى لا تسول نفس المجرم او نفس من شاهد قصاصة ، ارتكاب الجرم مستقبلا ، و يضيف بأنه إذا لم يؤثر العقاب في نفس المجرم ، فلا يبقى سوى طرده او قتله . أما ارسطو ، فيرى ان العفوية هي اعادة التوازن الذي فقد بسبب الجرم ، و حرمانا للمجرم من الاستفادة من جرمه . كما يرى افلاطون ان المجرم مريض ، و العقوبة هي شفاف له . (د مصطفى العوجي – سنة 1980 – ص64) و بعدها جاءت مرحلة اصبح الاهتمام فيها منصبا حول توضيح المفهوم العقاب ، و استعماله كأداة للإصلاح ، و بعد هذه المرحة توجه الباحثون الى الاهتمام بالمؤسسات السياسية ، و من خلال هذا تطرق المفكرون الى النظام الجزائي ، حيث طالبو بوضع اسس سليمة . و نجد ان العقوبة كانت الوسيلة الوحيدة المتبعة لإصلاح الفر خلال مراحل تطور المجتمعات ، فكان القانون الروماني يشدد من عقوبة العائد للجريمة ، باعتباره محتقرا للخبراء الجنائيين، فكانت العقوبة فيه تبلغ الشدة في القساوة . و خلال العصور الوسطى ، كان التشديد في العقوبة كذلك من الأساليب المعتمدة و خاصة العود الخاص الذي يتميز بعودة المجرم الى نفس الجريمة, حيث نص القانون الفرنسي على فقآ عين السارق في الأولى , وجدع آنفه في الثانية , وقطع راسه في الثالثة , واختلفت صور العقوبة حيث كان يطبق على العائدين نعض صور التكاليف ,كالقيام بالأعمال الشاقة بعيدا عن

المجتمع ,وكالتجديف في السجن مدى الحياة, والنفي الى جزر بعيدة للعمل في اعمال الصيانة والدفاع د (جيب السماك –بسنة1985 – ص 65)

وبعدها جاءت مرحلة اصبح الاهتمام فيها منصبا حول توضيح مفهوم العقاب ,واستعماله كأداة لاصلاح ,ثم توجه الباحثون على الاهتمام بالمؤسسات السياسية, ومن خلال هذا تطرق المفكرون الى النظام الجزائي حيث طالبوا بوضع أسس سلمية لمحاكمة المجرمين والاقلاع عن كل ما يسيئ الى كرامة الآسنان , واعتبار ان العقوبة هدفها الا صلاح والردع عن والزجر ,وليس الانتقام وتفجير الاحقاد والغرائزوالتمتع بعذاب الاخرين وجاء بكاريا بمؤلفه فى الجرائم والعقوبات ,حيث دعا الى انزال العقوبة حسب نص قانوني, ولا عقوبة دون نص, ودعا الى الاقلاع عن العقوبات الصارمة الشديدة ,كما انه وقف ضد عقوبة الموت ,حيث يقول ان المفعول لعقوبة مشكولة فيه ,بعد ان يتأثر الجماعة بما يشاهدون من تنفيذ ,ينسون ما حدث وعلى كل حتى لو وجدت عقوبة الموت فى القانون, يقول انها لا تغدو عن كونها عنف وبربرية وقتل مقابل قتل, ثم جاء بعده بنتهام فركز على نظرية الفائدة او الغاية ,حيث يرى ان **الانسان** (د مصطفى العوجي – سنة 1980 – ص35-38)

يسعى الى تحقيق نوع من السعادة التي يرجوها .و أخيرا ظهرت الثورة الفرنسية ، حيث أصبح توضع القوانين و العقوبات حسب الوقائع و الجرائم و هي قابلة للتغيير حسب الظروف و إصدار الحكم يكون من صلاحية القاضي (د مصطفى العوجي – سنة 1980 – ص 93 – 41).

ب – العقوبة في الإسلام :

قال الله تعالى "و ما أرسلنا إلا رحمة العالمين " فالرسالة التي بعث بها النبي صلى الله عليه وسلم هي رحمة تشمل جميع الناس ، و الرحمة التي نجدها في الآية ليست مرادفة للرفق

و الشفقة و التسامح ، فقد تحمل هذه المعاني ما فيه اشد أنواع القسوة ، لان فيه قسوة على فرائسهم ، لذلك وجب عدم التسامح معهم حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم " من لا يرحم لا يرحم (الإمام محمد أبو زهرة –بدون سنة – ص7"). فكانت العقوبة وسيلة لمنع الجرائم ،و الغاية منها حماية الفضيلة و حماية من أن تتحكم فيه الرذيلة ، كما إنها تحافظ على المنفعة العامة او المصلحة العامة. و كل حكم في الشريعة إلا فيه مصلحة ، لقول الله تعالى " قد جاءتكم موعظة من ربكم و شفاء لما في الصدور و هدى ورحمة للمؤمنين " و قال النبي الله صلى الله عليه وسلم " لا ضرر و لا ضرار " كما إن الفضيلة تترتب عليها المصلحة العامة ، وانه لا فضيلة في الرذيلة (الإمام محمد أبو زهرة بدون سنة – ص28-29) كما نجد انه انه كما عني بالمنفعة العامة ، و إصلاح المجتمع قد اهتم كذلك بالجانب الشخصي ، فاهتم بالمجني عليه ، و ذلك بشفاء نفسه و نفس ذوية ، حيث انه لا يمد أجال للذي فقد عينه مهما بلغ مقدار المال ، فضلا عن عن القصاص و ذلك في إن يجد الجاني مفقوء العين ،و كذلك من لطم في مجتمع عام لا يرضي الا ان يلطم الجاني امام الناس كما لطمة ، و لا شك ان العناية بشفاء المجني عليه تفيد و تؤثر في عدم ارتكاب جرائم اخرى ، و ذلك بمحاولة التأثر (الإمام محمد أبو

زهرة –بدون سنة – ص 18 – 19) و ما يميز العقوبة في الشريعة الإسلامية ، هي العدل و المساواة بين الفعل المرتكب و العقوبة حيث قال الله تعالى في القران الكريم عن الذين نزلت عليهم العقوبات المماثلة للذنوب المرتكبة " و يستعجلون بالسيئة قبل الحسنة و قد خلت من قبلهم المثلات ". فالعقوبات كلها في التشريع الاسلامي اساسها المساواة بين الجرم و العقوبة (الامام محمد ابو زهرة – بدون سنة– ص 10) و مما يفيد في اصلاح الجاني و عدم سخطه ، هو احساسه بان العقوبة التي تفترض عليه من الله لا من العبد سواء طبق عليه العقاب ، ام لم يطبق عليه ، ذلك انه يحسن ان الله محاسبة و معاقبة ان لم تكن اليوم فغدا (الامام محمد ابو زهرة – بدون سنة–ص 14)، عكس ما يحدث ، ضعف قانون لأنه مشتق مما تواضع الناس عليه ، حيث يعتبر بعض العلماء من انه اتفاق الاقوياء على الضعفاء ، او تحكم بعض الطبقات على الطبقات الاخرى ، حتى اصبح الكتاب و الروائيين يهينون هذه القوانين ، مما يشجع المجرمين و لا يسهل توبيخهم و يزيد خطرهم و تزول الفتهم بالناس(الامام محمد ابو زهرة – بدون سنة–ص14)

الفصل الرابع: الاجراءات المنهجية للدراسة

بعد الإلمام ببعض المفاهيم المتعلقة بظاهرة تكرار الجريمة سنحاول في هذا الجزء من هذا العمل إسقاط هذه المفاهيم على الواقع والنظر إلى أي مدى يمكن للفرضيات المطروحة أن تتوائم مع الدراسة الميدانية و لهذا اخترنا عينات من ثلاث ولايات في الغرب الجزائري من مجتمعنا .

وقد اخترنا طريقة الاستقصاء عن طريق قائمة الأسئلة (الاستبيان) لجمع البيانات الأولية

أ – الدّراسة الإستطلاعية:

نظرا لأهمية الدراسة الاستطلاعية الكبيرة في مساعدة الباحث على إختيار المقاييس والروائز المناسبة للبحث، وأيضا أن يتحقق لما يفكر فيه بأنه مطابق للواقع، ولذلك فإن على الباحث أن يقوم بالدراسة الاستطلاعية، حتى يطمئن على سلامة محتوى الأسئلة وسلامة صياغتها.

1– اهداف الدراسة الإستطلاعية:

–التأكد من التصور العام للبحث .

– التعرف على قوة الأداة المستعملة في البحث عن الظاهرة المدروسة.

– البحث عن أفضل الطرق لتحليل البيانات ، ومن تم تعديلها.

2–مجتمع الدراسة الإستطلاعية:

و قد تمحورت دراستنا حول عينة من المجتمع تتكون من 50 حالة من ثلاث ولايات للغرب الجزائري (وهران ، تيارت ، تيسيمسيلت) تختلف انواع الجريمة التي عادو اليها فمنهم من اعاد تكرار نفس الجرم كالسرقة بصفة عامة و الاعتداءات على الاشخاص بهدف السرقة ايضا و منهم من ارتكب جرم مخالف كالاعتداءات الجنسية و محاولات القتل الغير العمدي الناتج عن الشجارات بمختلف انوعها

منهجية الدراسة الميدانية و اختبار الأداة.

تخطيط الدراسة

1– مشكلة الدراسة:

تنحصر مشكلة البحث في العودة إلى الجريمة وأثرها على المجتمع وعلى الشخص القائم بالفعل الإجرامي، فالمعروف ان الجرائم وما يتبعها من سلوك انحرافي يظهر على بعض الأفراد مسألة تشير الى تفكك البناء الاجتماعي من ناحية والى تناقض وتشويه ثقافة المجتمع من ناحية أخرى.

ان مشكلة البحث تكمن في الآثار التي تتركها العودة الى الجريمة على حياة الفرد والمجتمع معا.

انطلاقا مما سبق، يمكن ان نطرح الاشكالية التالية:

ماهي العوامل المؤثرة في العود الى الجريمة ؟

و منه نطرح بعض التساؤلات حول موضوع الدراسة الراهنة كالآتي:

1. هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين قواعد المجتمع والعوامل المؤدية للعود الى الجريمة عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$).
2. هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العودة للجريمة والعوامل المؤدية للعود الى الجريمة عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$).
3. هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الدوافع النفسية والعوامل المؤدية للعود الى الجريمة عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$).
4. هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المقصود من الجريمة والعوامل المؤدية للعود الى الجريمة عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$).
5. لاتوجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العامل الوراثي والعوامل المؤدية للعود الى الجريمة عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$).
6. لاتوجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المناخ الاجتماعي والعوامل المؤدية للعود الى الجريمة عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$).
7. هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الحلول المقترحة والعوامل المؤدية للعود الى الجريمة عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$).

2- نموذج الدراسة :

الشكل رقم1: نموذج الدراسة

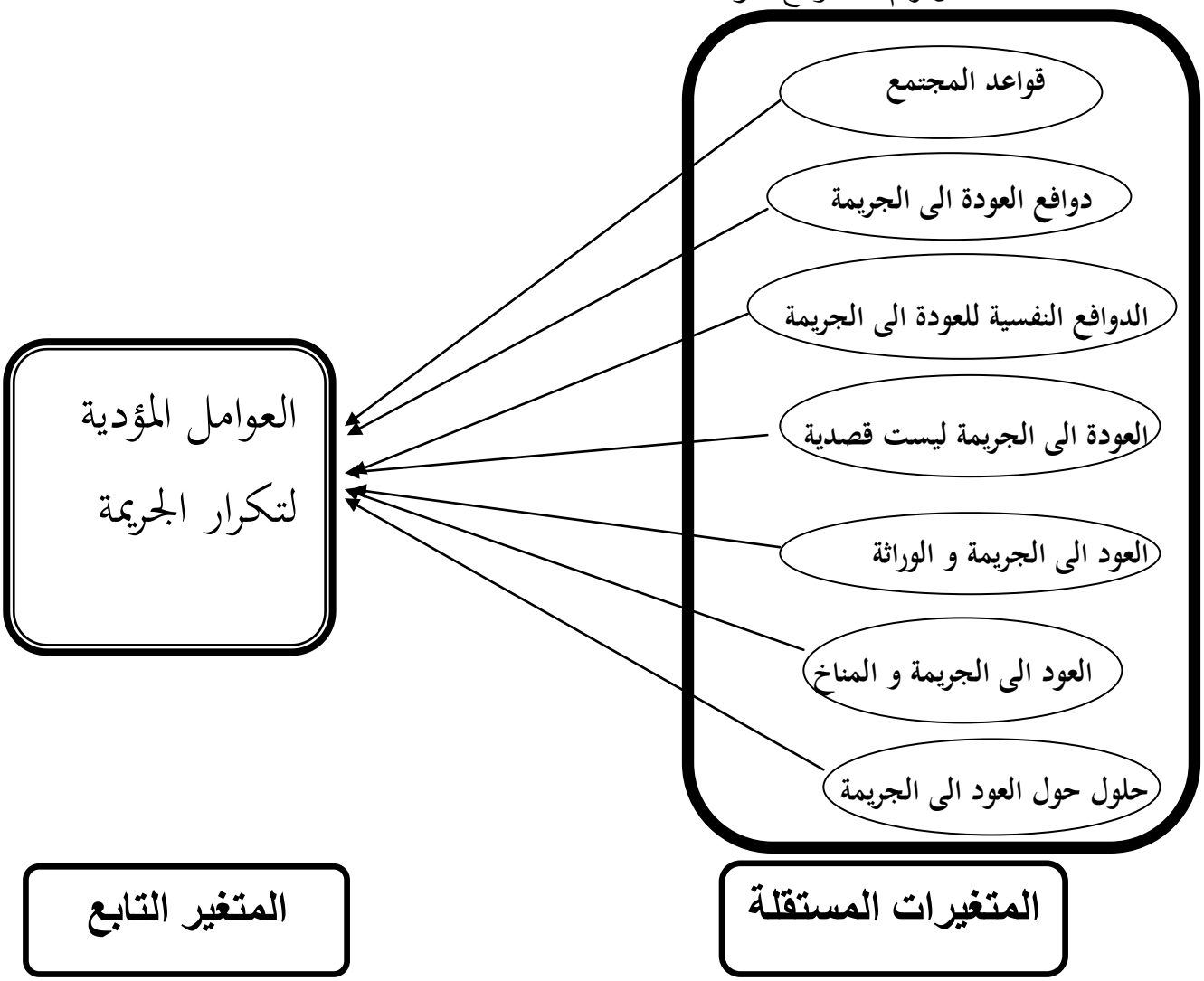

3- مجال وحدود الدراسة :

الحدود الزمنية: من 2015/12/12 إلى 2016/05/15.

الحدود المكانية : تهتم الدراسة بجميع الشريحة الممسوسة و أخذنا كعينة مجموعة من الافراد من ثلاث ولايات للغرب الجزائري

تصميم و تنفيذ و إختبار ثبات الدراسة

: تصميم وتنفيذ الدراسة

1- مجتمع وعينة الدراسة :

تم اختيار عينة عشوائية مكونة من 20 حالة للتأكد من التصور العام للبحث و التعرف على قوة الأداة المستعملة في البحث عن الظاهرة المدروسة و البحث عن أفضل الطرق لتحليل البيانات، ومن ثم تعديلها.

2- بناء الاداة :

قمنا في هذه الدراسة باستخدام طريقة الاستقصاء من خلال الاستبيان في جمع البيانات الأولية.

وقد تم تصميم الاستبيان و تقسيمه إلى قسيمين هما:

القسم الأول: يحتوي على البيانات الخاصة بالعاملين من حيث (الجنس، السن، المستوى التعليمي، عدد الاولاد ، الحالة الاجتماعية، المهنة) .

القسم الثاني: يحتوي على **المتغيرات المستقلة** وهي على التوالي:

- **المتغير الأول:** قواعد المجتمع
- **المتغير الثاني:** دوافع العودة الى الجريمة.
- **المتغير الثالث:** الدوافع النفسية للعودة الى الجريمة.
- **المتغير الرابع:** العودة الى الجريمة ليست قصدية
- **المتغير الخامس:** العود الى الجريمة و الوراثة
- **المتغير السادس:** العود الى الجريمة و المناخ
- **المتغير السابع:** حلول حول العود الى الجريمة

كما تم استخدام مقياس ليكرت ذو اربع درجات لتقييم الإجابات ، بحيث تم إعطاء رقم لكل درجة من المقياس من اجل تسهيل العملية و معالجتها كالآتي:

- موافق جدا: (4)
- موافق: (3)
- غير موافق: (2)
- غير موافق جدا: (1)

3- أساليب تحليل البيانات لدراسة كل من الصدق و الثبات:

4- تم الاستعانة ببرنامج Excel2010 في الرسومات البيانية المختلفة و برنامج SPSS20 في عملية التفريغ الموضحة في الشكل رقم 1 والتحليل الإحصائي للبيانات و اختبار فرضيات الدراسة حيث اشتملت على الأساليب الإحصائية التالية:

- التكرارات و النسب المئوية من أجل عرض خصائص العينة و معرفة مدى موافقة أفرادها على عبارات الاستبيان.
- المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لمعرفة اتجاهات إجابات أفراد العينة.
- نموذج الانحدار لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع.
- نموذج الارتباط لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع.

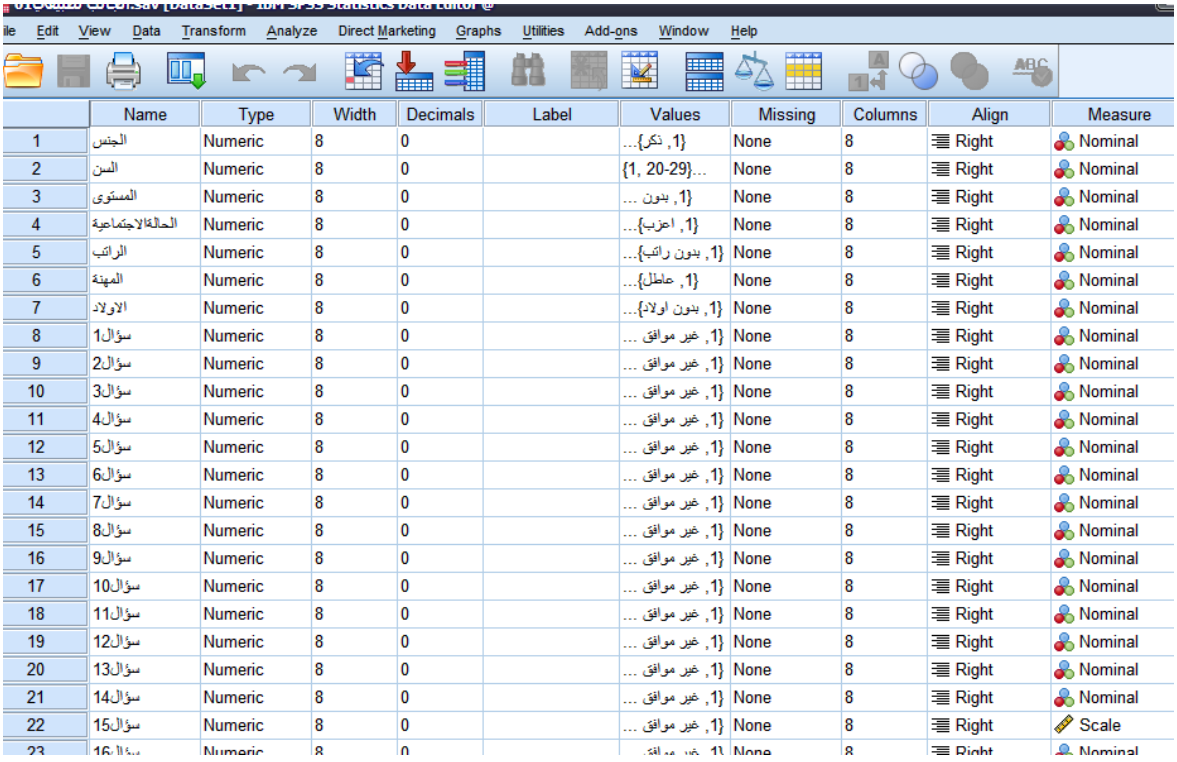
ile Edit View Data Transform Analyze Direct Marketing Graphs Utilities Add-ons Window Help

	Name	Type	Width	Decimals	Label	Values	Missing	Columns	Align	Measure
1	الجنس	Numeric	8	0		...{1, ذكر}	None	8	Right	Nominal
2	السن	Numeric	8	0		{1, 20-29}...	None	8	Right	Nominal
3	المستوى	Numeric	8	0		...{1, بدون}	None	8	Right	Nominal
4	الحالةالاجتماعية	Numeric	8	0		...{1, اعزب}	None	8	Right	Nominal
5	الراتب	Numeric	8	0		...{1, بدون راتب}	None	8	Right	Nominal
6	المهنة	Numeric	8	0		...{1, عاطل}	None	8	Right	Nominal
7	الاولاد	Numeric	8	0		...{1, بدون اولاد}	None	8	Right	Nominal
8	سؤال1	Numeric	8	0		...{1, غير موافق}	None	8	Right	Nominal
9	سؤال2	Numeric	8	0		...{1, غير موافق}	None	8	Right	Nominal
10	سؤال3	Numeric	8	0		...{1, غير موافق}	None	8	Right	Nominal
11	سؤال4	Numeric	8	0		...{1, غير موافق}	None	8	Right	Nominal
12	سؤال5	Numeric	8	0		...{1, غير موافق}	None	8	Right	Nominal
13	سؤال6	Numeric	8	0		...{1, غير موافق}	None	8	Right	Nominal
14	سؤال7	Numeric	8	0		...{1, غير موافق}	None	8	Right	Nominal
15	سؤال8	Numeric	8	0		...{1, غير موافق}	None	8	Right	Nominal
16	سؤال9	Numeric	8	0		...{1, غير موافق}	None	8	Right	Nominal
17	سؤال10	Numeric	8	0		...{1, غير موافق}	None	8	Right	Nominal
18	سؤال11	Numeric	8	0		...{1, غير موافق}	None	8	Right	Nominal
19	سؤال12	Numeric	8	0		...{1, غير موافق}	None	8	Right	Nominal
20	سؤال13	Numeric	8	0		...{1, غير موافق}	None	8	Right	Nominal
21	سؤال14	Numeric	8	0		...{1, غير موافق}	None	8	Right	Nominal
22	سؤال15	Numeric	8	0		...{1, غير موافق}	None	8	Right	Scale

الشكل رقم 2: نافذة SPSS20

المصدر: من إعداد الطالبين على ضوء الاستبيان

*** دراسة الخصائص السيكومترية لاداة البحث**

1- دراسة الصدق :

قمنا بإعداد الاستبيان على مراحل بحيث تم وضع استبيان أولي وعرضه على الأستاذة المشرفة وعدد من الأساتذة المحكمين ، و تم تنفيذ الاستبيان لعينة مكونة من 50 حالة.

قائمة الأساتذة المحكمين

الرقم	اسم المحكم	الجامعة
01	د. بولجراف بختاوي	وهران
02	د. مكي احمد	وهران
03	د. معروف احمد	وهران
04	د. بلعباس نادية	مستغانم

2- اختبار ثبات أداة الدراسة

سيتم من خلال هذا المطلب التأكد من مدى ثبات أداة الدراسة (الاستبيان) و الذي يعني استقرار هذه الأداة و عدم تناقضها مع نفسها أي قدرتها على الحصول على نفس النتائج في حالة ما إذا أعيد توزيعها على نفس العينة تحت نفس الظروف.

و قد تم استخدام معامل ألفا كرومباخ (Cronbach's Alpha) بالاستعانة ببرنامج 20 SPSS لقياس ثبات أداة الدراسة وذلك بإستخدام الأمر :

Analyze ⟶ Scale ⟶ Reliability Analysis

وقد تحصلنا على النتائج التالية :

الجدول رقم 1: نتائج اختبار ألفا كرومباخ لمتغيرات الدراسة

عدد العبارات	ألفا كرومباخ
34	0.928

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معامل " آلفا كرونباخ " الكلي يساوي **(α= 0,928)** ، و منه فأداة القياس تتمتع بالثبات فيما يخص عينة الدراسة، مما يعني إمكانية الاعتماد على الاستبيان في قياس المتغيرات المدروسة نظرا لقدرته على إعطاء نتائج متوافقة مع إجابات المستقصي منهم ، و بالتالي إمكانية تعميم نتائج الاستبيان على كل مجتمع الدراسة.

ب- الدراسة الاساسية

1- المنهج العيادي:

إن أول من استعمل عبارة المنهج الوصفي هم علماء النفس الامريكيون، وتميز في بداية القرن الماضي، وقد برز هذا المنهج في بدايته كرد فعل على التجارب المخبرية، ويستخدم المنهج العيادي في تشخيص وعلاج الأفراد الذين يعانون من الاضطرابات النفسية، وهناك عدة تقنيات تستخدم في هذا المنهج هي: دراسة الحالة، المقابلة، الملاحظة، العيادية (كمال بكداش،ورالف رزق الله،1988،ص37)،كما يستخدم في دراسة تأثر الحالة النفسية للفرد بالعديد من العوامل الإجتماعية، الثقافية ،والحضارية(عمر الشيباني،1996،ص34).

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة إعتمدنا على أدوات مختلفة وهي وسيلة لجمع المعلومات الخاصة بالحالة وتتمثل في:الاستبيان

2- **الاداة:** تم اعتماد الاستبيان الذي تم تطويره بعد اجراء الدراسة الاستطلاعية

3- خصائص عينة الدراسة

بعد عملية تفريغ الإستبيان ، ومن أجل تحديد خصائص عينة الدراسة قمنا بتمثيل بيانات القسم الخاص بالبيانات الشخصية والتي تصف خصائص عينة الدراسة ، مستعينين في ذلك ببرنامج SPSS 20

وذلك باستعمال الأمر :

Analyze ⟶ Descriptive Statistics ⟶ Frequencies

1- الجنس:

من مجموع 50 استمارة معالجة تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول رقم 2 التالي:

الجدول رقم 2 : تركيبة عينة الدراسة حسب الجنس

الفئة	التكرار	النسبة
ذكور	42	86.3%
إناث	08	13.7%
المجموع	50	100%

المصدر: من إعداد الطالبين على ضوء مخرجات SPSS.20

وحتى تكون نتائج الجدول أعلاه أكثر وضوحا قمنا بتمثيلها في رسم بياني

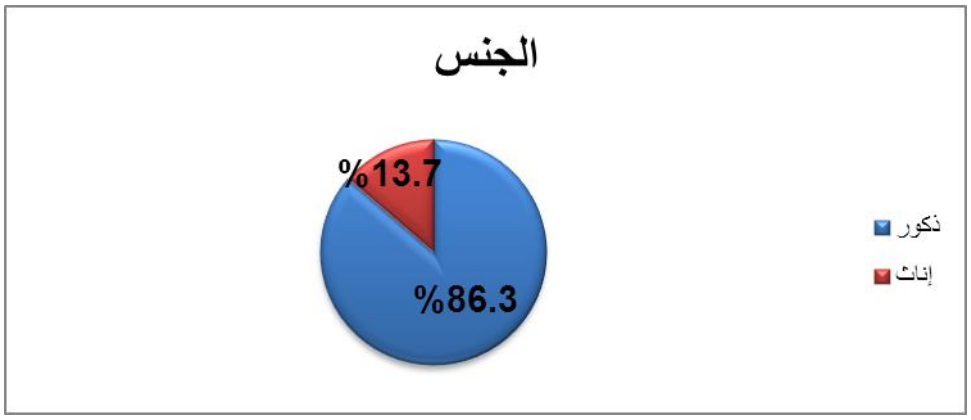

الشكل رقم 3: تركيبة عينة الدراسة حسب الجنس

المصدر : مخرجات Excel2010 على ضوء بيانات الجدول رقم 2

التعليق : يوضح لنا الجدول أعلاه بأن عدد الذكور في عينة الدراسة هو 42 مفردة من مجموع 50 مفردة، ما يمثل نسبة 86.3% أما بالنسبة لعدد الإناث فكان 08 مفردة من مجموع 50 مفردة ، ما يمثل نسبة 13.7 % ويمكن أن يرجع هذا الفارق بين عدد الإناث والذكور لطبيعة المنطقة الجغرافية.

2- السن:

من مجموع 50 استمارة معالجة تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول رقم 3التالي:

الجدول رقم 3 : تركيبة عينة الدراسة حسب السن

الفئة	التكرار	النسبة
من 20 إلى29 سنة	33	%66
من 30 إلى 39 سنة	11	%22
من 40 إلى 49 سنة	6	%12
المجموع	50	%100

المصدر: من إعداد الطالبين على ضوء مخرجات SPSS20

وحتى تكون بيانات الجدول رقم 3 أكثر وضوح قمنا بتمثيلها في أعمدة بيانية باستخدام برنامج **Excel 2010** :

الشكل رقم 4: تركيبة عينة الدراسة حسب السن

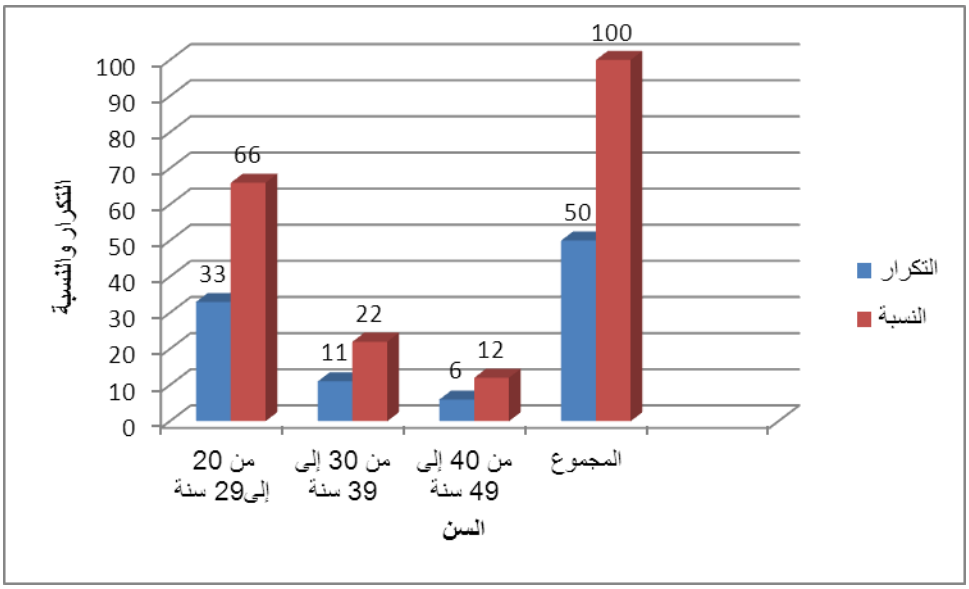

المصدر: من مخرجات Excel2010 على ضوء نتائج الاستبيان

التعليق : يتبين من الجدول رقم3 و الشكل رقم 4: أن ما نسبته (22%) من عينة الدراسة أعمارهم "من 30 إلى 39 سنة"، (66%) أعمارهم تتراوح بين "20 و29 سنة" ، (12 %) أعمارهم"من 40 إلى 49 سنة، ومنه نجد أن نسبة العاملين الذين تمّ استجوابهم أعمارهم بين 20و29 سنة،.

3- المستوى التعليمي:

من مجموع 50 استمارة معالجة تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول رقم 4التالي:

الجدول رقم 4 : تركيبة عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

الفئة	التكرار	النسبة
بدون مستوى	4	%8
ابتدائي	18	%36
متوسط	13	%26
ثانوي	12	%24
جامعي	3	% 6
المجموع	50	% 100

المصدر: من إعداد الطالبين على ضوء مخرجات SPSS20

و منه يمكن توضيح نتائج الجدول أعلاه من خلال الشكل رقم 5 التالي:

الشكل رقم5: تركيبة عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

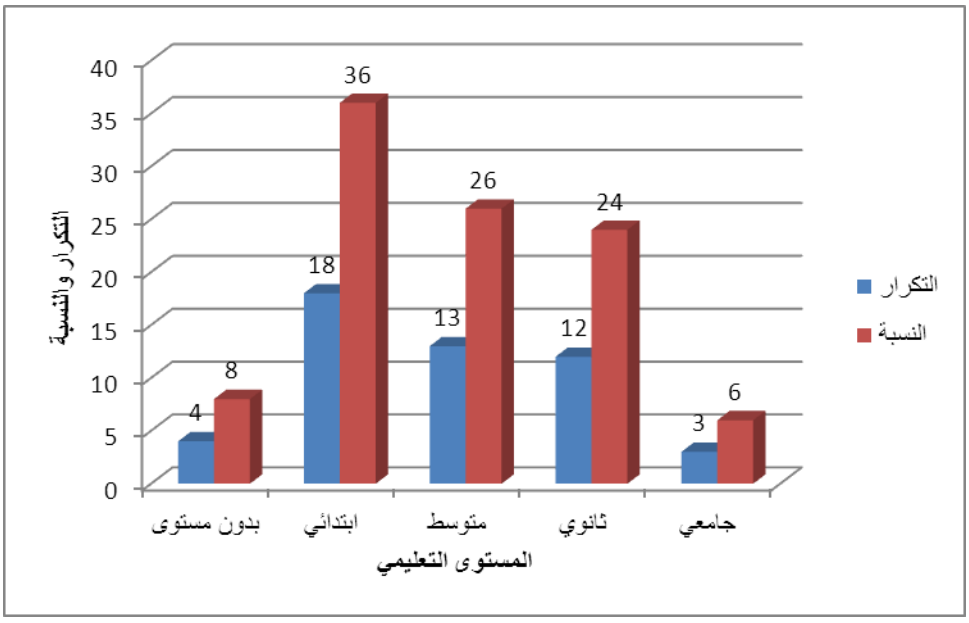

المصدر: من مخرجات Excel2010 على ضوء نتائج الاستبيان

التعليق :من خلال الجدول رقم 4 و الشكل 5 نلاحظ أن المستوى التعليمي الذي غلب على أفراد العينة الإحصائية هو المستوى الابتدائي (36%) ثم تليه مستويات أخرى (58%)، أما النسبة الأقل فتمثلت في الأفراد الذين لهم المستوى الجامعي بـ (6 %)، وهذا ما يمكن تفسيره بأن أفراد العينة الإحصائية ذوي المعدل العالي هم الحاملين لمستوى ابتدائي .

4- الحالة الاجتماعية: من مجموع 50 استمارة معالجة تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول رقم 5 التالي:

الجدول رقم 5 : تركيبة عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية

الفئة	التكرار	النسبة
أعزب	38	%76
متزوج	4	%8
مطلق	5	% 10
ارمل	3	%6
المجموع	50	% 100

المصدر: من إعداد الطالبين على ضوء مخرجات SPSS20

و منه يمكن توضيح نتائج الجدول أعلاه من خلال الشكل رقم 6 التالي:

الشكل رقم 6: تركيبة عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية

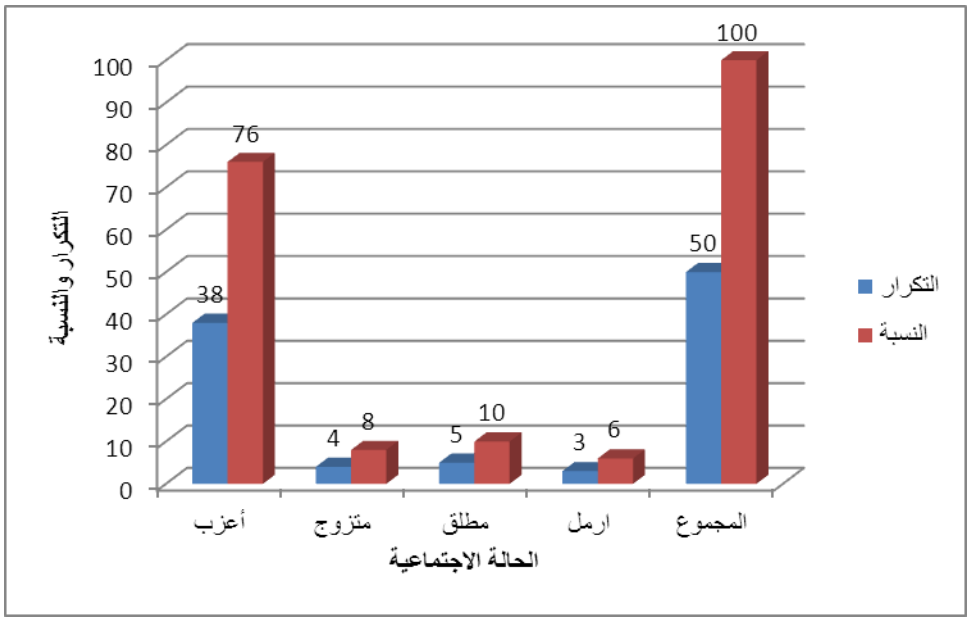

المصدر: من إعداد الطالبين من مخرجات Excel2010 على ضوء نتائج الاستبيان

التعليق : من خلال الجدول5 و الشكل 6، وجود نسبة (76%) من مجموع العاملين المستقصي منهم هم أفراد غير متزوجون، وقد تفسر هذه النسبة بوجود فئة عمرية أكبر من 40 سنة بنسبة (8%) التي عادة ما يكون فيها الأفراد متزوجين حسب العرف السائد بالمنطقة

المهنة: من مجموع 50 استمارة معالجة تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول رقم 6 التالي:

الجدول رقم 6 : تركيبة عينة الدراسة حسب المهنة

الفئة	التكرار	النسبة
عاطل	39	%78
موظف حكومي	6	% 12
عامل حر	5	% 10
المجموع	50	% 100

المصدر: من إعداد الطالبين على ضوء مخرجات SPSS20

و منه يمكن توضيح نتائج الجدول أعلاه من خلال الشكل رقم 7 التالي:

الشكل رقم 7: تركيبة عينة الدراسة حسب المهنة

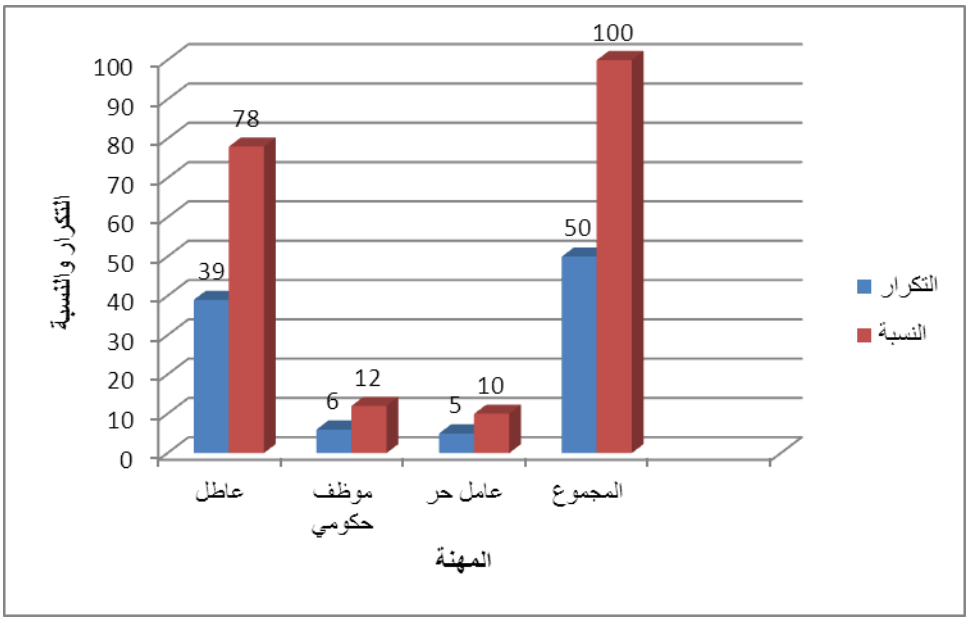

المصدر: من إعداد الطالبين من مخرجات SPSS 20 على ضوء نتائج الاستبيان

التعليق :نلاحظ من الجدول6 و الشكل 7أن الفئة هم العاطلون عن العمل حيث تشكل نسبة (78 %) من مجموع الأفراد المستقصيين، في حين نجد الموظفين الحكوميين بنسبة (12 %) و أما بالنسبة للفئة الاقل تكرارا فهي فئة العامل الحر (10 %).

5- عدد الاولاد: من مجموع 50 استمارة معالجة تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول رقم 7 التالي:

الجدول رقم 7: تركيبة عينة الدراسة حسب عدد الاولاد

الفئة	التكرار	النسبة
بدون اولاد	**43**	**% 86**
من 01الى 03 اولاد	**4**	**% 8**
أكثر من 03 مرات	**3**	**% 6**
المجموع	**50**	**% 100**

المصدر: من إعداد الطالبين على ضوء مخرجات SPSS20

و منه يمكن توضيح نتائج الجدول أعلاه من خلال الشكل رقم 8 التالي:

الشكل رقم 8تركيبة عينة الدراسة حسب عدد مرات تلقي التكوين

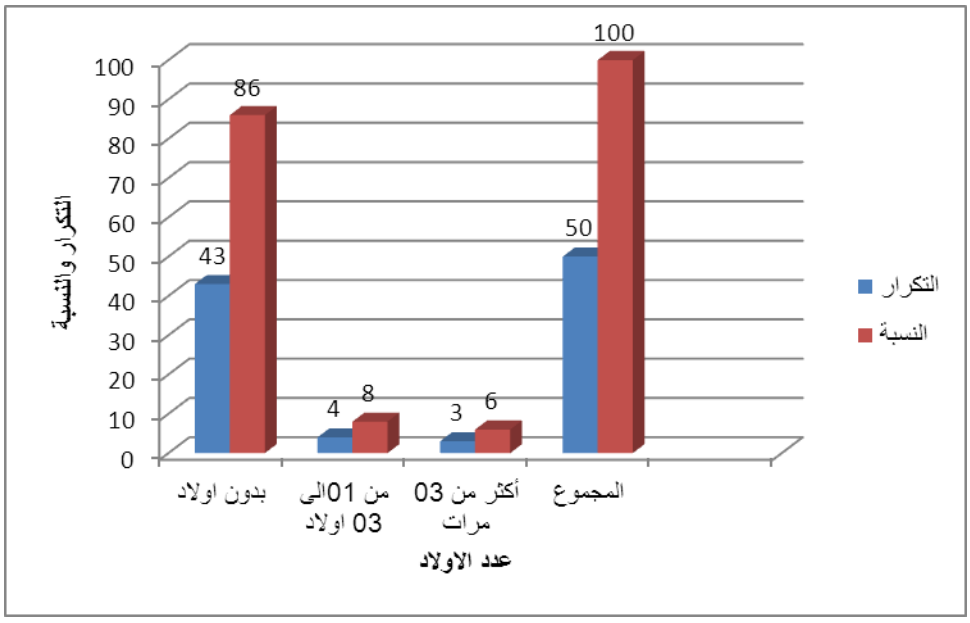

المصدر : من إعداد الطالبين من مخرجات SPSS 20 على ضوء نتائج الاستبيان

التعليق :يتضح من الجدول رقم 7 والشكل رقم 8 أنّ عدد الولاد توزعت كالاتي : بدون اولاد ، كانت النسبة (86 % ، اما من 01 الى 03 اولاد فكانت النسبة (8%) بـ ، أما اكثر من 03 فبنسبة (6 %) ، وإذا ما ربطنا هذه النتائج بعدد المهنة والسن نجدها متوافقة إلى حد بعيد

المصدر: من إعداد الطالبين على ضوء مخرجات SPSS20

الفصل الخامس: عرض النتائج و مناقشتها

عرض نتائج الدراسة و مناقشتها

يتم عرض نتائج الدراسة من خلال جدول إتجاه العبارات المكونة للاستبيان ، وذلك بحساب المتوسط المرجح لإجابات العينة على العبارات الواردة في شكل مشابه لمقياس ليكرت الخماسي بهدف معرفة آراء المستجوبين معتمدين في ذلك على مخرجات SPSS20 حيث نقوم بإدخال الأمر التالي :

Analyze ⟶ Descriptive ⟶ Frequencies

وقد تحصلنا على النتائج ، ولكن ولكي تكون هذه النتائج أكثر وضوحا ، قمنا بتحويلها إلى معطيات في شكل جداول كما يلي

المحور الأول: يوضح الجدول رقم 8 و الجدول رقم 9 اتجاهات أفراد العينة الإحصائية المدروسة فيما

الجدول رقم 8 : مدى موافقة أفراد العينة على عبارات المحور الأول

العبارة	موافق جدا		موافق		غير موافق		غير موافق جدا	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الجريمة هي مخالفة خطيرة ضد قاعدة اخلاقية	35	%70	15	%30	0	0	0	0
الجريمة هي مخالفة خطيرة ضد قاعدة اجتماعية	25	%50	20	40%	5	%10	0	0
الجريمة هي مخالفة خطيرة ضد قاعدة قانونية	20	%40	20	%40	10	%20	0	0
الجريمة هي ما يعتقده المجتمع جريمة	20	%40	15	30%	15	30%	0	0
العائد الى الجريمة هو كل من يقوم بسلوك معاد للمجتمع	10	%20	30	%60	5	%10	5	%10

المصدر: من إعداد الطالبين على ضوء مخرجات SPSS20

التعليق :من خلال الجدول رقم 8 نلاحظ أن هناك درجة موافقة كبيرة على أن العينة يوافقون على ان العودة الى الجريمة هي مخالفة خطيرة ضد قواعد المجتمع بصفة عامة، ان المجتمع هو الذي يحدد السلوك و ينظمه و هنا يجب ان نشير ان قواعد المجتمع تختلف في المجتمع نفسه من فترة الى اخرى و لهذا يجب ان تلقن عادته و تقاليده لافراده حتى يتسنى لهم التكيف و الانسجام.

الجدول رقم 9 : اتجاه إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
01	الجريمة هي مخالفة خطيرة ضد قاعدة اخلاقية	4.00	0.463	**موافق بشدة**
02	الجريمة هي مخالفة خطيرة ضد قاعدة اجتماعية	3.50	0.670	**موافق بشدة**
03	الجريمة هي مخالفة خطيرة ضد قاعدة قانونية	3.00	0.756	**موافق**
05	الجريمة هي ما يعتقده المجتمع جريمة	3.00	0.839	**موافق**
08	العائد الى الجريمة هو كل من يقوم بسلوك معاد للمجتمع	3.00	0.839	**موافق**
متوسط عبارات المحور الأول		3.26	0.313	**موافق بشدة**

المصدر: من إعداد الطالبين على ضوء مخرجات SPSS20

التعليق وفقا لما جاء في الجدول السابق من نتائج يتبين لنا أنه توجد موافقة بشدة على أن العينة يوافقون على ان العودة الى الجريمة هي مخالفة خطيرة ضد قواعد المجتمع بصفة عامة ، و من خلال الانحرافات المعيارية نلاحظ بأن الإجابة على العبارة رقم 01 والمتوافقة مع نوع الإختيار هي الأكثر تجانسا مقارنة بالإجابات الأخرى.

المحور الثاني: يوضح الجدول رقم 10 و الجدول رقم 11 اتجاهات أفراد العينة الإحصائية المدروسة فيما يخص الإختبار

الجدول رقم 10 : مدى موافقة أفراد العينة على عبارات المحور الثاني

العبارة	موافق جدا		موافق		غير موافق		غير موافق جدا	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
العائد الى الجريمة له ظروف خاصة ادت به الى ذلك	35	70%	15	30%	0	0	0	0
العائد الى الجريمة هو الذي تتوفر فيه نية الاجرام	30	60%	20	40%	0	0	0	0
العائد الى الجريمة تدفعه العوطف الى ذلك	15	30%	25	50%	10	20%	0	0
ان التكوين الشخصي للفرد يؤدي الى تكوين الجريمة	10	20%	25	50%	10	20%	5	10
العوامل التي بالفرد الى الجريمة هي محاكاته بالمجرمين	20	40%	25	50%	5	10%	0	0
العوامل التي بالفرد الى الجريمة تعود الى تعلمه السلوك الاجرامي نتيجة اكتراثه بالانماط الاجرامية	10	20%	25	50%	15	30%	0	0
ان العودة الى الجريمة نتيجة الادمان على المخدرات	25	50%	5	10%	10	20%	10	20%
العودة الى الجريمة ناتجة عن البطالة	30	60%	5	10%	15	30%	0	0
العودة الى الجريمة ناتجة عن وقت الفراغ	20	40%	15	30%	15	30%	0	0
العودة الى الجريمة ناتجة عن الفقر	20	40%	20	40%	10	20%	0	0
ان اهمال الوالدين لطفلهما هو الذي يؤدي الى العودة الى الجريمة	15	30%	10	20%	20	40%	5	10%
العودة الى الجريمة تعود الى الحرمان العاطفي	5	10%	35	70%	10	20%	0	0
ان للمستوى الدراسي اثر على انتقاء الفرد مسلكا اجراميا	20	40%	30	60%	0	0	0	0
للمدرسة دور في تكرار الفرد للجريمة	10	20%	20	40%	10	20%	10	20
للصحبة السيئة دور في تكرار الفرد للجريمة	15	30%	30	60%	5	10%	0	0

المصدر: من إعداد الطالبين على ضوء مخرجات SPSS20

التعليق :من خلال الجدول رقم 10 نلاحظ أن هناك درجة موافقة كبيرة على أن العينة يوافقون على ان العودة الى الجريمة نتيجة **العائد الى الجريمة له ظروف خاصة ادت به الى ذلك** و **العائد الى الجريمة هو**

الذي تتوفر فيه نية الاجرام مخالفة و **العودة الى الجريمة ناتجة عن البطالة** ،أي ان المجتمع يركز على هذه الدوافع.

الجدول رقم 11: اتجاه إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
09	العائد الى الجريمة له ظروف خاصة ادت به الى ذلك	4.00	0.463	موافق بشدة
10	العائد الى الجريمة هو الذي تتوفر فيه نية الاجرام	4.00	0.495	موافق بشدة
11	العائد الى الجريمة تدفعه العوطف الى ذلك	3.00	0.707	موافق
12	ان التكوين الشخصي للفرد يؤدي الى تكوين الجريمة	3.00	0.881	موافق
14	العوامل التي بالفرد الى الجريمة هي محاكاته بالمجرمين	3.00	0.647	موافق
15	العوامل التي بالفرد الى الجريمة تعود الى تعلمه السلوك الاجرامي نتيجة اكتراثه بالانماط الاجرامية	3.00	0.707	موافق
16	ان العودة الى الجريمة نتيجة الادمان على المخدرات	3.50	1.233	موافق بشدة
21	العودة الى الجريمة ناتجة عن البطالة	4.00	0.909	موافق بشدة
23	العودة الى الجريمة ناتجة عن وقت الفراغ	3.00	0.839	موافق
24	العودة الى الجريمة ناتجة عن الفقر	3.00	0.756	موافق
25	ان اهمال الوالدين لطفلهما هو الذي يؤدي الى العودة الى الجريمة	2.50	1.015	موافق
26	العودة الى الجريمة تعود الى الحرمان العاطفي	3.00	0.544	موافق
27	ان للمستوى الدراسي اثر على انتقاء الفرد مسلكا اجراميا	3.00	0.495	موافق
28	للمدرسة دور في تكرار الفرد للجريمة	3.00	1.030	موافق
29	للصحبة السيئة دور في تكرار الفرد للجريمة	3.00	0.606	موافق
متوسط عبارات المحور الثاني		3.113	0.571	موافق

المصدر: من إعداد الطالبين على ضوء مخرجات SPSS20

التعليق : وفقا لما جاء في الجدول السابق من نتائج يتبين لنا أنه توجد موافقة بشدة على أن هناك دوافع للعود الى الجريمة، و من خلال الانحرافات المعيارية نلاحظ بأن الإجابة على العبارة رقم 04 والمتوافقة مع نوع الإختيار هي الأكثر تجانسا مقارنة بالإجابات الأخرى

المحور الثالث: يوضح الجدول رقم 12 و الجدول رقم 13اتجاهات أفراد العينة الإحصائية المدروسة

الجدول رقم 12 : مدى موافقة أفراد العينة على عبارات المحور الثالث

العبارة	موافق بشدة		موافق		غير موافق		غير موافق بشدة	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
العودة الى الجريمة نتيجة اظطراب عقلي	10	20%	30	%60	5	10%	5	10%
العودة الى الجريمة نتيجة اظطراب نفسي	10	20%	25	%50	15	30%	0	0
العودة الى الجريمة ناتج وراثة سلوك من والديه	0	0	5	%10	10	20%	35	% 7
العودة الى الجريمة ناتج عن ضعف عقلي	5	10%	15	30%	20	40%	10	20%
العودة الى الجريمة يعود الى ظروف نفسية خاصة	20	40%	15	30%	5	10%	10	20%

المصدر: من إعداد الطالبين على ضوء مخرجات SPSS20

التعليق :من خلال الجدول رقم 12 اعلاه يتضح ان هناك درجة كبيرة على ان افراد العينة لايوافقون على ان العودة الى الجريمة ناتج وراثة سلوك من والديه و ان العودة الى الجريمة يعود الى ظروف نفسية خاصة .

الجدول رقم 13 : اتجاه إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثالث

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
17	العودة الى الجريمة نتيجة اظطراب عقلي	3	0.839	موافق

18	العودة الى الجريمة نتيجة اظطراب نفسي	3	0.707	موافق
19	العودة الى الجريمة ناتج وراثة سلوك من والديه	1	0.670	غير موافق بشدة
20	العودة الى الجريمة ناتج عن ضعف عقلي	2	0.909	غير موافق
22	العودة الى الجريمة يعود الى ظروف نفسية خاصة	3	1.147	موافق
متوسط عبارات المحور الثالث		2.48	0.690	غير موافق

المصدر: من إعداد الطالبين على ضوء مخرجات SPSS20

التعليق : يوافق افراد العينة على ان العودة الى الجريمة نتيجة اضطراب عقلي و نتيجة اضطراب نفسي و من خلال الانحرافات المعيارية نلاحظ بأن الإجابة على العبارة رقم 20 أكثر تجانسا مقارنة بالإجابات الأخرى.

المحور الرابع: يوضح الجدول رقم 14 و الجدول رقم 15 اتجاهات أفراد العينة الإحصائية المدروسة.

الجدول رقم 14 : مدى موافقة أفراد العينة على عبارات المحور الرابع

العبارة	موافق جدا		موافق		غير موافق		غير موافق جدا	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
العائد الى الجريمة تتوفر فيه نية الاجرام	30	60%	20	40%	0	0	0	0
العوامل المؤدية للعودة الى الجريمة تعود الى تكوينه الشخصي	10	20%	25	50%	10	20%	5	10%
العائد الى الجريمة هو مجرم حقيقي	41	82%	4	8%	5	10%	0	0

المصدر: من إعداد الطالبين على ضوء مخرجات SPSS20

التعليق : من خلال الجدول رقم 14 نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن اتجاه راي الافراد المستقصي منهم بان العائد الى الجريمة هو مجرم حقيقي و بان العائد الى الجريمة تتوفر فيه نية الاجرام

الجدول رقم 15 : اتجاه إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الرابع

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
10	العائد الى الجريمة تتوفر فيه نية الاجرام	4.00	0.640	موافق بشدة
12	العوامل المؤدية للعودة الى الجريمة تعود الى	4.00	0.495	موافق بشدة

	تكوينه الشخصي	3.00	0.881	**موافق**
06	العئد الى الجريمة هو مجرم حقيقي	3.373	0.360	**موافق بشدة**
متوسط عبارات المحور الرابع				

المصدر: من إعداد الطالبين على ضوء مخرجات SPSS20

التعليق : وفقا لما اتضح في الجدول السابق يتضح أن الكفاءات و من خلال الانحرافات المعيارية نلاحظ بأن الإجابة على العبارة رقم 12 أكثر تجانسا مقارنة بالإجابات الأخرى.

المحور الخامس: يوضح الجدول رقم 16 و الجدول رقم 17 اتجاهات أفراد العينة الإحصائية المدروسة.

الجدول رقم 16 : مدى موافقة أفراد العينة على عبارات المحور الخامس

العبارة	موافق جدا		موافق		غير موافق		غير موافق جدا	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
العائد الى الجريمة منذ ولاديه	**5**	**%10**	**10**	**20%**	**15**	**%30**	**20**	**40%**

المصدر: من إعداد الطالبين على ضوء مخرجات SPSS20

التعليق : من خلال الجدول رقم 16 نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن اتجاه راي الافراد المستقصي منهم العائد الى الجريمة ليس بالضرورة منذ ولادته و انه لا دور للوراثة في تحديد سلوك الاجرامي منهم حيث لاتوجد جينات تنقل من جيل الى اخر.

الجدول رقم17 :اتجاه إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الخامس

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
07	**العائد الى الجريمة منذ ولاديه**	2.00	1.01	**غير موافق**
متوسط عبارات المحور الخامس		2.00	1.01	**غير موافق**

المصدر: من إعداد الطالبين على ضوء مخرجات 20

التعليق : وفقا لما اتضح في الجدول السابق يتضح أن الكفاءات و من خلال الانحرافات المعيارية نلاحظ بأن العائد الى الجريمة ليس بالضرورة منذ ولادته

المحور السادس: يوضح الجدول رقم 18 و الجدول رقم 19 اتجاهات أفراد العينة الإحصائية المدروسة.

الجدول رقم 18 : مدى موافقة أفراد العينة على عبارات المحور السادس

العبارة	موافق جدا		موافق		غير موافق		غير موافق جدا	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة

ان الجرائم تكثر بصفة خاصة في الفصول الحارة	5	10%	15	%30	20	%40	10	%20

المصدر: من إعداد الطالبين على ضوء مخرجات SPSS20

التعليق : من خلال الجدول رقم 18 نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن اتجاه راي الافراد المستقصي منهم حول عدم موافقتهم ان الجرائم تكثر بصفة خاصة في الفصول الحارة و نعتقد انه لا دور للمناخ في تكرار الجريمة.

الجدول رقم 19 : اتجاه إجابات أفراد العينة على عبارات المحور السادس

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
30	ان الجرائم تكثر بصفة خاصة في ال فصول الحارة	2.0	0.909	غير موافق
متوسط عبارات المحور السادس		2.0	0.909	غير موافق

المصدر: من إعداد الطالبين على ضوء مخرجات SPSS20

التعليق : وفقا لما اتضح في الجدول السابق يتضح أن الكفاءات و من خلال الانحرافات المعيارية نلاحظ بأن الإجابة على السؤال30 متجانسة

المحور السابع: يوضح الجدول رقم 20 و الجدول رقم 21 اتجاهات أفراد العينة الإحصائية المدروسة .

الجدول رقم 20: مدى موافقة أفراد العينة على عبارات المحور السابع

العبارة	موافق بشدة		موافق		غير موافق		غير موافق بشدة	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة

كل جريمة تقابلها عقوبة	15	30%	20	% 40	10	% 20	5	10%
ان الوسيلة التي يجب اتباعها لمكافحة العود الى الجريمة هي تشديد العقوبة	5	% 10	10	20%	15	30%	20	40%
ان الوسيلة التي يجب اتباعها لمكافحة العود الى الجريمة هي اعدام المجرم	0	0	5	10%	45	90%	0	0
ان الوسيلة التي يجب اتباعها لمكافحة العود الى الجريمة هي الافراج عن المجرم	50	100 %	0	0	0	0	0	0
غياب العقاب سبب في تكرار الجريمة	15	%30	35	70%	0	0	0	0
ان الوسيلة التي يجب اتباعها لمكافحة العود الى الجريمة هي البحث عن الاسباب التي رمت به الى ذلك	0	0	0	0	0	0	0	0

المصدر: من إعداد الطالبين على ضوء مخرجات SPSS20

التعليق :من خلال الجدول رقم 20 نلاحظ أن افراد العينة يوافقون على ان مكافحة العودة الى الجريمة لا تتم ببتر المجرم و تشديد العقوبة اذ هذا لايمنع وجودها حيث قد يضاعف منها و لذلك فان مكافحة العودة الى الجريمة لا تتم الا بمعرفة الظروف و العوامل التي ادت بالمجرم الى سلوك سبيل الاجرام و ذلك قصد تحديد اساليب مقاومتها بل انتشارها و هذ لايعني ان المجرم بريء من فعلته و ان ظروفا اخرى هي التي جعلت منه ما يوصف به فنحن نرى العوامل الاجتماعية و العوامل الفردية كلها تجتمع لتجعل من شخص ما مجرما يقوم بتصرف لا يقبله المجتمع ..

الجدول رقم 21 : اتجاه إجابات أفراد العينة على عبارات المحور السابع

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
04	كل جريمة تقابلها عقوبة	3.00	0.953	موافق
31	ان الوسيلة التي يجب اتباعها لمكافحة العود الى الجريمة هي تشديد العقوبة	2.00	1.29	غير موافق
32	ان الوسيلة التي يجب اتباعها لمكافحة العود الى الجريمة هي اعدام المجرم	2.00	1.01	غير موافق

33	ان الوسيلة التي يجب اتباعها لمكافحة العود الى الجريمة هي الافراج عن المجرم	4.00	0.00	موافق بشدة
13	غياب العقاب سبب في تكرار الجريمة	2.00	1.29	غير موافق
34	ان الوسيلة التي يجب اتباعها لمكافحة العود الى الجريمة هي البحث عن الاسباب التي رمت به الى ذلك	3.00	0.463	موافق
متوسط عبارات المحور السابع		2.30	0.374	غير موافق

المصدر: من إعداد الطالبين على ضوء مخرجات SPSS20

التعليق : : يتضح لنا من الجدول أعلاه أن العبارات (31،32، 13) قد تحصلت على متوسطات حسابية تدل على عدم موافقة أفراد العينة الإحصائية على أن العقاب و اعدام المجرم و تشديد العقوبة ، و من خلال الانحرافات المعيارية نلاحظ بأن الإجابة على العبارة رقم 04 أكثر تجانسا مقارنة بالإجابات الأخرى.

مناقشة فرضيات الدراسة

سنقوم من خلال هذا المطلب بإجراء الاختبارات الاحصائية المناسبة لفرضيات الدراسة الميدانية ، وذلك من أجل قبول الفرضيات أو رفضها ، وقد إستعملنا في ذلك نموذج الإنحدار البسيط لمعرفة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

عادة في الدراسات الإحصائية يكون مستوى الدلالة الإحصائية المعتمد هو 5% وقد إعتمدنا ذلك في دراستنا .

وقد قمنا باختبار الفرضيات باستخدام برنامج SPSS 20 وذلك باستعمال الامر التالي :

Analyze	Régression	Linear

1- إختبارا لفرضية الأولى :

2- هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين قواعد المجتمع والعوامل المؤدية لتكرار الجريمة عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$).

يمكننا توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 22: إنحدار متغير العوامل المؤدية لتكرار للجريمة على متغير قواعد المجتمع

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2,980	,242		12,325	,000
	العوامل المؤدية لتكرار الجريمة	,102	,087	,168	1,178	,000

a. Dependent Variable: قواعد المجتمع

المصدر: من إعداد الطالبين على ضوء مخرجات SPSS20

من معطيات الجدول رقم 22 يمكننا صياغة معادلة الإنحدار بالنسبة للمحور الأول كما يلي :

العوامل المؤدية لتكرار الجريمة = 2.980 + 0.102 قواعد المجتمع

النتيجة: من الجدول رقم 22: نلاحظ أنّ (sig=0.000>0.05) و بالتالي نقبل الفرضية إذًا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين قواعد المجتمع و العوامل المؤدة لتكرار الجريمة عند مستوى المعنوية (5%) كما يوضح معامل الإرتباط بيرسون العلاقة بينهما في الجدول التالي:

الجدول رقم 23: معامل الإرتباط بين المتغيرين (قواعد المجتمع ، هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المقصود من الجريمة والعوامل المؤدية لتكرار الجريمة عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$).

العلاقة	معامل الإرتباط	R square	Sig	الدلالة الإحصائية
قواعد المجتمع والعوامل المؤدية لتكرار الجريمة	0.168	0.28	0.00	%0.05

المصدر: من إعداد الطالبين على ضوء مخرجات SPSS20

التعليق : يتضح من خلال الجدول 23 :أن معامل الإرتباط بين (التدريب والكفاءات) بلغ 0.168 وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ مما يدل على وجود ارتباط ضعيف بين قواعد المجتمع و العوامل المؤدية لتكرار الجريمة ، كما يقدر معامل تحديد النموذج

$r^2 = 0.28$ وهذا يفسر أن 28% من التغيرات الحاصلة في تفسر بتغيرات التدريب .و نسبة *68 %* من التغير في العوامل المؤدية لتكرار الجريمة سببه متغيرات أخرى.

1- اختبار الفرضية الثانية :

2- هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العودة للجريمة والعوامل المؤدية لتكرار الجريمة عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$).

يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 24: إنحدار متغير العوامل المؤدية لتكرار الجريمة على متغير العودة للجريمة

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	,208	,133		1,561	,125
	العوامل المؤدية لتكرار الجريمة	1,061	,048	,955	22,186	,000

a. Dependent Variable: العودة للجريمة

المصدر: من إعداد الطالبين على ضوء مخرجات SPSS20

من معطيات الجدول رقم 24: يمكننا صياغة معادلة الإنحدار بالنسبة للمحور الثاني كما يلي :

العوامل المؤدية لتكرار الجريمة = 0.208 + 1.061 العودة للجريمة

النتيجة: من الجدول رقم (2-21): نلاحظ أنّ (sig=0.000>0.05) و بالتالي نقبل الفرضية إذًا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العودة للجريمة و والعوامل المؤثرة لتكرار الجريمة عند مستوى المعنوية (5%) كما يوضح معامل الإرتباط بيرسون العلاقة بينهما في الجدول التالي:

الجدول رقم 25: معامل الإرتباط بين المتغيرين (العودة للجريمة والعوامل المؤثرة لتكرار الجريمة)

العلاقة	معامل الارتباط	R square	Sig	الدلالة الإحصائية
العودة للجريمة العوامل المؤدية لتكرار الجريمة	0.955	0.296	0.00	%0.05

المصدر: من إعداد الطالبين على ضوء مخرجات SPSS20

التعليق :يتضح من خلال الجدول 25 :أن معامل الارتباط بين (العودة للجريمة والعوامل المؤثرة لتكرار الجريمة) بلغ 0.955 وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 =α مما يدل على وجود ارتباط قوي بين العودة للجريمة والعوامل المؤثرة لتكرار الجريمة ، كما يقدر معامل تحديد النموذج 0.91= r^2 وهذا يفسر أن 91% من التغيرات الحاصلة في العوامل المؤثرة لتكرار الجريمة تفسر بالعودة للجريمة . و نسبة 9 % من التغير سببه متغيرات أخرى.

3- إختبارا لفرضية الثالثة:

8. هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الدوافع النفسية والعوامل المؤدية لتكرار الجريمة عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$).

يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 26: إنحدار متغير العوامل المؤثرة في تكرار الجريمة على متغير العوامل النفسية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-1,002	,174		-5,761	,000
	العوامل المؤثرة في تكرار الجريمة	1,272	,062	,947	20,366	,000

a. Dependent Variable: العوامل النفسية

المصدر: من إعداد الطالبين على ضوء مخرجات SPSS20

من معطيات الجدول رقم 26 يمكننا صياغة معادلة الإنحدار بالنسبة للمحور الثاني كما يلي :

العوامل المؤثرة في تكرار الجريمة = −1.002 + 1.272 الدوافع النفسية

النتيجة: من الجدول رقم 26: نلاحظ أنّ (sig=0.000>0.05) و بالتالي نقبل الفرضية إذًا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العوامل النفسية و العوامل المؤثرة في تكرار الجريمة عند مستوى المعنوية (5%)

كما يوضح معامل الإرتباط بيرسون العلاقة بينهما في الجدول التالي:

الجدول رقم 27: معامل الإرتباط بين المتغيرين (العوامل النفسية ، هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المقصود من الجريمة والعوامل المؤدية لتكرار الجريمة عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$).

العلاقة	معامل الارتباط	R square	Sig	الدلالة الإحصائية
الدوافع النفسية مع العوامل المؤدية لتكرار الجريمة	0.947	0.896	0.00	%0.05

المصدر: من إعداد الطالبين على ضوء مخرجات SPSS20

التعليق : يتضح من خلال الجدول 27 :أن معامل الإرتباط بين (العوامل النفسية و العوامل المؤثرة في تكرار الجريمة) بلغ 0.947 وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ مما يدل على وجود ارتباط قوي بين العوامل النفسية و العوامل المؤثرة في تكرار الجريمة ، كما يقدر معامل تحديد النموذج $r2 = 0.89$ وهذا يفسر أن 89% من التغيرات الحاصلة في العوامل المؤثرة في تكرار الجريمة تفسر بتغيرات العوامل النفسية .و نسبة 11 % من التغير سببه متغيرات أخرى.

4- إختبار الفرضية الرابعة:

هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المقصود من الجريمة والعوامل المؤدية لتكرار الجريمة عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$).

يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 28: إنحدار متغير العوامل المؤدية للعودة للجريمة على متغير المقصود من الجريمة

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		

1	(Constant)	1,963	,191		10,268	,000
	العوامل المؤدية لتكرار الجريمة	,515	,069	,735	7,502	,000

a. Dependent Variable: المقصود من الجريمة

المصدر: من إعداد الطالبين على ضوء مخرجات SPSS20

من معطيات الجدول رقم 28يمكننا صياغة معادلة الإنحدار بالنسبة للمحور الثاني كما يلي :

العوامل المؤدية لتكرار الجريمة = 1.936 + 0.515 المقصود من الجريمة

النتيجة: من الجدول رقم 28: نلاحظ أنّ (sig=0.000>0.05) و بالتالي نقبل الفرضية إذًا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية المقصود من الجريمة والعوامل المؤثرة لتكرار الجريمة عند مستوى المعنوية (5%)

كما يوضح معامل الإرتباط بيرسون العلاقة بينهما في الجدول التالي:

الجدول رقم 29: معامل الارتباط بين المتغيرين (المقصود من الجريمة ، العوامل المؤثرة لتكرار الجريمة)

العلاقة	معامل الارتباط	R square	Sig	الدلالة الإحصائية
المقصود من الجريمة مع العوامل المؤثرة لتكرار الجريمة	0.735	0.54	0.00	%0.05

المصدر: من إعداد الطالبين على ضوء مخرجات SPSS20

التعليق :يتضح من خلال الجدول 29 :أن معامل الارتباط بين **العودة من الجريمة مع** العوامل المؤثرة لتكرار الجريمة) بلغ 0.735 وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة α=0.05 مما يدل على وجود ارتباط قوي بين **المقصود من الجريمة مع** العوامل المؤثرة لتكرار الجريمة ، كما يقدر معامل تحديد النموذج r^2 =0.54 وهذا يفسر أن 54% من التغيرات الحاصلة في العوامل

المؤثرة لتكرار الجريمة تفسر المقصود من للجريمة.و نسبة 46 % من التغير في العوامل المؤثرة لتكرار الجريمة سببه متغيرات أخرى.

1- إختبار الفرضية الخامسة:

هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العامل الوراثي والعوامل المؤدية لتكرار الجريمة عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$).

يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 30: إنحدار متغير العوامل المؤدية لتكرار للجريمة على متغير العامل الوراثي

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-3,072	,263		-11,666	,000
	العوامل المؤدية لتكرار الجريمة	1,853	,095	,943	19,590	,000

a. Dependent Variable: العامل الوراثي

المصدر: من إعداد الطالبين على ضوء مخرجات SPSS20

من معطيات الجدول رقم 30 يمكننا صياغة معادلة الإنحدار بالنسبة للمحور الثاني كما يلي :

العوامل المؤدية لتكرار الجريمة = −3.072 + 1.853 العامل الوراثي

النتيجة: من الجدول رقم 30: نلاحظ أنّ (sig=1.219>0.05) و بالتالي لا نقبل الفرضية إذًا لا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية العامل الوراثي والعوامل المؤثرة لتكرار الجريمة عند مستوى المعنوية (5%) كما يوضح معامل الإرتباط بيرسون العلاقة بينهما في الجدول التالي:

الجدول رقم 31: معامل الارتباط بين المتغيرين (العامل الوراثي ، العوامل المؤثرة لتكرار الجريمة)

العلاقة	معامل الارتباط	R square	Sig	الدلالة الإحصائية
العامل الوراثي مع العوامل المؤثرة لتكرار الجريمة	0.943	0.889	0.00	%0.05

المصدر: من إعداد الطالبين على ضوء مخرجات SPSS20

التعليق :يتضح من خلال الجدول 31 :أن معامل الارتباط بين **العامل الوراثي مع** العوامل المؤثرة لتكرار الجريمة) بلغ 0.943 وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ مما يدل على عدم وجود ارتباط قوي بين **العامل الوراثي مع** العوامل المؤثرة لتكرار الجريمة ، كما يقدر

معامل تحديد النموذج r^2 =0.88 وهذا يفسر أن 88% من التغيرات الحاصلة في العوامل المؤثرة لتكرار الجريمة لا تفسر العامل الوراثي. و نسبة 12 % من التغير في العوامل المؤثرة لتكرار الجريمة سببه متغيرات أخرى.

1- إختبار الفرضية السادس:

هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المناخ والعوامل المؤدية لتكرار الجريمة عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$).

يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 32: إنحدار متغير العوامل المؤدية لتكرار للجريمة على متغير المناخ

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-2,300	,222		-10,359	,000
	العوامل المؤدية لتكرار الجريمة	1,681	,080	,950	21,073	,000

a. Dependent Variable: المناخ

المصدر: من إعداد الطالبين على ضوء مخرجات SPSS20

من معطيات الجدول رقم 32 يمكننا صياغة معادلة الإنحدار بالنسبة للمحور الثاني كما يلي :

العوامل المؤدية لتكرار الجريمة = −2.300 + 1.681 المناخ

النتيجة: من الجدول رقم (2-25): نلاحظ أنّ (sig=0.619>0.05) و بالتالي لا نقبل الفرضية إذًا لا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية المناخ والعوامل المؤثرة لتكرار الجريمة عند مستوى المعنوية (5%) كما يوضح معامل الإرتباط بيرسون العلاقة بينهما في الجدول التالي:

الجدول رقم 33: معامل الارتباط بين المتغيرين (المناخ ، العوامل المؤثرة لتكرار الجريمة)

العلاقة	معامل الارتباط	R square	Sig	الدلالة الإحصائية
المناخ مع العوامل المؤثرة لتكرار الجريمة	0.95	0.902	0.00	%0.05

المصدر: من إعداد الطالبين على ضوء مخرجات SPSS20

التعليق :يتضح من خلال الجدول 33:أن معامل الارتباط بين **المناخ الاجتماعي مع** العوامل المؤثرة لتكرار الجريمة) بلغ 0.95 وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة α=0.05 مما

يدل على عدم وجود ارتباط قوي بين **المناخ الاجتماعي مع** العوامل المؤثرة لتكرار الجريمة ، كما يقدر معامل تحديد النموذج r^2 =0.9 وهذا يفسر أن 90% من التغيرات الحاصلة في العوامل المؤثرة لتكرار الجريمة لا تفسر المناخ. و نسبة 10 % من التغير في العوامل المؤثرة لتكرار الجريمة سببه متغيرات أخرى.

1- إختبار الفرضية السابعة :

هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الحلول المقترحة والعوامل المؤدية لتكرار الجريمة عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$).

يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 34: إنحدار متغير العوامل المؤدية لتكرار للجريمة على متغير االحلول المقترحة

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1,223	,208		5,892	,000
	العوامل المؤدية لتكرار الجريمة	,515	,075	,706	6,908	,000

a. Dependent Variable: الحلول المقترحة

المصدر: من إعداد الطالبين على ضوء مخرجات SPSS20

من معطيات الجدول رقم34 يمكننا صياغة معادلة الإنحدار بالنسبة للمحور الثاني كما يلي :

العوامل المؤدية لتكرار الجريمة = 1.223 + 0.515 الحلول المقترحة

النتيجة: من الجدول رقم 34: نلاحظ أنّ (sig=0.000>0.05) و بالتالي نقبل الفرضية إذًا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية الحلول المقترحة والعوامل المؤثرة لتكرار الجريمة عند مستوى المعنوية (5%)

كما يوضح معامل الإرتباط بيرسون العلاقة بينهما في الجدول التالي:

الجدول رقم 35: معامل الارتباط بين المتغيرين (الحلول المقترحة ، العوامل المؤثرة لتكرار الجريمة)

العلاقة	معامل الارتباط	R square	Sig	الدلالة الإحصائية
الحلول المقترحة مع العوامل المؤثرة لتكرار الجريمة	0.70	0.49	0.00	%0.05

المصدر: من إعداد الطالبين على ضوء مخرجات SPSS20

التعليق :يتضح من خلال الجدول 36 :أن معامل الارتباط بين **العامل الوراثي مع** العوامل المؤثرة لتكرار الجريمة) بلغ 0.70 وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ مما يدل على وجود ارتباط قوي بين **الحلول المقترحة مع** العوامل المؤثرة لتكرار الجريمة ، كما يقدر معامل تحديد النموذج $r^2=0.49$ وهذا يفسر أن 49% من التغيرات الحاصلة في العوامل المؤثرة لتكرار الجريمة تفسر الحلول المقترحة .و نسبة 51 % من التغير في العوامل المؤثرة لتكرار الجريمة سببه متغيرات أخرى.

ان العودة الى الجريمة هي نتاج تظافر العوامل التي تحيط بالانسان و هذا ما يشير اليه Menheim الذي يرى ان الجريمة تنشا من التقاء مجموعتين من العوامل احدى هاتين عضوي او نفسي و اخرى اجتماعية و اقتصادية ، التقاء هذين العاملين بالعامل العضوي او النفسي يكون بمثابة العامل المحول فالعامل العضوي لا يتمخض لوحده عن الجريمة و العودة اليها و مثل ذلك العامل الاقتصادي . كما يرى جلوك ان الجريمة هي نتاج ديناميكية متبادلة بين العوامل الجسدية، العضوية و الثقافية و النفسية و تبين لنا من خلال الاحصائيات المتوفرة ان العود الى الجريمة هي نتاج المجتمع نفسه و اختلال الانظمة الاجتماعية و الاقتصادية فالإنسان يولد على الفطرة و البراءة و لا يولد مجرما او يبقى كذلك طيلة حياته، والمجتمع هو الذي يعد افراده للحياة الانسانية و هذ الذي يدفع ببعض فئاته لتظل على هامش هذه الحياة الفاضلة او مناهضة لها فلو وجه المجرم توجيها صحيحا و ربي تربية حسنة لشق طريقا مختلفا عن الطريق الذي هو فيه. و استنادا الى ما ذكرناه انفا و تبعا للإحصائيات المتحصل عليها تثبت الفرضيات الخمسة التي لها دورا في بروز الظاهرة، و تلغى الفرضيتان التي ترى ان العوامل الوراثية و المناخية هي المسؤولة عن وجود المجرم و ذلك لو كان الفرد يولد مجرما لاستطعنا القضاء على المجرمين عند ولادتهم بعد اكتشافنا للخصائص التي تميزهم.

الخـــاتـــمـــة

تناولت مذكرتنا دراسة العوامل التي تدفع بالفرد الى العودة الى الجريمة، و قد تكون هذه العوامل الفردية متصلة بذات الشخص و تكوينه الشخصي و النفسي او عوامل متعلقة بالظروف و البيئة التي يعيش فيها و مع تعدد هذه العوامل و عجزنا على الالمام بكافتها، اكتفينا على ذكر تلك التي استرعت انتباه الباحثين و شملت ابحاثهم المختلفة. احتوت هذه الدراسة على الفصل الأول إشكالية الدراسة

و اشتمل هذا الفصل على اشكالية الموضوع و تساؤلات الدراسة و اهم الاسباب التي ادت الى دراسة الموضوع مع ابراز اهمية و اهداف الدراسة بالإضافة الى تحديد المفاهيم الاساسية للموضوع

الفصل الثاني : مدخل نظري لظاهرة العود الى الجريمة

و تم التطرق في هذا الفصل الى اهم التعاريف المتعلقة بالجريمة و اهم النظريات العلمية المفسرة لظاهرة العود الى الجريمة

الفصل الثالث : العوامل المؤدية للعودة الى الجريمة

وفي ضوء ما اوضحناه في الفصول السابقة فان لعوامل الجريمة اسباب يمكن تصنيفها حسب العلة الاساسية و علاقتها بعوامل عضوية وراثية او مكتسبة وعوامل نفسية او عقلية وظيفية و الاثر النفسي الذي تخلفه الظروف الاقتصادية مع وضع اقتراحات و حلول

الفصل الرابع : الاجراءات المنهجية للدراسة

احتوى هذا الفصل على المنهج المعتمد في الدراسة و الادوات المستخدمة في جمع البيانات من الميدان و ايضا مجالات الدراسة المكاني و الزماني و خصائص العينة.

الفصل الخامس : نتائج الدراسة و الاختبارات الاحصائية

و اشتمل هذا الفصل على عرض البيانات و تحليلها مع عرض و مناقشة النتائج بالإجابة على كافة التساؤلات الفرعية

الملاحق

- **الجنس:**

الفئة	ضع علامة (x)
ذكر	
إنثى	

- السن:

الفئة	ضع علامة (x)
من 20 إلى29 سنة	
من 30 إلى 39 سنة	
من 40 إلى 49 سنة	

- **المستوى التعليمي:**

الفئة	ضع علامة (x)
بدون مستوى	
ابتدائي	
متوسط	
ثانوي	
جامعي	

- الحالة الاجتماعية:

الفئة	ضع علامة (x)
أعزب	
متزوج	
مطلق	
ارمل	

- المهنة:

الفئة	ضع علامة (x)
عاطل	
موظف حكومي	
عامل حر	

عدد الاولاد:

الفئة	ضع علامة (x)
بدون اولاد	
من 01الى 03 اولاد	
أكثر من 03 مرات	

الاستمارة النهائية

الرقم	العبارة	موافق جدا	موافق	غير موافق	غير موافق جدا
01	الجريمة هي مخالفة خطيرة ضد قاعدة اخلاقية				
02	الجريمة هي مخالفة خطيرة ضد قاعدة اجتماعية				
03	الجريمة هي مخالفة خطيرة ضد قاعدة قانونية				
04	**كل جريمة تقابلها عقوبة**				
05	الجريمة هي ما يعتقده المجتمع جريمة				
06	**العئد الى الجريمة هو مجرم حقيقي**				
07	**العائد الى الجريمة منذ ولاديه**				
08	**العائد الى الجريمة هو كل من يقوم بسلوك معاد للمجتمع**				
09	**العائد الى الجريمة له ظروف خاصة ادت به الى ذلك**				
10	**العائد الى الجريمة هو الذي تتوفر فيه نية الاجرام**				
11	**العائد الى الجريمة تدفعه العوطف الى ذلك**				
12	**ان التكوين الشخصي للفرد يؤدي الى تكوين الجريمة**				
13	**غياب العقاب سبب في تكرار الجريمة**				
14	**العوامل التي بالفرد الى الجريمة هي محاكاته بالمجرمين**				
15	**العوامل التي بالفرد الى الجريمة تعود الى تعلمه السلوك الاجرامي نتيجة اكتراثه بالانماط الاجرامية**				
16	**ان العودة الى الجريمة نتيجة الادمان على المخدرات**				
17	**العودة الى الجريمة نتيجة اظطراب عقلي**				
18	**العودة الى الجريمة نتيجة اظطراب نفسي**				
19	**العودة الى الجريمة ناتج وراثة سلوك من والديه**				
20	**العودة الى الجريمة ناتج عن ضعف عقلي**				

21	العودة الى الجريمة ناتجة عن البطالة				
22	العودة الى الجريمة يعود الى ظروف نفسية خاصة				
23	العودة الى الجريمة ناتجة عن وقت الفراغ				
24	العودة الى الجريمة ناتجة عن الفقر				
25	ان اهمال الوالدين لطفلهما هو الذي يؤدي الى العودة الى الجريمة				
26	العودة الى الجريمة تعود الى الحرمان العاطفي				
27	ان للمستوى الدراسي اثر على انتقاء الفرد مسلكا اجراميا				
28	للمدرسة دور في تكرار الفرد للجريمة				
29	للصحبة السيئة دور في تكرار الفرد للجريمة				
30	ان الجرائم تكثر بصفة خاصة في ال فصول الحارة				
31	ان الوسيلة التي يجب اتباعها لمكافحة العود الى الجريمة هي تشديد العقوبة				
32	ان الوسيلة التي يجب اتباعها لمكافحة العود الى الجريمة هي اعدام المجرم				
33	ان الوسيلة التي يجب اتباعها لمكافحة العود الى الجريمة هي الافراج عن المجرم				
34	ان الوسيلة التي يجب اتباعها لمكافحة العود الى الجريمة هي البحث عن الاسباب التي رمت به الى ذلك				

قائمة المراجع

المراجع

أ- الكتب:

01- عبدالحميد ش- بدون طبعة- أثر تعدد الجرائم في العقاب- بالإسكندرية - منشأة المعارف.

02- محمد شلال ع – سنة 1998-علم الإجرام و العقاب –دار الميسرة للنشر و التوزيع الطبعة الأولى

03- سامية حسن س – بدون سنة الطبعة الثانية. -الجريمة و المجتمع – كلية البنات جامعة عين الشمس

04- علي عبدا لقادر ق – النشر بدون سنة -علم الإجرام و العقاب –كلية الحقوق بجامعتي الإسكندرية و الكويت- الدار الجامعية للطباعة.

05- عدنان الدوري – سنة 1984-أسباب الجريمة و طبيعة السلوك الإجرامي

06- فوزية عبدا لستار – الطبعة الخامسة بدون سنة - مبادئ علم الإجرام و العقاب –دار النهضة للطباعة و النشر الكويت.

07- محمد علي ج – بدون سنة- الإجرام و سياسة مكافحته – دار النهضة للطباعة و النشر – بيروت.

08- احمد حبيب س – سنة 1985ظاهرة العود إلى الجريمة في الشريعة الإسلامية و الفقه الجنائي الوضعي دار السلاسل للنشر الكويت.

09- إسحاق إبراهيم م - الطبعة الثانية سنة 1991- موجز فيعلم الإجرام وعلم العقاب – ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر –.

10- شيلدون ك ترجمة عبد العزيز سلامة – بدون سنة -علم النفس الشواذ –ديوان المطبوعات الجامعية.

11- مصطفى ع – الطبعة الأولى سنة 1980- دروس في العلم الجنائي الجريمة و المجرم – مؤسسة نوفل بيروت لبنان

12- رمسيس ب – بدون طبعة سنة 1986- الكفاح ضد الإجرام – منشأ المعارف بالإسكندرية.

13- عبدا لرحمان ع – بدون طبعة و بدون سنة- الصحة النفسية و الجريمة الجنائية – المكتب العربي الحديث الإسكندرية.

14- رمسيس ب– سنة 1986-علوم الوقاية و التقويم الأسلوب الأمثل لمكافحة الإجرام منشأ المعارف بالإسكندرية.

- 15 مصطفى ع – الطبعة الأولى سنة 1980- دروس في العلم الجنائي التصدي للجريمة- مؤسسة نوفل بيروت لبنان

16-عبدالله س – سنة 1990النظرية العامة للتدابير الاحترازية دراسة مقارنة المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر.

17- ميشال ارجاييل ترجمة عبد الستار إبراهيم- الطبعة الثانية سنة 1978. علم النفس و مشكلات الحياة الاجتماعية دار القلم بيروت

18- الإمام محمد ابو ز– بدون طبعة بدون سنة الجريمة و العقوبة في الفقه الإسلامي - العقوبة دار الفكر العربي القاهرة.

20- نضير فرج م– بدون طبعة بدون سنة الموجز في علمي الإجرام و العقاب – ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر .

21- عبد الرءوف ع – سنة 1977- أصول علمي الإجرام و العقاب – الطبعة الرابعة – دار الفكر العربي

ب- المجلات

1-بن ضحيان الضحيان مسعود – بدون طبعة سنة 1998 مجلة كلية الإنسانيات و العلوم الاجتماعية – قطر

2- الرائد عبد المجيد ابراهيم خرييط –سنة 1974دراسة للجرائم و جهاز الشرطة الكويت

3 – الاستاذ منصوري عبد الحق – مجلة من معالم الحق كفاحنا الحديث – تاليف الشيخ محمد الغزالي دار الشباب للطباعة و النشر.

ج- الرسائل

حسين بركاهم – السنة الدراسية 95 – 96 العود إلى الجريمة في الشريعة الإسلامية و في القانون الوضعي – مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في الشريعة والقانون – معهد الحضارة الإسلامية .

د- المعاجم

1-جان لابلاش و ج ب بوتليس ترجمة مصطفى الحجاري.

معجم المصطلحات التحليل النفسي –1985- ديوان المطبوعات الجامعية بدون بدون طبعة الجزائر.

2- بطرس البستاني – سنة 1998قاموس المحيط – مطابع تيبو – بوسن طبعة جديدة لبنان.

3- ابن منظور – بدون سنة - لسان العرب – المحيط- المجلد الأول دار لسان العرب.

4- الشيخ محمد رضا- سنة 1959 موسوعة لغوية حديثة – معجم متن اللغة – منشورات دار المكتبة الحياة بيروت.

5- ابراهيم منصور – بدون سنة- المعجم الوسيط – الجزء الأول – المكتبة الإسلامية للطباعة و النشر و التوزيع استانبول تركيا.

- جرجس جرجس – مراجعة القاضي انطوان ناشف – معجم المصطلحات الفقهية القانونية – الشركة العالمية للكتاب ش م ل

بيروت لبنان الطبعة الأولى بدون سنة.

7- ابتسام القراد – بدون طبعة سنة 1992 المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري – المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة رغاية الجزائر.

8- ابن منظور – لسان العرب المجلد الثاني – دار لسان العرب بيروت بدون طبعة بدون سنة.

9-قام بإخراجه ابراهيم مصطفى و آخرون – بدون طبعة بدون سنة- المعجم الوسيط – المكتبة الإسلامية للنشر و التوزيع استانبول تركيا.

10- الشيخ احمد رضا – بدون طبعة سنة1958 - معجم متن اللغة – المجلد الرابع منشورات دار مكتبة الحياة بيروت.

11-جندي عبد المالك – بدون طبعة بدون سنة- الموسوعة الجنائية الجزء الخامس – الطبعة الثانية دار العلم للجميع بيروت.

د-الكتب اللغة الفرنسية

1-C F V R – 500 jeunes délinquants résultats d'un pré enquête sur les factures de la délinquance.juvénile Vaucresson.

2- Pier bouzat et jean pinatel – 1963-Traite de Droit pénal et de Libraire daloz paris. criminologie.

3- EZATA. Fatah- 1971 - la victime est elle coupable ? () le rôle de la victime dans le montre en vue de vol.les press de l'université de Monterale canada.

4-j- de Ajuriaguera – -manuel de psychiatrie de l'enfant et de l'adolescent. deuxième édition – Masson -.

-web

http://www.elazayem.com/schizophrenia.htm